وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

المدخل إلى علم الاجتماع

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

منشورات جامعة دمشق
كلية العلوم السياسية

المدخل إلى علم الاجتماع

الدكتور
حسن أبو حمود
أستاذ في قسم الدراسات السياسية

جامعة دمشق :
١٤٣٠ ــ ١٤٣١ هـ
٢٠٠٨ ــ ٢٠٠٩ م

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

فهرس الموضوعات

	الصفحة
القسم الأول : الأسس النظرية لدراسة المجتمع	٩
الفصل الأول : التعريف بعلم الاجتماع وأهميته.	١١
الفصل الثاني : نشأة علم الاجتماع ـــ البدايات والرواد.	٢٧
الفصل الثالث : علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية الأخرى وميادينه .	٥٩
الفصل الرابع : الظواهر الاجتماعية.	٨٧
الفصل الخامس : الاتجاهات المحافظة والجديدة في علم الاجتماع المعاصر.	١٠٣
القسم الثاني : الأصول العملية والمنهجية لدراسة المجتمع	١٢١
الفصل الأول : المناهج العلمية لعلم الاجتماع المعاصر وأصول البحث العلمي.	١٢٣
الفصل الثاني : العائلة والمجتمع.	١٤٩
الفصل الثالث : التنشئة الاجتماعية.	١٦٣
الفصل الرابع : التغير الاجتماعي.	١٨١
الفصل الخامس : التوجيه المهني والتنمية المجتمعية.	١٩٧

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

مقدمة:

علينا أن نؤكد في البدء بأن علم الاجتماع في وطننا العربي جزء من معركة المجتمع العربي في وجه التحديات؛ التي أصبحت تهدد وجود الإنسان حقيقة ، وهذا يدعونا جميعاً ـــ نحن الباحثين في هذا المجال ـــ إلى الإشارة الملحة ، بأنه لا يمكن لعلم الاجتماع في الوطن العربي الاستمرار في التغني بالنظريات المجردة والمناهج التقنية في البحث بعيداً عما يعيشه الواقع الاجتماعي من حركة وتناقض ، ومهمة الباحث الاجتماعي أن يمتلك الرؤية الصافية بعيداً عن التجريد لمعرفة الأفق القادم، وغرس بذوره لتثمر فيما بعد، وتقدم القوانين التي تساعد على النهوض والازدهار .

ففي ذلك يكون الباحثون العرب قدموا رؤى جديدة لمجتمعاتهم تعيد الأمل لها في استمراريتها خلاقة مبدعة في التعامل الإنساني، والحياة الهادفة، والتقدم الروحي والمادي المتزن، بما يحقق لها شأنها الإنساني ، على أساس علمي تبدأ بفهم واقع مجتمعاتهم وتفسيرها وتناول المشكلات التي تعاني منها لتصنع البرنامج الهادف لتناولها وعلاجها . وليس المقصود في ذلك دعوة إلى القطيعة للنظريات والبحوث التي نشأت في بلدان أخرى ، بل التركيز في الولوج من خلال مشاكل مجتمعنا العربي ، مؤكدين أننا لم نصل إلى ما نصبو إليه من تقدم وازدهار إلا بالتفكير العلمي الواضح ؛ مما يساعدنا إلى صياغة نظرية اجتماعية عامة ، لامتلاكها الصفة التطورية التي تربط ماضي مجتمعاتنا بحاضره وبتطلعاته المستقبلية، وهذا يوضح أهمية تراث المجتمعات في رفد المجرى الفكري التنظيري الحي، وإخراج نظرية بعيدة عن تقليد ومحاكاة خبرات وأفكار المجتمعات الأخرى ، ليس من منطلق يدعو إلى التعصب، بل على العكس هو التحرر المزدوج : التحرر من الآخر ومن الذات ، من هيمنة ومركزية الغرب ، والتحرر من شباك التقليد وبنيته الفكرية ، وإنما للتأكيد أن المجتمع العربي يملك تاريخاً قديماً عريقاً في الحضارة والمدنية، ولكونه عاش في الريف والحضر، وأخضع مجتمعات لأخرى؛ فإنه قد اكتسب خبرات ناضجة حول الإنسان والمجتمع ، تجعله قادراً على صبها في منساهج

الفكر الإنساني، لا سيما إذا ما أحسنوا استثمار ثراء تراثنا العربي بالخبرات والأفكار الاجتماعية والمناهج الموضوعية في دراسة المجتمع الإنساني . غير أنه مهمل لدرجة النسيان من قبل أغلب الاجتماعيين العرب، وغير مستخدم في دراسة واقعهم وعدم ربط حاضرهم بماضيهم، كما لا يدفعهم إلى تقرير الرؤية المستقبلية لمجتمعهم ، إنما استندوا إلى نظريات غربية لا تنسجم بشكل سليم مع واقع مجتمعاتنا ، بل سايروا الاتجاهات الفكرية والنظرية السائدة في علم الاجتماع الغربي (التي اعتمدت أصلاً تراث مجتمعات غير مجتمعاتهم) في صياغة نظرياتهم . وهنا لا بدَّ من الإشارة بأن ذلك كوّن ثغرة فكرية ـــ لدى الغربيين ـــ وتجلت هذه الحقيقة أكثر عند الاجتماعيين الأمريكيين ، من خلال دراستهم لتراث شعوب غير شعوبهم، واستخدامها لدراسة ظواهر اجتماعية مشابهة لها في مجتمعاتهم . ويفتقر مجتمعهم ـــ الأمريكيون ـــ إلى تراث حي ونابض؛ مما جعل من دراساتهم ، يصعب تطابقها مع المجتمعات الأخرى ، وتعميم نتائج دراستهم على المجتمعات الأخرى كافة لافتقارها إلى الصفة التطورية . إن قيمة العلم الحديث تتحدد أساساً بما يقدمه للمجتمع الإنساني ، لا بما يمكن الحصول عليه منه، فلنسع جميعاً إلى إقامة علم أكثر وضوحاً والتزاماً وإنسانية .

القسم الأول : الأسس النظرية لدراسة المجتمع

الفصل الأول : التعريف بعلم الاجتماع وأهميته.

الفصل الثاني : نشأة علم الاجتماع ــ البدايات والرواد.

الفصل الثالث : علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية الأخرى وميادينه.

الفصل الرابع : الظواهر الاجتماعية.

الفصل الخامس: الاتجاهات المحافظة والجديدة في علم الاجتماع المعاصر.

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الأول

التعريف بعلم الاجتماع وأهميته

أما في مجال وتعريف علم الاجتماع :

إن لكل علم من العلوم مجاله الخاص الذي يدرسه دون غيره، باستثناء علم الاجتماع الذي يهتم بالعلاقات الاجتماعية، وبالتالي المجتمع نفسه ومن الجوانب كافة، بينما نجد العلوم الإنسانية المتنوعة كل منها تدرس الإنسان دون أن تكون مهمتها تتركز في العلاقات ، فمثلاً علم التاريخ يدرس الإنسان من ناحية كونه فرداً ذا سلوك، وكذلك يهتم علم النفس الاجتماعي بالطرق التي ينفعل بها الفرد بالظروف الاجتماعية التي تحيط به، وعلم الاقتصاد يدرس الإنسان كساع وراء جمع الثروة وكيفية تصرفه فيها وعلاقته ذلك بثرائه ورخائه .... فإذا ما تأملنا ما سبق نجد أنه لا يوجد علم من تلك العلوم يتحد مع علم الاجتماع في غايته ، فلكل من العلوم الاجتماعية الزاوية التي اتخذها محوراً لاهتمامه ، وما يميز أحدهما عن الآخر سوى الناحية التي اختارها ليوجه إليها اهتمامه ، ولا يهتم باحث الاجتماع والأمر كذلك بالعلاقات الاجتماعية من ناحية كونها اقتصادية أو سياسية أو أخلاقية، وإنما لكونها في الوقت نفسه اجتماعية، فحياة الإنسان رغم تعدد جوانبها المتنوعة ، إلا أن الجانب الاجتماعي يمتزج دائماً بهذه الجوانب جميعاً، ومهما دخل الشخص في علاقة من أي نوع مع آخر فإنه قبل كل شيء إنسان يواجه إنساناً وكلاهما اجتماعي ، وما المجتمع سوى هذه العلاقات التي تقوم بين الناس [1] . وهكذا يدرس علم الاجتماع الظواهر الاجتماعية ككل، يعتمد على بعض ويؤثر ويتأثر ببعضه ، وهو يخالف بذلك العلوم الأخرى التي تختلف وجهة نظرها من هذه الناحية في أنها خاصة أو متحيزة لناحية من النواحي التي قد تكون اقتصادية أو سياسية أو أخلاقية، متجاهلة بذلك اعتماد الظواهر

---

[1] عبد الحميد لطفي : علم الاجتماع ، مؤسسة الثقافة الجامعية ـ الإسكندرية ١٩٦٥ ص٢٠ .

الاجتماعية على بعضها، وأن الحياة الاجتماعية عموماً كل لا يتجزأ . ولذا فإن العلوم الاجتماعية تعالج مظاهر متعددة لحقيقة واحدة هي الحقيقة الاجتماعية. وقبل البدء بتقديم تعريف لعلم الاجتماع لا بد من الإشارة أن البعض يخلط ما بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، مما يدعونا لتوضيح هذا الالتباس؛ بأن علم الاجتماع هدفه الرئيسي هو الحصول على المعلومات والوقائع الاجتماعية، ودراستها دراسة تحليلية علمية بقصد اكتشاف القواعد والقوانين التي يمكن الاعتماد عليها في الكشف عن الظواهر الاجتماعية والتنبؤ بما سيحدث في المستقبل ، أما الخدمة الاجتماعية فهي علم أو فن تطبيقي يهدف إلى مساعدة الناس على حل مشاكلهم التي يعانون منها كالفقر والجنوح وبعض الأمراض ، مما يساعد ذلك في إصلاح المجتمع وإنقاذه من الآفات والأمراض الاجتماعية التي كانت مسيطرة عليه . والاجتماعي يمكنه استغلال معلومات وقوانين ونظريات علم الاجتماع من الناحية العملية في رسم خططه لتنسيق المجتمع؛ ولذا نرى أنه إذا كان ما بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية من رباط وثيق، فلا يعني ذلك أنه ليس هناك اختلاف واضح في تعريف كل منهما .

تعريف علم الاجتماع :

إن التعرف بهذا العلم تعدد بتعدد الباحثين في هذا المجال ، بالإضافة إلى تنوع انتماءاتهم السياسية والفلسفية ، ولذا نجد هناك الكثير والكثير من هذه التعاريف، وسوف نذكر بعضاً منها، ومن ثم نستخلص تعريفاً حسب وجهة نظرنا ـ يكون أشمل ـ .

هنري جيد بحز عرّف علم الاجتماع بأنه الدراسة العلمية للمجتمع .

وعرّفه كل من أوجبرن ونيمكوف بأنه " الدراسة العلمية للحياة الاجتماعية ".

أما لستروارد فعرف "علم المجتمع " [1] باعتباره أنه العلم الذي يختص بكل ما هو إنساني اجتماعي ، أو بكل ما يتعلق بالإنسان من الناحية الاجتماعية ، وكل ما يتعلق بالمجتمع من الناحية الإنسانية ، وقد اعتمد جورج لندبرج " هذا التعريف لعلم الاجتماع ".

وروبرت ما كيفر أشار إليه بأنه العلم الذي يدور حول العلاقات الاجتماعية .

أما موريس جنربرج فقد عرفه بأنه " دراسة التفاعلات و العلاقات الإنسانية ، ظروفها وآثارها ".

أما سوركين فقدم تعريفه الذي هو " دراسة الخصائص العامة المشتركة بين كل أنواع الظواهر الاجتماعية ".

كيز بيرك يرى أن علم الاجتماع هو العلم الذي يدرس طبيعة العلاقات الاجتماعية وأسبابها ونتائجها، ودراسته لها تكون على مستويات مختلفة كالعلاقات بين الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية والكبرى .

ماكس فيبر عرّف علم الاجتماع أنه العلم الذي يفهم ويفسر السلوك الاجتماعي .

جورج زيمل عرّفه بأنه العلم الذي يهتم بدراسة شبكة العلاقات والتفاعلات الاجتماعية؛ التي تقع بين الأفراد والجماعات والمؤسسات على اختلاف أنواعها وأغراضها .

أوغست كونت عرفه بأنه "علم دراسة قوانين وظواهر المجتمع " .

من خلال ما قدمنا من تعاريف متنوعة ومتعددة، يدل على صعوبة التقدّم بتعريف محدد وواضح لعلم الاجتماع، ونرى أن سبب ذلك لا يعود إلى الطابع غير العلمي لعلم الاجتماع، وإنما أيضاً لأسباب موضوعية تتعلق بطبيعة علم الاجتماع نفسها، وبالذات إلى تلك العلاقة الغامضة بين ما هو " اجتماعي " وما هو

---

[1] إحسان محمد الحسن والمدخل إلى علم الاجتماع — دار الطليعة — بيروت ١٩٨٨ طبعة أولى صفحة ٧ .

"سوسيولوجي" [1] الأمر الذي يجد انعكاسه في علاقة غامضة بدورها بين السوسيولوجيا من جهة، وكل من العلوم الاجتماعية الخاصة والفلسفة الاجتماعية من جهة ثانية، الأمر الذي أدى على حد تعبير يورغن كوتسسكي " إلى وجود تعسف تمليه الرغبات والميول والأمزجة، حيث تأسست المدارس السوسيولوجية وفق المثل الذي يقول " إنّ علم الاجتماع هو ذلك الذي يفعله علماء الاجتماع [2] ".

ويؤكد روبرت ميرتون نفس الصورة عندما يقول " يوجد في الولايات المتحدة خمسة آلاف عالم اجتماع، وإن لكل منهم علم الاجتماع الخاص به".

إنّ تعريف علم الاجتماع بأنه " علم المجتمع" " علم العلاقات الاجتماعية " "علم الوقائع الاجتماعية " " علم النظم الاجتماعية " " علم الظواهر الاجتماعية "..... لا يقدم شيئاً مهماً في مجال تحديد موضوع ومهام علم الاجتماع، حيث إن مثل هذه التعاريف هي تعاريف عامة وواسعة ومحددة، ويمكن أن تنطبق على العلوم الاجتماعية كافة.

وفي النهاية أرى: أن علم الاجتماع يهتم بدراسة المجتمع من حيث طبيعة العلاقات الاجتماعية وأسبابها ونتائجها، وما يسود في المجتمع من ظواهر ونظم اجتماعية، وتكون نتائجه مثمرة بمقدار اعتماده الأسس العلمية في بحوثه، ليقدم ما يفيد المجتمع في تطوره ورخائه.

إن علم الاجتماع هو علم دراسة الإنسان والمجتمع، دراسة علمية، تعتمد على المنهج العلمي ، وما يقتضيه هذا المنهج من أسس وأساليب في البحث [3] للوصول إلى قواعد وقوانين ، يمكن الاعتماد عليها في الكشف عن الظواهر الاجتماعية، والتنبؤ بما

---

(1) يتعلق الأمر هنا واقع الحال بين مفهومي " مجتمعي " نسبة إلى المجتمع و"اجتماعي" نسبة إلى الجوهر الاجتماعي الذي يمثل سبباً ونتيجة لوجود المجتمع... وإن مفهوم " اجتماعي" أوسع وأشمل من مفهوم " سوسيولوجي" والعلاقة بينهما هي من نوع العلاقة بين العام والخاص.

(2) د. محمد أحمد الزعبي، علم الاجتماع العام والبلدان النامية، مطبعة دار الكتاب، دمشق ١٩٨٨ــ ١٩٨٩ ص٦٧ .

(3) عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ص١٨ــ سلسلة عالم المعرفة (٤٤) ١٩٨١م .

يحدث في المستقبل . أما صفوح الأخرس فيقول : " إن علم الاجتماع المعاصر يهتم بدراسة المجتمع وما يسود فيه من ظواهر ونظم اجتماعية مختلفة ، دراسة تعتمد على أسس البحث العلمي الدقيق؛ لأجل الوصول إلى قواعد وقوانين عامة تفصح عن الارتباطات المختلفة بينها ".

السمات التي تتوفر في علم الاجتماع مما جعلته يكتسب صفة العلم :

لقد تباينت آراء كثيرة في مسألة علم الاجتماع أدت إلى تساؤلات تتضمن ما يلي :

ـــ هل نستطيع اعتبار منزلة علم الاجتماع العلمية مرادفة لمنزلة العلوم الطبيعية؟

ومن ثم ما هي الدلائل التي تؤكد ذلك ؟ فهناك ثلاثة اتجاهات في هذا الخصوص:

الاتجاه الأول : يعتبر علم الاجتماع مادة السياسة شبيهة بالدين والفلسفة وعلم المنطق. وأبرز من يمثل هذا الاتجاه إدوار شيلز ، إذ يعتقد بأن علم الاجتماع لا يمكن أن يحقق أهدافه، ويشارك مشاركة فعالة في تغيير وتطوير المجتمع دون اهتمامه بدراسة الإنسان وعلاقته بأخيه الإنسان دراسة عقلانية وأخلاقية . فالمجتمع يتكون من أفراد يتميزون بحياتهم العقلية والأخلاقية، حيث إن سلوكهم وعلاقتهم وقيمهم وحياتهم الذاتية تحددها مجموعة من القوانين الأخلاقية والمعايير الفلسفية والقواعد الاجتماعية المتفق عليها من قبل المجتمع ؛ لذا والحالة هذه لا يمكن أن يعتبر علم الاجتماع موضوعاً طبيعياً من حيث مضمونه ومنهجيته ... ، كما أن العالم الاجتماعي لا يستطيع دراسة الظواهر والعمليات الاجتماعية دراسة محايدة مستقلة عن قيمه وأهوائه ونزعاته النفسية، فهو دائماً ما يخلط مواقفه وقيمه ومقاييسه الذاتية مع الحقائق والظواهر الاجتماعية التي يريد دراستها وتحليلها؛ من أجل فهمها واستيعابها .

ويعني كينسز بيرك بالعلاقات الاجتماعية أي اتصال أو تفاعل أو تجاوب بين شخصين أو أكثر، يهدف إلى سد وإشباع حاجات ومتطلبات الأفراد الذين يكونون الاتصال أو التفاعل الاجتماعي . فاتصال البائع بالمشتري، واتصال الطالب بالأستاذ، واتصال الطبيب بالمريض، واتصال القاضي بالمتهم هي أنواع مختلفة من العلاقات الاجتماعية، والتي تتضمن سؤال وجواب وفعل ورد فعل ومجموعة رموز سلوكية وكلامية وتفاعلية، يؤديها أطراف العلاقة الاجتماعية . لكن العلاقات الاجتماعية التي تقع بين الأفراد والجماعات والمنظمات الاجتماعية الوظيفية تكون على أنواع مختلفة كالعلاقة الاجتماعية العمودية، والعلاقة الاجتماعية الأفقية، والعلاقة الاجتماعية الرسمية، والعلاقة الاجتماعية غير الرسمية.فالعلاقة الاجتماعية العمودية هي الاتصال أو التفاعل الذي يقع بين شخصين أو أكثر يحتلون مراكز اجتماعية، وأدواراً وظيفية مختلفة؛ كاتصال الضابط بالجندي، واتصال الأب بالابن، واتصال المهندس بالعامل، واتصال الطبيب بالمريض ...

أما العلاقة الاجتماعية الأفقية فهي الاتصال أو التفاعل الذي يقع بين شخصين أو أكثر يحتلون مراكز اجتماعية متساوية ومتكافئة من ناحية المنزلة والدور كاتصال المهندس أ بالمهندس ب ، واتصال العامل أ بالعامل ب ، واتصال المدرس أ بالمدرس ب .

أما العلاقة الاجتماعية الرسمية فهي التي تدور حول التفاعل الذي يقع بين الأفراد، والذي يتعلق بأداء الواجبات والمهام الرسمية المناطة بهم، والتي عن طريقها يمكن تحقيق أهداف المؤسسة التي يعمل فيها كاتصال المدرس بطلبته وقت المحاضرة، وحثهم على السعي والاجتهاد والحصول على أحسن النتائج الأكاديمية .

وأخيراً هناك العلاقة الاجتماعية غير الرسمية؛ التي هي الاتصال والتفاعل غير الرسمي بين أفراد المؤسسة، والذي لا يتعلق بالواجب والعمل، بل يتعلق بالأمور الشخصية للأفراد الذي يدخلون في هذا النمط من العلاقة الاجتماعية كاتصال

المهندس أ بالمهندس حول الاستفسار عن عائلته ودعوته للذهاب معه إلى المطعم بعد الانتهاء من الدوام الرسمي. إن العلاقات الاجتماعية كما يرى بيرك أسباب ونتائج . فأسباب العلاقات الاجتماعية هي الدوافع والمنبهات التي تحفز الأفراد على تكوين العلاقات . والدوافع الاقتصادية هي التي تحفز العامل على العمل في المصنع، وتكوين العلاقات الاجتماعية مع العمال والإدارة والدوافع العسكرية هي التي تحفز المقاتل على الانخراط في المؤسسة العسكرية، وتكوين العلاقات مع المقاتلين والضباط. إذاً الدافع يحفز على تكوين العلاقات الاجتماعية، وهذه العلاقات بأنواعها المختلفة هي التي تشبع حاجات وطموحات وأهداف الأشخاص الذين يدخلون في مجالاتها، ويخضعون لأحكامها وقوانينها .

أما نتائج العلاقات الاجتماعية فإنها تعبر عن طبيعة الأسباب التي تحدد تكوينها وحدوثها .

فإذا كانت الأسباب اقتصادية كانت النتائج اقتصادية ، فالعلاقات الاجتماعية التي تقع بين العمال والإدارة هي علاقات تتأثر بالعامل الاقتصادي، فلو كانت هذه العلاقات إيجابية وجيدة فإن الإنتاج لابد أن يكون كبيراً وجيداً. بينما لو كانت هذه العلاقات سلبية فإن الإنتاج لا بّد أن يكون ضعيفاً من الناحية الكمية والنوعية.

إن حقل علم الاجتماع الواسع يهتم بدراسة أنماط العلاقات الإنسانية والأحكام والقوانين التي تنظمها. واهتمامه بهذه الدراسة ينطلق من هدف تحسين وتطوير العلاقات من خلال إزاء معوقاتها ومظاهرها السلبية، وإذا ما تحسنت العلاقات فإن الإنسان من خلال الجماعة والمجتمع يستطيع بلوغ أمانيه وأهدافه القريبة والبعيدة.

وأما تعريف ماكس فيبر الذي أشرنا إليه سابقاً[1] ؛ يعني فيبر بالسلوك الاجتماعي أية حركة أو فعالية مقصودة يؤديها الفرد، وتأخذ بعين الاعتبار وجود الأفراد الآخرين، وقد يكون سببها البيئة أو الأحداث التي تقع فيها أو الأشخاص،

---

[1] يمكن العودة إلى إحسان محمد الحسن ، المدخل إلى علم الاجتماع من ص ٦ــ١٥ .

الذين يلازمون الفاعل الاجتماعي الذي يقوم بعملية الحدث أو السلوك ، والسلوك الاجتماعي يعتمد عادةً على ثلاثة مقاييس هي :

أ ـــ وجود شخصين أو أكثر يتفاعلان معاً، ويكونان السلوك أو الحدث الذي يريد دراسته في هذا المقام .

ب ـــ وجود أدوار اجتماعية متساوية أو مختلفة، يشغلها الأفراد الذين يقومون بالسلوك.

ج ـــ وجود علاقات اجتماعية تتزامن مع عملية السلوك .

لكن سلوك الفرد يتغير من وقت لآخر تبعاً لطبيعة وأهمية الأدوار الاجتماعية التي تتفاعل مع دوره الوظيفي. فسلوك الطفل مع أخيه الطفل يختلف عن سلوكه مع والده، وكذلك يختلف سلوك الطالب عندما يكون باتصال مع الطالب عن سلوكه عندما يكون اتصاله مع أستاذه . إذاً يعتمد السلوك الاجتماعي للفرد على طبيعة الأدوار الوظيفية التي يشغلها ، ونستطيع التنبؤ بسلوك الفرد من معرفتنا لدوره الاجتماعي.فنحن مثلاً نستطيع التنبؤ بسلوك الطبيب، أو سلوك المريض، أو سلوك الضابط أو الجندي من معرفتنا لأدوارهم الاجتماعية.

وبفهم وتفسير السلوك الاجتماعي يعني فيم الأسباب الدافعة للسلوك وأنماطه الأساسية ـــ فالسلوك الاجتماعي قد يكون سببه العاطفة، أو الانفعال، أو سببه العادات والتقاليد الاجتماعية، أو سببه العقل والمنطق؛ لهذا يمكن تقسيم السلوك الاجتماعي حسب السبب أو الدافع إلى ثلاثة أنواع أساسية هي :

أ ـــ السلوك الاجتماعي الانفعالي:

وهو السلوك الانفعالي والعاطفة من ناحية الواسطة والغاية ومصدره الغريزة التي غالباً ما تتناقض مع العقل والحكمة والبصيرة... وللإنسان حسب آراء مكدوجال غرائز كثيرة أهمها: غريزة حب التملك والخوف والهرب، والغريزة الجنسية، وغريزة الاستسلام .. وتقع هذه الغرائز حسب رأي فرويد في منطقة الأنا السفلى والغرائز التي

تخرج من هذه المنطقة تدفع صاحبها لتكوين العلاقات والتفاعل مع الآخرين، والتجاوب أو التصادم معهم من أجل إشباع حاجاتها ودوافعها . لكن الفرد لايكون خاضعاً خضوعاً تاماً للحاجات والدوافع الحيوانية ، فهناك منطقة الأنا العليا الموجود في منطقة العقل الواعي التي تهذب وتضبط تلك الدوافع الغير مهذبة، وتمنعها من جلب الضرر والأذى للإنسان والمجتمع .. إن الغرائز تسبب لحاملها المنازعات تكدر صفوة حياته؛ لهذا ينبغي السيطرة عليها وتوجيه دوافعها بصورة عقلانية تتناق مع صيغ العمل الغريزي .

ب ــ السلوك الاجتماعي التقليدي:

يأتي هذا السلوك من عادات وتقاليد وقيم ومثل وأخلاق المجتمع . وهذه الضوابط الاجتماعية التقليدية تحدد سلوك الإنسان وتنظم علاقاته بالآخرين... ويكتسب الفرد هذا النمط من السلوك منذ حداثة حياته من المؤسسات التي يحتك بها، ويتفاعل معها كالعائلة والقرابة والمدرسة والجامع أو الكنيسة... ويتجسد هذا النوع من السلوك في طقوس السلام والتحيات التي يمارسها الأفراد في حياتهم اليومية، وكذلك في العادات والتقاليد .

ج ــ السلوك الاجتماعي العقلي:

يتميز هذا السلوك بالحكمة والعقل والتروّي باتخاذ المواقف ... ويخرج هذا السلوك من الأنا العليا ، ويعتمد الفاعل الاجتماعي في احتكاكه مع الآخرين ، الأدب والذوق والأخلاق ...ويقسم فيبر هذا السلوك إلى ثلاثة أنواع حسب طبيعة الواسطة والغاية ، ولكل سلوك مهما يكن نوعه واسطة وغاية .

١ــ سلوك اجتماعي عقلي ذو واسطة عقلية، وغاية غير عقلية .

إن ما نقصده بالواسطة أو الغاية العقلية هي التي تتسم بالشرف والأخلاق وتنسجم وتعاليم المجتمع، وما نعنيه بالواسطة أو الغاية غير العقلية هي التي لا تنسجم وأخلاقية وقيم المجتمع، وتتناق مع تعاليمه.

مثال : المنتج الذي يحتكر ما ينتجه، ليعرض هذا الإنتاج في السوق السوداء؛ فتكون الغاية غير شريفة، وهي الحصول على أكبر ما يمكن من الربح .

٢ــ سلوك اجتماعي عقلي ذو واسطة غير عقلية وغاية عقلية .

وهذا النوع من السلوك هو عكس الفرع الأول .

مثال: الحصول على مبالغ غير مشروعة من أجل غاية شريفة؛ كعلاج ابنه الذي شارف على الموت، ويحتاج إلى مبالغ لإجراء عملية وليس بمقدور الأب الحصول عليها .

٣ــ سلوك اجتماعي عقلي ذو واسطة عقلية وغاية عقلية :

هذا النوع من السلوك يعتبر مثالياً، لأنه يبتعد كل البعد عن العاطفة أو التعصب، والمثال على ذلك سلوك الجندي الذي يدافع عن وطنه. فالجندي أثناء المعركة يستعمل الأسلحة المتطورة، وينفذ الخطط العسكرية الموضوعة أمامه، وهذه هي واسطة السلوك؛ لكن الهدف من استعمال الأسلحة والخبرات العسكرية هي تحقيق النصر على الأعداء، وهذا الهدف هو هدف عقلي...

والخلط بين الحقائق والقيم يبعد العلم من صفاته الموضوعية واتجاهاته التجريدية وأهدافه الحيادية؛ لذا لا يمكن اعتبار علم الاجتماع موضوعاً علمياً بحتاً حسب وجهة نظر شيلز ، وإنما ينبغي أن يكون علم الاجتماع موضوعاً أدبياً إنسانياً لكي يبلغ أهدافه التي تطمح إلى تحسين أخلاقية وسلوكية وعلاقات الإنسان في الجماعة والمنظمة والمجتمع المحلي[1] يرى أولئك الذين يتبنون تعذر إمكانية الدراسة العلمية للمجتمع والظواهر الاجتماعية، وهذا ما ذهب إليه الفيلسوف الفرنسي الرياضي (بوان كاريه) من أن علم الاجتماع علم كثير المناهج، قليل النتائج ، ويفسّر الباحثون الاجتماعيون الذين يرفضون مقولة إمكانية الدراسة العلمية للمجتمع موقفهم هذا بأنه مبني على أسس متباينة ومتعددة، منها :

---

[1] إحسان محمد الحسن : المدخل إلى علم الاجتماع . دار الطليعة والنشر بيروت ١٩٨٨، طبعة ١ ص ١٧ .

١ـــ أن المجتمع ظاهرة متغيرة باستمرار ، وهذا التغير والتحول الدائب يحـــول دون الدراسة العلمية والتنبؤ العلمي .

٢ـــ إن مناهج البحث العلمي يمكن استخدامها فقط في مجال الظواهر الطبيعية بحكم ثباتها وانتظاماتها ، بل بحكم وجود قوانين تحكمها في انتظامها وحركتـــها دون تدخل من عناصر أخرى، كما هو الحال في الظواهر الاجتماعية ، فالقانون العلمي في الظواهر الطبيعية سوف يتحقق بشكل تلقائي إذا توفرت الشروط الضرورية والكافيـــة لتحقيقه؛ بحيث يصدق التنبؤ تماماً بحركة الظواهر الطبيعية ، مثـــال : إذا توصـــلنا إلى قانون مؤداه أن الأجسام الصلبة تتمدد بالحرارة وتنكمش بالبرودة، فـــإن أي جســـم صلب سوف يتمدد إذا عرضناه للحرارة وينكمش إذا عرضناه للبرودة دون اســـتثناء؛ طالما توفرت شروط انطباق القانون كافة. أما في الظاهرة الاجتماعية فيتعذر الوصول إلى مثل هذا القانون، وذلك لتدخل عناصر عدة ومتنوعة، ومن أبرز هـــذه العناصـــر عنصر الإرادة الإنسانية [1].

٣ـــ إذا كان المنهج التجريبي الذي يعني التحكم في جميع التغيرات المؤثرة في ظاهرة ما هو جوهر المنهج العلمي ، وإذا كان من المستحيل استخدام هـــذا المنـــهج التجريبي الذي يعني خلق الظروف الملائمة للتجربة العلمية على المجال الاجتماعي ، فإن هذا يعني ببساطة أن الظواهر الاجتماعية غير قابلة لأن تدرس دراسة علميـــة، ومثـــال ذلك يستحيل على الإنسان أن يشعل حريقاً حتى يعرف الـــسلوك الاجتمـــاعي إزاء الكوارث. ومن الجدير بالذكر أن هذه الحجج التي يثيرها المعارضون لفكرة الدراســـة العلمية للمجتمع ، لا تنطبق فقط على علم الاجتماع، بل هي تنسحب على العلـــوم الاجتماعية والإنسانية كافة؛ التي تتخذ من المجتمع الإنساني مجالاً لدراستها من زوايـــا متعددة .

---

[1] محمود عودة ، أسس علم الاجتماع ص٦٠ .

الاتجاه الثاني يرى بأن علم الاجتماع مادة علمية تستعمل المناهج الدراسية والبحثية نفسها؛ التي تستعملها العلوم الطبيعية (أوغست كونت — هربرت سبنسر — إميل دور كهايم) وقد أكد حسين عبد الحميد أحمد رشوان علمية علم الاجتماع؛ عندما أشار بأن المادة التي يدرسها عالم النبات أو عالم الطبيعة أو الكيميسائي تختلف اختلافاً كبيراً عن المادة التي يدرسها عالم الاجتماع ، إلا أن هدف ومنهج كل من علم الاجتماع وعلوم الطبيعة واحد ، ذلك هو تفهم المادة موضوع الدراسة، واستخدام المنهج الموضوعي العلمي — وهو المنهج المستخدم في علوم الطبيعة . كذلك فإن علم الاجتماع يماثل العلوم الطبيعية من زاوية أنه يقوم بالاكتشاف والتفسير — أي يكتشف الحقائق الجوهرية للسلوك الاجتماعي والارتباط بين هذه الحقائق، ثم يقوم بتفسيرها. كما أنه يتوافر لعلم الاجتماع الشروط التي تجعل منه علماً وهي الشروط المتوفرة نفسها في العلوم الأخرى، وأهمها :

١— وجود طائفة من الظواهر يتخذها العلم موضوعاً للدراسة والبحوث .

٢— خضوع هذه المجموعة من الظواهر لمنهج البحث العلمي .

٣— الوصول على ضوء مناهج البحث إلى مجموعة من القوانين العلمية [1].

إن المؤيدين لعملية علم الاجتماع ودراسته كالعلوم الطبيعية يفندون المزاعم التي ترفض ذلك، كما ورد في الاتجاه الأول على النحو التالي :

١— فيما يتعلق بالحجة الأولى — أن المجتمع ظاهرة متغيرة باستمرار، وهذا التغير يحول دون الدراسة العلمية والتنبؤ العلمي — يرى المؤيدون إمكانية الدراسة العلمية لعلم الاجتماع أن التغير والحركة الدائمة ليست سمة المجتمع الإنساني فقط، بل هي سنة الكون وقانونه الحتمي ، سواء في جوانبه المادية (الطبيعية) أو جوانبه الاجتماعية والثقافية ، إذاً ليس المجتمع فقط هو الذي يتعرض للتغيرات والتحولات بل

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان : ميادين علم الاجتماع ومناهج البحث العلمي ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ١٩٩٨ طبعة ٧ ص٨ .

مختلف الظواهر المادية والطبيعية ، المادة متغيرة ومع ذلك لم يحل ذلك دون دراستها دراسة علمية ، والكائن الحي متغير ومتحول باستمرار، و لم يحل ذلك دون تقدم علوم الحياة ، والظواهر الفلكية تخضع لقانون الحركة نفسه، و لم يحل ذلك دون تقدم علم الفلك ، إن التغير هو سنة الكون ، وبالتالي فإن دعوى استحالة الدراسة بحكم التغير الذي يطرأ على الظاهرة هي دعوى لا تنفي فقط إمكان إقامة علم اجتماعي، بل تنفي كذلك إمكانية العلم بما هو علم[٢] .

٢ــ أما الحجة الثانية ــ إن مناهج البحث العلمي يمكن استخدامها فقط في مجال الظواهر الطبيعية ــ فإنها تنطوي على بعدين أساسيين :

البعد الأول: هو إنكار وجود قوانين تخضع لها الحياة الاجتماعية في استقرارها النسبي وحركتها .

البعد الثاني: يتمثل في الاعتراف بوجود قوانين نوعية خاصة بالحياة الاجتماعية، لكنها قوانين لاتصل إلى دقة وصرامة وثبات القوانين التي تحكم الظواهر الأخرى، أو هي تنبؤات مرهونة في تحققها بعنصر الإرادة الإنسانية.

وفي الرد على البعد الأول أنه لا يستند إلى أساس علمي متين ، فالمجتمع الإنساني ظاهرة طبيعية ، فلماذا نستثنيه إذاً من القوانين والانتظامات كافة؛ التي تحكم الظواهر الطبيعية الأخرى .

وأما البعد الثاني فإنه يشير إلى ظاهرة حقيقية ، هي دور الإرادة الإنسانية في تحقيق القانون الاجتماعي أو عدم تحققه ، لكن الاعتراف بذلك لا يعني الاعتراف باستحالة الدراسة العلمية للمجتمع ، وإن حل هذه المسألة في غاية البساطة حينما نسلم أن الإرادة الإنسانية جزء من القانون الإنساني، أو هي شرط من شروط تحقق القانون ، كأن نقدم مثلاً أن الظلم وأشكال القهر المختلفة تؤدي إلى الثورة ، فإن ذلك يتضمن شرط توفر إرادة الثورة إلى المدى الذي يستطيع منه الناس أن يصنعوا

---

[٢] محمود عودة ، مصدر سابق ص٦٢ .

تاريخهم.. وإذا ما توافرت الإرادة كشرط من شروط تحقق القانون تلاشت الاختلافات المزعومة بين ما هو طبيعي وما هو اجتماعي .

٣ــ أما الحجة الثالثة ــ أن المنهج التجريبي هو جوهر المنهج العلمي ، واستحالة استخدام هذا المنهج .

في المجال الاجتماعي ــ يمكن الرد ببساطة على هذا الفهم الضيق للمنهج العلمي بوصفه قريباً للتجربة العملية بأن كثيراً من العلوم الطبيعية لا يمكن أن تستخدم التجربة العملية؛ نتيجة لطبيعة موضوعات الدراسة ،فعلم الفلك مثلاً يستحيل عليه استخدام التجارب العملية، ومع ذلك لم يشك أحد في مدى علميته ، كذلك هو الحال فيما يتعلق بعلم الاجتماع، فهو في الوقت الذي يلتزم فيه بالمنهج العلمي بالمعنى الدقيق والواسع أيضاً بوصفه طريقة للتفكير في الظاهرة وأسلوباً لجمع بيانات عنها، وطريقة في تحليل هذه البيانات واستنباط النتائج وتفسيرها والوصول إلى تعميمات بصددها ، قد يطور أو هو يطور بالفعل أساليب في البحث والدراسة تلائم موضوعه ، فليس من الضروري أن يفتعل الباحث الاجتماعي موقفاً تجريبياً مصطنعاً؛ كأن يدفع أسرة إلى التفكك، أو أن يشعل حريقاً ، فهناك المواقف الطبيعية التي تتيح فرصاً متعددة لتجارب طبيعية يمكن دراستها في سياقها الطبيعي ، فهناك العديد من الأسر المفككة بالفعل، وهناك الكوارث الطبيعية التي قد تحدث لسبب أو لآخر ، وهناك فوق ذلك كله التاريخ بوصفه المعمل الأكبر لتجارب علم الاجتماع . فمن خلال إعادة تحليل وبناء المادة التاريخية يمكن للباحث الاجتماعي أن يعد دراسات لا تقل دقة وكفاءة عن المنهج التجريبي المزعوم ، التجربة العملية المضبوطة والمصطنعة إذاً ليس شرطاً من شروط العلم وإلا ما كان علم الفلك علماً ..

أما الاتجاه الثالث : فقط اعتقدوا بأن علم الاجتماع لا يمكن أن يكون موضوعاً علمياً بحتاً ، أو موضوعاً إنسانياً بحتاً، وذلك لطبيعة الأشياء التي يدرسها، والتي تحتم عليه استخدام منهجية خاصة به تساعده على فهم الجوانب الموضوعية

والذاتية للإنسان والمجتمع. ومن أبرز الذين أخذوا بهذا الاتجاه ماكس فيبر، حيث يرى أن علم الاجتماع يختلف اختلافاً كلياً عن العلوم الطبيعية من حيث مضمونه وأبعاده وأهدافه وطريقته المنهجية[1] .

لقد حاول (فيبر) التوفيق بين المنهج العلمي بوصفه قاسماً مشتركاً بين العلوم جميعاً وبين أسلوب الفهم؛ بوصفه أداة فعالة لفهم الظاهرة الإنسانية .

فالباحث والمتخصص في العلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء وعلم الفلك يهتم بدراسة الظواهر دراسة علمية، ولا يبحث عن دوافع الظاهرة ولا مدلولاتها ومضامينها السيكولوجية والسلوكية كما يفعل العالم الاجتماعي. ذلك أن العالم الاجتماعي ينبغي عليه دراسة الظواهر والتفاعلات الاجتماعية والتعميق بمعرفة أسبابها ودوافعها ومضامينها ونتائجها الإنسانية والحضارية.

---

[1] إحسان محمد الحسن : المدخل إلى علم الاجتماع . مصدر سابق ص١٨ .

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الثاني

نشأة علم الاجتماع ـــ البدايات والروّاد

الدراسات الاجتماعية عند اليونان :

إذا انطلقنا من الوقوف على المرحلة التي وصلنا إليها في الدراسات الاجتماعية ، علينا أن نؤكد أنها لا تتضح ولا تتجلي إلا بالتعرف على المراحل السابقة ، وهذا ما دعا للتعرف على تاريخ الدراسات الاجتماعية لكي تتعرف حقيقة علم الاجتماع . فهو علم حديث ، غير أن التفكير في القضايا الاجتماعية وفي علاقات الناس بعضهم ببعض قديم، حتى أنه يعذر علينا تحديد تاريخ له ، إلا أنه في الوقت نفسه نستطيع القول :" أن الإنسان منذ بدأ يفكر في نفسه لم يكن هذا التفكير خارج إطار حياته الاجتماعية؛ لأن وجود الإنسان ووجود المجتمع الإنساني صنوان متلازمان معاً ، هما طرفان لحقيقة واحدة ، كل منهما تجريد لواقع الحياة الاجتماعية [1].

وإذا نظرنا إلى التاريخ وجدنا التفكير الاجتماعي وما يتبعه من تنظيم ، حتى أن كل مجتمع من المجتمعات الإنسانية التاريخية يبدو لنا منظماً على شكل من الأشكال يتضمن ـــ ولو بصورة غير مباشرة ـــ بعض النظريات الاجتماعية ، وأمثلة خاطفة على ذلك مملكة المصريين ونظرتهم إليها أمراً إلهياً، وليس من فرق شاسع عندهم بين الملوك والآلهة ، وكذلك الهند القديمة كان جزء من تفكيرها البرهمي اجتماعياً قائماً على إقرار النظام الطبقي . والكونفوشيوسية في تاريخ الصين القديم قد اشتهرت بما قدمت من قوانين اجتماعية تقوم على الاقتداء والتقليد ، فالإمبراطور هو النموذج الأعلى الذي يحتذى سلوكه ... كل هذا يؤكد أن التفكير الاجتماعي موجود عند أقدم الشعوب ، وهذه حضارة اليونان في العصور القديمة ، وحضارة العرب في العصور المتوسطة تشتملان على دراسات اجتماعية متعددة، وكان السفسطائيون قد

---

[1] عبد الكريم اليافي ، تمهيد في علم الاجتماع ١٩٦٤ ، مطبعة جامعة دمشق طبعة ٤ ص١٢ .

اهتموا بالأمور الإنسانية والحياة الاجتماعية ، وقد كان تأثيرهم شديداً ولا سيما في فيلسوف كبير هو سقراط، الذي اتخذ شعاراً له تلك الحكمة "اعرف نفسك بنفسك" ، وكان المقصود بذلك أن ينفذ الفرد إلى باطن نفسه ، ويتجاوز ما فيها من خصوص ، فيدرك ذلك الغور الكلي الذي يشترك فيه مع الآخرين، والذي هو مجال التفكير وثمر المحاكمة ، ومن هنا تبدو ضرورة اتصال المرء بالناس لتعرف ما هو مشترك عام بينهم ... وهذا ما فعله سقراط حيث يلتقي بالناس، ويتحدّث معهم ألى وجدهم ويناقشهم ، وإذا كان ذلك من حيث الشكل يشبه السفسطائيين إلا هو من حيث المضمون هو تحقيق الهدف المنزّه عن النفعية والدعوة الخالصة إلى العلم، الذي يسعى إلى الكشف عن الحقيقة، وهو إذا حصل انتهى بالضرورة إلى الفضيلة التي هي الخير؛ لأن منه يعلم الخير، ولا بد أن يفعله .. إن هذه النظرات الخلقية عند سقراط نستطيع أن نلمح إذاً مدى اجتماعياً ، وقد اتسع واتضح جداً عند تلميذه أفلاطون؛ إذ أصبح التفكير الاجتماعي ركناً من أركان فلسفته، فنجده يعالج الشؤون الاجتماعية في مواضيع متعددة، وأهم آرائه حول المجتمع تقع في كتابه ((الجمهورية)) حيث نجد فيها فلسفة اجتماعية تكاد تكون كاملة .

وعلى دراسة أفلاطون للنفس الإنسانية وقواها تقوم آراؤه في الأخلاق ، وإلى هذه الآراء تستند فلسفته الاجتماعية .

ففي رأيه أن نفس الإنسان ذات قوى ثلاث[1]:

١ ــ الرغبة الحسية ومركزها أسفل البطن .

٢ ــ الإحساس الكريم ومركزه القلب.

٣ ــ العقل ومركزه الرأس .

ولهذه القوى فضائل تقابلها . ففضيلة الرغبة الاعتدال ، وفضيلة القلب الشجاعة ، وفضيلة العقل الحكمة ، والخير يكون بالعدل، وهو الموازنة بين هذه القوى

---

(١) للتفصيل العودة إلى عبد الكريم اليافي كتاب تمهيد في علم الاجتماع من ص٣٣ وما بعدها.

الثلاث ، وتحصل الموازنة بإخضاع الرغبة للقلب ، والقلب للعقل ، وبذلك تسود الوحدة والنظام في نفس الإنسان المثلث الأقوى .

والمجتمع مبني على غرار النفس من عناصر مختلفة ، ولكي يحصل العدل فيه ينبغي إقامة الوحدة والنظام بين مختلف هذه العناصر والتأليف بينها تأليفاً معقولاً، ويشرح أفلاطون مثله الأعلى الاجتماعي في كتابه "الجمهورية" ... ويرى أنه ينبغي أن يكون في المجتمع ثلاث طبقات على غرار النفس : طبقة الفلاحين والصناع، وطبقة الجند ، وطبقة الحكام ... وقدّم أفلاطون تصوراً عن المجتمع بأنه شيوعي من بعض الوجوه، فالطبقة الأولى تملك ولا تحكم، وتقدم الضرائب لإعاشة طبقة الجند والحكام إذ أنهما لا يملكان شيء، ولكنهما يعيشان عيشة مشتركة ونساؤهم مشاع بينهم والأبناء أبناء الجميع ، ويرأيه أن ذلك مدعاة إلى الاشتراك في الأفراح والآلام معاً، وسبب لوحدة الدولة ... وباختصار نرى أن مباحثه الاجتماعية كانت مثالية، وربما نتيجة ذلك لم يلحظ واقع الحياة أحياناً ، وكان ذلك مدعاة لتلميذه أرسطو أن يخالفه في بعض النقاط؛ التي تناولها أستاذه منطلقاً من الواقع، وتفهمه له .

جاءت فلسفة أرسطو أكثر التصاقاً للحياة الواقعية، وأشد اعتماداً على التجربة ... مما جعله ينتقد تصور أستاذه أفلاطون للدولة، أو رعيته في الشيوعية مؤكداً أن الإنسان بطبيعته حيوان سياسي... بمعنى أنه لا يمكن فصل الإنسان عن حياته الاجتماعية ، ولا يتهيأ فهمه معزولاً عنها . كما أنه صان حق الملكية والأسرة، بل ومجّد الأسرة، ورفض فكرة أستاذه حول إقامة نظام اجتماعي مثالي ثابت، لأنه يرى أن التغير شرط حياة المجتمع .

وقد تطرق أرسطو إلى نماذج الحكومات، فوجد أن لكل منها مزايا ومزالق . وصلاح الحكومات أن تسعى إلى المصلحة العامة وإلى خير المجموع، وفسادها أن تتجاهل ذلك، وقد أشار أرسطو إلى الشروط الواجب توفرها في الدولة الصالحة، وهي ثلاث :

الأول: خاص بالسكان، بحيث يكون مناسباً للرخاء والتقدم، وأباح الإجهاض إذا تكاثر الناس.

الثاني: خاص بمساحة المدينة، لتتسع لحاجات المواطنين، وتوفر لهم حياة رضية آمنة من الأعداء عبر تحصينها .

الثالث: يتضمن صفات المواطنين ووظائف الدولة ، وأفضل صفة للمواطن أن يجمع بين القوة والذكاء ، وللدولة ست وظائف، ويقابلها ست طبقات من السكان :

- **الزراع** : تهيئ المواد الغذائية.
- **الصناع** : فعبرهم تنشأ الصناعات.
- **الجند:** توفير الأسلحة لضبط السلطة وحمايتها.
- **الطبقة الغنية:** توفير الثروة.
- **العبادة:** يقوم بها الكهنوت.
- **الحكام** : تقوم بالإشراف على المرافق العامة[1].

الدراسات الاجتماعية عند العرب :لقد انتقل جزء كبير من حضارة اليونان إلى العرب الذين استفادوا منها ، وأضافوا عليها؛ مما جعل حضارتهم تنطلق متدفقة ، وتألقت قرون على الصعد كافة، وما يهمُّنا هنا الدراسات الاجتماعية في تلك الحضارة، ويمكننا أن نقسمها إلى مراحل ثلاث : التفكير الفلسفي الاجتماعي عند الفلاسفة ، ويلاحظ تأثرها بالفلسفة اليونانية ، وكان أبرزهم ـــ المعلم الثاني الفارابي[2] الذي اهتم بالمباحث الاجتماعية نصنف كتاباً اسمه ((إحصاء العلوم)) ويعتبره بعض الباحثين على صغر حجمه أول موسوعة وضعت في العالم ، وإن كانت فلسفته الاجتماعية أكثر تفصيلاً في كتابه ((السياسات المدنية)) وفي كتابه المشهور ((آراء أهل المدينة الفاضلة)) ويبحث هذان الكتابان في الفلسفة والاجتماع.

---

(1) للتفصيل العودة إلى الباقي تمهيد في علم الاجتماع ٤٠ ـــ ٥١.

(2) محمد الفارابي (٢٥٩ ـــ٣٣٩ هـ) فاراب ـــ تركستان .

يرى الفارابي أن الإنسان مفطور على حاجته للاجتماع، سواء في قوام حياته أو في بلوغ أفضل كمالاته ، فهو لذلك يحتاج أشياء كثيرة لا يمكنه أن يقوم بها كلها هو وحده ... كما قسم الفارابي الاجتماعات الإنسانية إلى كاملة وغير كاملة، والكاملة ثلاث : **عظمى** : اجتماعات الجماعة كلها في المعمورة .

وسطى : اجتماع أمة في جزء من المعمورة .

صغرى : اجتماع أهل المدينة في جزء من مسكن أمه .

أما الاجتماعات غير الكاملة مثل أهل القرية واجتماع أهل المحلة ، ثم اجتماع في سكة، ثم اجتماع في منزل ، والخير الأفضل إنما ينال أولاً بالمدينة ثم بالمعمورة لا بالاجتماع الذي هو أنقص من المدينة ، ومن هذا نرى دقة ذهن الفارابي وتمييزه صنوفاً مختلفة للاجتماع ، كما نجده يتسامى فيتصور اجتماع الأمم كلها اجتماعاً كاملاً، ويخرج في هذا التصور الأممي عن عادة اليونانيين ؛ لأن أغلب فلاسفتهم لم يتجاوزوا في ترتيب أمورهم الاجتماعية نطاق مدنهم .

يعرّف الفارابي الاجتماعي الفاضل هو الاجتماع الذي به يتعاون على نيل السعادة، ويبحث الفارابي عن روابط الاجتماع فيجدها كثيرة، منها :

القوة: أي بأن يكون الذي يحتاج إلى مؤازرين يقهر قوماً فيستعبدهم، ثم يقهر بهم آخرين فيستعبدهم أيضاً[1].

الاشتراك في التناسل: ومنها الإيمان والتحالف والتعاهد، وكذلك تشابه الخلق.

إن الفارابي لم يقتصر وصفه على المدينة الفاضلة ، بل تناول أيضاً المناقضة لها كالمدينة الجاهلية بكل تسمياتها من مدينة ضرورية ، يقتصر أهلها في التعاون على الحصول من الأكل والشرب والسكن الضروري .

ـــ مدينة البذالة : يقصد أهلها التعاون على بلوغ اليسار والثروة كفاية لهم في الحياة .

---

[1] عبد الكريم اليافي ، مرجع سابق ص٦٥ .

ـــ مدينة الخسة : يقصد أهلها التمتع باللذة من المحسوس .

ـــ مدينة الكرامة: يقصد أهلها أن يكونوا مكرمين ممدوحين مشهورين بين الأمم .

ـــ مدينة التغلب: يقصد أهلها أن يكونوا القاهرين لغيرهم، واستمتاعهم بذلك.

ـــ مدينة جماعية : يقصد أهلها أن يكونوا أحراراً، وكل منهم على هواه . كل هذه المدن جاهلية .

ـــ وهناك المدينة الفاسقة : فأهلها تعلم ما يعلمه أهل المدينة الفاضلة ، إلا أن أفعالهم أفعال المدن الجاهلية .

ـــ وهناك المدينة المبتذلة ، فأهلها كانت آراؤهم كآراء أهل المدينة الفاضلة نفسها ، ثم تبدلت.

ـــ وكذلك المدينة الضالة : وهي التي تعتقد في الله وفي العقل الفعال آراء فاسدة (ابن خلدون[1]).

ابن خلدون : إن العصر الذي عاشه ابن خلدون مليء بالاضطرابات والفتن والمنازعات، مما دفعه إلى التفكير في الحياة الاجتماعية، وتفهم مجرى التاريخ ـــ لا سيما أنه عاش المد والجزر في حياته السياسية، فجاءت مقدمته التي اشتهر بها، والتي تضم المقدمة في فصل علم التاريخ وتحقيق مذاهبه والإلمام بأغاليط المؤرخين ، والكتاب الأول في العمران . إن المقدمة والكتاب الأول هما المعروفان بـ (مقدمة ابن خلدون) وهذه وحدها ذات القيمة من وجهتي فلسفة التاريخ والدراسات الاجتماعية.

كان ابن خلدون شاعراً بطرافة الموضوع الذي يعالجه في مقدمته هذه،وبابتكاره هذه المعالجة، واقتفائه طريقة علمية تقوم على البحث الموضوعي، والكشف عن تطور الاجتماع الإنساني والتماس قوانينه . فيقول: ((وكأن هذا علم مستقل بنفسه ، فإنه

---

[1] ولد في تونس ٧٣٢ ـــ ٨٠٨ هـ .

ذو موضوع، وهو العمران البشري والاجتماع الإنساني ، وذو مسائل، وهي بيان مـا يلحقه من العوارض والأحوال الذاتية واحدة بعد أخرى، وهذا شأن كل علـم مـن العلوم وضعياً كان أو عقلياً ، ثم يتساءل مستغرباً: كيف لم يهتد العلماء إلى هذا العلم من قبله؟ فيقول: ((ولعمري لم أقف على الكلام في منحاه لأحد من الخليقـة ، مـا أدري ألغفلتهم عن ذلك وليس الظن بهم ، أو لعلهم كتبوا عن هذا الغرض واسـتوفوه و لم يصل إلينا)).

والحقيقة أن ابن خلدون كان مبتكراً حين وضع علم العمران ، ولكن ابتكـاره هذا كان موازياً لتطور طويل في تاريخ المعرفة الإنسانية؛ إذ أوصلتها حضارة العـرب إلى مرحلة مناسبة من النضج والتكامل ؛ مما ساعد ابن خلدون أن يبحث في ميـدان المباحث الإنسانية الاجتماعية، فأسس بذلك علم العمران . واعتبر أن علـم العمـران علم طبيعي ، وقد انصرف ابن خلدون عن العلوم الفلسفية التي تتجرد حقائقها عـن المادة في الذهن وفي الخارج، والعلوم التي تتجرد عن المادة في الذهن وليس في الخارج ، ووجه اهتمامه إلى العلوم التي لا تتجرد حقائقها عن المادة لا في الذهن ولا في الخارج، وركز انتباهه حول نوع معين من هذه الحقائق الطبيعية البشرية ، وأخذ يتبلور حولهـا آراء ومبادئ ونظريات كون منها علمه الاجتماعي الذي ابتكره . ويمهـد لاتجاهـه الفريد هذا بقوله: " وإذا كانت كل حقيقة متعلقة طبيعية يصلح أن يبحث عما يعرض لها من العوارض لذاتها ، وجب أن يكون باعتبار كل مفهوم وحقيقة علم من العلـوم يخصه " [1].

يرى ابن خلدون أن الاجتماع الإنساني ضروري ، وذلك للتعاون مـن أجـل الحصول على الغذاء من جهة، ودفع عوادي الحيوانات المفترسة من جهة أخرى ، فإن قدرة الواحد من البشر قاصرة على تحصيل حاجته من ذلك الغذاء ... ((فلا بد مـن اجتماع القدر الكثيرة من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم)) وكذلك ((الواحـد

---

[1] د . حسن الساعاتي ـــ ابن خلدون مؤسس علم الاجتماع ـــ مكتبة الأسرة ـــ ٢٠٠٣ الطبعة الثانية صفحة ١٢٧.

من البشر لا تقاوم قدرته قدرة واحد من الحيوانات العجم... فلا بد في ذلك كله من التعاون عليه بأبناء جنسه....)) .

وينتقل ابن خلدون من ضرورة المجتمع الإنساني إلى ضرورة السلطة في هذا المجتمع فيقول : ((فلا بد من وازع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من الظلم والعدوان ...)) .

ويبحث ابن خلدون اختلاف الأقاليم في الاعتدال والانحراف وتأثير الهواء في ألوان البشر وفي أخلاقهم، وكذلك ((اختلاف أحوال العمران في الخصب والجوع، وما ينشأ عن ذلك من الآثار في أبدان البشر وأخلاقهم)) .

كما تطرق إلى تطور المجتمع وأشكاله، فيحد له شكلين البدو والحضر، ويقرر أن ((البدو أصل للمدن والحضر وسابق عليهما... فخشونة البداوة قبل رقة الحضارة)).

وهنا لا بد من التوضيح أن ابن خلدون وضع ملاحظاته بالنسبة إلى الأزمنة التي تقدمته، والتي عاش فيها وكأنه توقع ما قد يطرأ على بعض هذه الملاحظات من تغير، فقال: ((من الخلط الخفي في التاريخ الذهول عن تبدل الأحوال في الأمم والأجيال بتبدل الإعصار ومرور الأيام))[1].

كما بحث ابن خلدون الدولة وحياتها ومراحلها وانقراضها.

لقد حدَّد ابن خلدون الأصول التي نبع عنها المجتمع، ومن ثم الدولة بوصفها الجهاز المنوط به تنظيم الحياة الاجتماعية... ويصف ابن خلدون شكل التفاعل بين الدولة والمجتمع بقوله: " الدولة والملك والعمران بمثابة الصورة للمادة، وهو الشكل الحافظ بنوعه لوجودها، وقد تقرر في علوم الحكمة أنه لا يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر، فالدولة دون العمران لا تتصور، والعمران دون الدولة والملك متعذر"[2].

---

(1) حسن الساعاتي ، علم الاجتماع الخلدوني (قواعد المنهج) ، دار المعارف بمصر ١٩٧٥ ، طبعة ٣ ص ٢١٩ .

(2) د.محمد علي محمد ، أصول الاجتماع السياسي، الجزء الأول ـــ دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ١٩٨٧ ص١٢٢ .

وقد وجد بعض الباحثين عند ابن خلدون بذوراً لطائفة من النظريات، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فعندما تحدث عن تطور المجتمع حيث يمثله بكائن حي فيقول : ((إن العمران كله ، من بداوة وحضارة ، وملك وسوقة ، له عمر محسوس؛ كما أن للشخص الواحد عمراً محسوساً)) . وسنرى مثل هذا التمثيل ، تمثيل المجتمع بالكائن الحي عند سبنسر ورينيه فورمس ، لقد لجأ ابن خلدون في بحوثه إلى الاعتبارات النفسية ((أن المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب)) وفي كل شيء، وبهذا يسبق العالم الفرنسي تارد بعدة قرون في بيان مكان الاقتداء في الحياة الاجتماعية .

كما أن ابن خلدون يعلل الأمور الاجتماعية بأمور اجتماعية مثلها ((عن الأوطان الكثيرة والقبائل قلّ أن تستحكم فيها دولة)) . ((وهذا يعكس أيضاً الأوطان الخالية من العصبيات يسهل تمهيد الدولة فيها ...)) وفي هذا اعتماد على التعليل الموفولوجي، وشبه بمدرسة دوركهايم ، كما أنه قد سبق دور كهايم أيضاً في الإشارة إلى القسر الاجتماعي؛ الذي تتصف به الظواهر الاجتماعية، ولا سيما القائمة على الاقتداء والعادات .

وكذلك عندما قال ابن خلدون: ((إن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش)) ففي ذلك نزوع إلى تعليل الحوادث الاجتماعية بالعوامل الاقتصادية ، وبذلك قد سبق ماركس في بيان أهمية العوامل الاقتصادية . ويقع الشبه بين ابن خلدون وبين الماركسية في ناحية أخرى، وهي منح (الصيرورة) أي: التبدل في الحوادث الاجتماعية شأناً كبيراً ، فقال ابن خلدون: ((إن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر ، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال ... والسبب الشائع في تبدل الأحوال والعوائد أن عوائد كل جيل تابعة لعوائد سلطانه)) كما يقال في الأمثلة الحكمية : الناس على دين الملك .

وصفوة القول: إن ابن خلدون قد أسس علم الاجتماع واعياً لهذا التأسيس، وبحث في طبيعة الاجتماع الإنساني ونشوء الدولة وكثير من وجوه الحياة الاجتماعية كتأثير الأقاليم في البشر ، وكشف عن بعض القضايا الديمغرافية والاقتصادية[1]، وعالج شؤون الصناعات والفنون والمعرفة ... كما بحث تطور الدولة بوجه العموم ، وحاول أن يبين النسق الذي تجري عليه الحوادث التاريخية مثلما تتطلب فلسفة التاريخ، وكل ذلك بطريقة علمية موضوعية؛ مما يؤكد أنه باحث متجرد ، يولي تمحيصه للأخبار ، ثم يعرضها على شاهد التجربة ومحكم العادة ، ويردها إلى معيار النظر العقلي والدليل البرهاني، ويحاول تحليلها وتفسيرها .

إن ابن خلدون كان أول من قرر في صراحة ووضوح نشأة علم الاجتماع، وقد سبق بذلك بسنين كلاً من فيكو في إيطاليا وكتلييه في بلجيكا وكونت في فرنسا وسبنسر في إنجلترا، وكل من هؤلاء يعزى إليه في بلده الفضل في نشأة علم الاجتماع[2].

وأخيراً إنه يمثل حالة خاصة وفريدة متميزة، ساهمت بشكل مبدع في علم الاجتماع، ولولا وقوعه في مأزق تدعيم النظام القائم، وتبريره ، وتأييده للفوارق بين الناس، ومطالبته الناس بالطاعة (الناس على دين ملوكهم) لكان علم الاجتماع لديه أكثر اكتمالاً علمياً واجتماعياً. زد على ذلك إشارته إلى خضوع المجتمع لقوانين طبيعية تعنى في مضمونها الاجتماعي أن البشر مهما حاولوا فلن يغيروا شيئاً، وفي ذلك إهدار فاعلية الإرادة الإنسانية عبر التاريخ....[3].

---

(1) عبد الكريم اليافي ، مرجع سابق ص٢١٤ .

(2) عبد الحميد لطفي ، مرجع سابق ص٢٣٤ .

(3) اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ، مرجع سابق ص٨٥ .

أوغست كونت (١٧٩٨ ــ ١٨٥٧):

يعتبر أوغست كونت ــ في نظر البعض ــ من أوائل العلمـــاء الاجتمـــاعيين الذين مهدوا السبيل لنشوء واستقرار علم الاجتماع بعد فصله عن العلـــوم الطبيعيـــة والإنسانية، وتثبيت حدوده العلمية، وإحرازه استقلاليته المنهجية والموضوعية .

عاش كونت في مجتمعه الذي ساده الكـــثير مـــن الاضـــطرابات والأزمـــات والتغيرات ، وكان للثورة الفرنسية ومؤثراتها السياسية والاجتماعية الدافع الكـــبير في البحث عن الأسس النظامية للمجتمع الجديد؛ الذي يجب على فرنسا اعتماده والالتزام بتقاليده وقيمه ومثله ، ومثل هذا المجتمع الجديد يجب أن يتكيف مـــع روح تطلعـــات العصر، وطبيعة مشكلات المجتمع الفرنسي، والمبادئ الثورية التي تسيطر عليه، وترسم أطر اتجاهاته المادية والمثالية . لهذا وضع كونت قوانين اجتماعية وأخلاقيـــة وشـــرعية يمكن أن يسير عليها المجتمع الفرنسي[1]. لقد جمع ملاحظاته، وكوّن توجهاتـــه مـــن خلال ما عاشه، ولا سيما ما بعد عودة الملك إلى باريس ١٨١٥ ، وما نتج عن ذلك من انتقام أدى إلى المزيد من الضحايا . ولا بد من الإشارة أن الـــساحة الـــسياسية في فرنسا ما بين ١٨١٦ و١٨١٨ كانت تجمع أحزاباً سياسية ثلاثة:

١ ــ حزب اليمين وشعارهم((الحرب ضد الثورة)) .

٢ــ حزب الملكيين المعتدلين ، الذين حاولوا التوفيق بين الملكية والثورة .

٣ــ حزب اليسار الأحرار .

إن هذه الحياة التي عاشها كونت، والمليئة بالمتناقضات الحادة مـــا بـــين ثـــورة ونقيضها ، وديمقراطية، وديكتاتورية ، مما لا شك فيه أثرت في فكره وتصوراته للعلـــم الجديد ــ الاجتماع ــ موضوعاً وغاية[2] .

---

[1] إحسان محمد الحسن ، مرجع سابق ص٨٣ .

[2] عبد الباسط عبد المعطي ، مرجع سابق ص٨٨ .

وقد وضعه على رأس العلوم من ناحية الأهمية، وكان تصنيفه للعلوم مستنداً إلى التاريخ حسب رأيه كالآتي:

١ ــ الرياضيات إذ تكونت عند اليونان.

٢ ــ علم الفلك الذي تكون عند كوبرنيك وكبلر وغاليه في القرن السادس عشر .

٣ ــ الفيزياء الذي تكون عند باسكال ودوني باين في القرن السابع عشر .

٤ ــ الكيمياء الذي تكون مع لافوازيه في القرن الثامن عشر .

٥ ــ علم الأحياء الذي تكون مع بيشا وبلانفيل في القرن التاسع عشر[١].

٦ ــ علم الاجتماع الذي تحدد كعلم مستقل مع أوغست كونت في منتصف القرن التاسع عشر .

نرى في هذا التصنيف أنه استبعد جميع العلوم التطبيقية ، وكذلك العلوم التي تعالج المسائل الجزئية الخاصة كعلم الحيوان والجغرافية وعلم النفس ، وقد أراد من ذلك التصنيف أن يكون حصراً على العلوم النظرية؛ التي لا تهدف إلى شيء آخر سوى معرفة القوانين ، وقد أطلق عليها العلوم الأساسية [٢].

قسم كونت علم الاجتماع في كتابه ((دراسات في الفلسفة الوضعية)) إلى قسمين :

الأول : الثبات الاجتماعي ، ويعني كونت بذلك العلاقة بين الظواهر والعمليات الاجتماعية، وتكامل بعضها مع البعض خلال نقطة زمنية محددة ، وتداخل المؤسسات، وأداء كل منها وظائفه المحددة خدمة لاستمرارية الكل الجماعي . وتكامل المؤسسات يتجسد في اجتماعها وتضافرها من أجل خدمة الأفراد والجماعات ، وإذا ما حدث فإن أجزاء المجتمع تكون متماسكة ومترابطة؛ بحيث يكون المجتمع موحداً

---

[١] عبد الكريم اليافي ، مرجع سابق ص١٨٨ .

[٢] عبد الحميد لطفي ، مرجع سابق ص٢٥٩ .

وقوياً، وقادراً على تحقيق أهدافه البعيدة والقريبة . إذاً نرى أن كونت في السكون الاجتماعي يهدف إلى دراسة المجتمعات الإنسانية في حال استقرارها وبافتراضها ثابتة في فترة معينة من تاريخها [1] .

الثاني : الديناميك الاجتماعي ، وهذا يختص ـــ كما يرى كونت ـــ بدراسة الحركة الاجتماعية، والسير الآلي للمجتمعات الإنسانية، والكشف عن مدى التقدم الذي تحصله الإنسانية في تطورها ، أي: تلك الآلية التي تدرس المجتمع الإنساني في شموليته وكليته وتطوره، وانتقاله من حال إلى حال .

لم يأت هذا التقسيم الذي طرحه (كونت) لعلم الاجتماع (الثبات ـــ التغير) كي يشكل علمين مستقلين ، وإنما انطلق من اعتبارهما مظهرين مختلفين لحقيقة واحدة، وإن التقسيم بينهما ليس إلا بالملاحظة فقط ، فالملاحظة في القسم الأول تفترض في المجتمع حالة الثبات ، بينما تفترض في القسم الثاني حالة التغير ، ودراسة الاستقرار الاجتماعي كما يراه ((كونت)) هو نوع من التشريح الاجتماعي ، ومن خلال تحليله ـــ في حالة الثبات للمجتمع ـــ وجد أن الأسرة هي النواة الأولى للمجتمع ، وإن المجتمع الإنساني في نظره يتكون من أسر وليس من أفراد، كما أشار إلى أن القوانين التي تحكم الأسرة تخالف القوانين التي تحكم المجتمع ، وإنه إذا كان من الصحيح يتكون من الأسر فإن المجتمع في الوقت نفسه ليس أسرة كبيرة، فالأسرة والمجتمع لكل منهما صفات تتميز عن صفات الآخر ((فالأسرة اتحاد يتميز على وجه الخصوص بطبيعته الخلقية والعاطفية ، أما الناحية العقلية فيها فثانوية جداً ، والمبدأ الذي تقوم عليه الأسرة يوجد في الوظائف العاطفية كالحنان المتبادل بين الزوجين، وحنو الآباء على الأبناء ، أما المجتمع فليس اتحاداً بل تعاوناً على وجه الخصوص بطبيعة عقلية ، أما الناحية العاطفية فثانوية))[2] . وقد طرح عند تناول هذا القسم (الثبات

---

[1] د. حسن أبو حمود ، علم الاجتماع السياسي ، منشورات جامعة دمشق ٢٠٠١ ـــ ٢٠٠٢ طبعة ٢ ص٣٣ .

[2] عبد الحميد لطفي، مرجع سابق ص٢٦٣ .

مجموعة من الآراء حول تنظيم الحياة الاقتصادية والحياة الأخلاقية ، كما نوّه كونت إلى قيام دين جديد هو ((الدين الوضعي)) الذي يقوم على أساس عبادة الإنسانية لفكرة تحل محل فكرة الإله في الديانات السماوية .

وأما دراسته للحالة الديناميكية للمجتمع ، فإنها تقف من الدراسة الاستقرارية موقف علم وظائف الأعضاء من علم التشريح ، فإن التطور الاجتماعي يدرس عوامل التقدم في المجتمع أو التغير الاجتماعي ، وهو يدرس بذلك تغير النظم الاجتماعية من مرحلة لأخرى ، والعوامل التي تؤثر في هذا المجال ؛ لذا نرى أن ما يميز الدراسة الديناميكية عند كونت هي فكرة التقدم ، ورأى أن ذلك ظهر أولاً في العلوم الطبيعية، ثم أخذ يتجه خطوة بعد أخرى إلى النواحي الاجتماعية ، وعلى هذا فالقانون الوحيد للدراسة الديناميكية هو قانون التقدم الإنساني ، وقد وضح ذلك في قانون الحالات الثلاث الذي وضعه كقانون عام تخضع له المجتمعات الإنسانية في تطورها وتقدمها، وهذه الحالات هي :

١ ــ **المرحلة اللاهوتية** : بمراحلها الثلاث وثنية وتعددية وتوحيدية، والثالثة برأيه بدأت بظهور المسيحية والإسلام[1].

٢ ــ **المرحلة الميتافيزيقية** : رأى كونت أنها لعبت مهماً في فترة ما بين القرنين السابع عشر والثامن عشر، وفي أوروبة تحديداً؛ إذ وجد أن الميتافيزيقيا يجب أن تكون موضع نقده ، حيث يقول : إن فلاسفة هذه المرحلة فهموا الحقيقة بمساعدة المفاهيم المطلقة ، مثل: الحرية المثالية، ومسألة الخير والشر، وطبيعة الإنسان وحاجاته ، إلا أن تلك الفترة قد تميزت بظهور بعض المنحزات الفكرية ، مما حدا بالماديين الفرنسيين إلى عدم الاعتراف بأن الدولة والمعاهد الاجتماعية الأخرى تنشأ من الرب ، كما تميزت تلك المرحلة بأن طبيعة الإنسان والمجتمع ووعي الإنسان ؛ قد أصبحت موضوعاً للدراسة من حيث التناسب بين المبادئ العامة والمبادئ المثالية .

---

(١) عبد الحميد لطفي ، مرجع سابق ص ٢٦٥ .

٣ ـــ **المرحلة الثالثة** : وهي المرحلة الوضعية ، فقط عدها كونت فلسفته الخاصة التي تعتمد على المبادئ العلمية ، ويرى أن هذه المرحلة بدأت بظهور الفلسفة العلمية ، على أساس أنها قائمة على الحقائق . ولكن الحقيقة هي أن الوضعية لا تعد قفزة علمية، نظراً لأنها نوع من المثالية ، والشيء الجديد في هذا الاتجاه هو الاهتمام الأكيد بأهمية المبادئ والمذاهب الفلسفية بالمقارنة بالجانب الآخر الموجود في الفلسفة بوصفه علماً ، أي أن هؤلاء لا تدعوهم غريزة الأنانية إلى الاجتماع كما يدعي (هوبز) لأن الإنسان على الرغم من نزعته الأنانية ، فإنه يتمتع بشيء كبير من عواطف الإيثار وحب الآخرين ، وإن هذه العواطف لها تأثير كبير في تماسك المجتمع .

بعد أن تناولنا آراء ((كونت))، وطرحنا أفكاره التي أرادها ـــ حسب وجهة نظره ـــ ناظمة للمجتمع لابد من الملاحظات التالية :

لقد أراد من خلال أفكاره أن ترى في النظام غاية في ذاته ووسيلة لتحقيق التقدم، ولم يتعد مسعاه أكثر من عملية إصلاح المجتمع حسب وجهة نظره ، وهو الذي هزته الفلسفات النقدية والتحركات الثورية ، مما جعله يعتقد أن تلك الاتجاهات هي هدامة، وهذا الميل لديه أراد أن يكون علم الاجتماع الذي سعى إليه أداة للمحافظة على النظام ، مهما كان تعسفياً ، ومن خلال آرائه نستنتج أنه ممن نادوا بالحد من حرية التفكير ، وقد أبدى الكثير من الترحاب عندما تسلم نابليون السلطة بيد من حديد ، ومن أقواله المشهورة في هذا الصدد: ((إن حرية الضمير لا توجد في الرياضيات))،كما نادى كثيراً بضرورة محاكاة علم الاجتماع للعلوم الطبيعية ، وفي الوقت نفسه كان على الأقل لا يهتم بحرية الضمير المفكر ، مما جعله يتزلق في مهاوي الخطأ الناجم عن عدم إدراكه الحقيقة التالية، وهي : ((إنه ولو كانت المسلمات الرياضية تعكس مصالح الناس مباشرة لاختلفوا بشأنها)) .

إن كونت أخل بوظائف العلم الاجتماعي، فأراده علماً محافظاً على ما هو قائم، وكأنما التغيير ضرب عن الوهم ، وكأن التاريخ قد توقف في زمانه و لم يخط أي خطوة نحو المستقبل ، ويمكن أن ندلل على ذلك بما يلي :

١ ـ إنه انطلق من فكر مثالي عندما تصور أن الفكر هو الذي يسبق الواقع ويحركه ، وأنه على الرغم من مذهبه الوضعي ؛ الذي سعى ليكون محاكاة للعلوم الطبيعية ، لم تأت تفسيراته واقعية ، إن كان في تصوره للمجتمع أو في حركته وتطوره، ولا سيما إذا أدركنا أن المجتمع ليس كله متماسكاً متضامناً ، تاماً، بل هناك صراع وتناقض، لا يستطيع أحد إلغاءه، على الرغم من أن كونت تجاهل ذلك [1].

٢ ـ إن خوفه من الثورات والتبدلات الجذرية، بالإضافة إلى حرصه على مصالح الوضع القائم ، جعلت تصوراته في علم الاجتماع تأتي بمثابة أداة محافظة ، واستسلام وخضوع ، وهذا ما نراه واضحاً جلياً في كتاباته التي تلمح على الالتزام بقبول قوانين ثابتة لا تتغير .

وفي رأينا أن كونت أراد أن يؤكد بأن القوانين مقدسة ، وأنه مهما حصل من تغيرات وتطورات في المجتمع فإن ذلك لا يعني على الإطلاق أن نطبق ذلك على القوانين لتغييرها، وإنما المطلوب من الإنسان ـ حسب وجهة نظره ـ أن يتقيد بتلك النظم والقوانين ، وأن يهيئ نفسه للتلاؤم والتكيف مع ما هو قائم . إن العيب في الإنسان وأخلاقه ، وليس في الظروف المحيطة به، ولا بالقوانين التي يعيش في كنفهما ، إننا نجد في آرائه هذه انتقاصاً لقيمة الإنسان من خلال الحد من حرية تفكيره ، ودعوته السافرة لتجميد إبداعه الفكري حول مسائل الحياة وظروف تغييرها من جهة ، بالإضافة إلى تشويهه وتزييفه لتاريخ المجتمع الإنساني من خلال تطويق الفكر وإغلاقه أمام التطور؛ الذي فرض بحقه أن يتصور ما يمكن أن يكون عليه مستقبلاً من جهة

---

[1] د . حسن أبو حمود ، مرجع سابق ص٣٦.

ثانية. لأن غاية كونت هي المحافظة على الأمر الواقع، بل أخذ على عاتقه مهمة الدفاع عن الأمر الواقع مهما كان هذا الواقع .

إن ما أشرنا إليه لا يعني بأن فلسفته قد استبعدت كل تغيير بشكل مطلق ، بل وافقت عليه عن طريق الإصلاح والتطور التاريخي ، ولا يوجد أي ضرورة — حسب نظره — للثورة ، وإنما يتوجب العمل داخل النظام نفسه وتدعيمه ، ذلك وفقاً لسنة التطور الاجتماعي .

وأخيراً ، نتساءل على الرغم من أن علم الاجتماع قد سُمي باسمه ، فهل هذا يتطابق مع الحقيقة العلمية أم يجافيها ؟ .

وهنا لا بد من الإجابة بأن الأجدر لهذه التسمية ابن خلدون ، لاسيما إذا أشرنا بأن كونت قد زعم بأن ما أتاه جديداً هو دراسته الظاهرات الاجتماعية على الطريقة الوضعية ، فقد سبقه ابن خلدون إلى هذا بحوالي أربعة قرون ، بل إن فكرة نشأة المجتمع واضمحلاله ، قد وردت قبلاً لدى (ابن خلدون) وقبل أن يأتي بها (كونت)، بل يتميز ابن خلدون بأنه أدرك مسألة الضرورة الاجتماعية والصراع والتغير كأبعاد سياسية في حياة المجتمع والإنسان، مع التنويه بأن عدم الاستمرارية من [1] باحثين عرب لإكمال أراء وأفكار ابن خلدون من بعده ساهمت بأن يسمى علم الاجتماع على يد كونت ، مع العلم أنه بمنأى عن ذلك، ومن الأفضل أن يعتبر مؤسس الوضعية ورائداً لهذا الاتجاه .

وإذا كان من إيجابية لأفكار (كونت) فهي إقراره بالطابع الحتمي لتطور المجتمع، غير أنه كان بعيداً جداً عن الفهم العلمي لقانون التاريخ ومنطقه ، إذ أنه عدَّ المرحلة الوضعية هي خاتمة التاريخ .

وهذا برأينا يدل على أن (كونت) كان غريباً عن موضوع المنهج التاريخي .

---

[1] إن كونت يستبعد الثورة والتغير الكلي، وبذلك تقدم (الوضعية) شهادة تنمّ بها عن نفسها ، عندما تسعى لتأمين الطبقات الحاكمة ومصالحها مما يؤكد أنها ليست سوى أداة محافظة وتسويغ للأنظمة وعداء للتقدم.

كارل ماركس ١٨١٨ ــ١٨٨٣

يعتبر ماركس من أشهر علماء الاجتماع الذين قدموا الشيء الكثير لجعل علم الاجتماع واضح المعالم والأسلوب والمنهجية والأهداف ، وإذا كانت ولادته في ألمانيا، وتحصيله العلمي كذلك ، فإنه تنقل ما بين عدة بلدان كفرنسا وبلجيكا وإنكلترا، الأمر الذي وسع دائرة ملاحظاته من خلال علاقاته بالمفكرين أمثال جوزيف برودون وفردريك أنجلز ، إضافة إلى اشتغاله بالصحافة والسياسة، وقراءاته باهتمام لفلسفة هيجل، وتأثره بها من حيث طريقته الجدلية من ناحية نظرته للتاريخ كصدام بين القوى المعارضة . وبإيجاز يمكن لنا القول بأنه :

١ ــ تأثر بالثورة الصناعية في إنكلترا ومنظريها كآدم سميث وريكاردو وبنتام.

٢ ــ وتأثر بالثورة السياسية في فرنسا وثوارها ومفكريها أمثال ميرابو ، فولتير، روسو .

٣ ــ وتأثر بالثورة الثقافية في ألمانيا ومفكريها [1] أمثال فختــه ــ هيجـل ، ريتنبرج مما جعل بعض المفكرين يرونه كأعظم وريث للاقتصاد السياسي الإنجليزي والاشتراكية الفرنسية والفلسفة الألمانية. حيث قدّم الكثير من المؤلفات التي ضمت أفكاره، وأثرت في الحركات الثورية، ورسمت المعالم الرئيسية للنظم السياسية والاجتماعية للعديد من البلدان الأوربية والآسيوية والإفريقية والأمريكية الجنوبية الوسطى ، وأهم مؤلفاته (انتقاد في الاقتصاد السياسي) وكتاب (بؤس الفلسفة) و(رأس المال) وكتاب (الثورة الاشتراكية) الذي اشترك وإنجلز بتأليفه، بالإضافة إلى اشتراكهما في كراس (بيان الحزب الشيوعي) .

لقد عبرت جميع هذه المؤلفات ــ التي قدّمها ماركس ــ الفلسفية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ووضحت طبيعة نظرياته وطروحاته وقيمه الثورية التي كان يحملها ، والتي أراد من خلال تبديل النظم الاجتماعية والسياسية القائمة في العالم بنظم

---

[1] عبد الباسط عبد المعطي ، مرجع سابق ص٩٨ .

ثورية تكون لمصلحة الطبقة العاملة تتميز بالتقدمية والاشتراكية ، وتـــدعو إلى إلغـــاء الطبقية ، وتبشر بالأممية [1].

لقد رفض ماركس استخدام تسمية علم الاجتماع في كتاباته لاعتبارات عدة، أهمها : أن هذه التسمية مرتبطة بالفلسفة الوضعية التبريرية التي أرادها أوغست كونت في كتاباته ، والتي تتسم بسمة التبرير والمحافظة ، ورأى ماركس أن التسمية الصحيحة هي (علم المجتمع) ، وحدد موضوعه الأساسي بدراسة المجتمـــع الإنـــساني ، ككـــل تاريخي متغير ، من خلال دراسة القوانين الاجتماعية لتطور التكوينـــات الاجتماعيـــة الاقتصادية، وبحث مختلف العلاقات الداخلية لجوانب الحياة الاجتماعيـــة ... وتعـــد التفرقة التي أثارها (ماركس) بين الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي، قد أكسبت علم الاجتماع طابعاً مميزاً، ونقله من مرحلة الفلسفة الاجتماعية إلى إطـــار النظريـــة السيوسيولوجية؛ وبهذا قدم إجابة سيوسيولوجية للسؤال الأساسي الخاص بأيهما أســـبق الوجود أم الوعي؟ وفي هذا يذهب إلى أن أسلوب الإنتاج هو الذي يحدد الطابع العام للعمليات الاجتماعية؛ لأن وعي الناس ليس هو الذي يحدد وجـــودهم ، بـــل علـــى العكس يتحدد وعيهم بوجودهم الاجتماعي[2].

المادة الجدلية: عمد ماركس إلى نبذ الجدلية الهيجلية (المثالية) واعتمد الجدلية منها رافضاً المثالية ، يقول : ((طريقتي الجدلية تختلف في أصلها عن الطريقة الهيجلية ، بل على عكسها تماماً ، هيجل يشخص حركة التفكير ، فيـــدعوها الفكـــر المحـــض، ويجعلها البناء الخالق الذي يبني الواقع، ومن ثم يعتبر الواقع الشكل الظاهري لـــذلك الفكر ، وأنا على عكسه إنما أرى حركة التفكير انعكاساً للحركة الواقعية نقلـــت إلى ذهن الإنسان ووضعت فيه))[3].

---

[1] إحسان محمد الحسن ، مرجع سابق ص٩٢ .

[2] عبد الباسط عبد المعطي ، مرجع سابق ص١٠٠

[3] عبد الكريم الباقي ، مرجع سابق ص٦٨٤ .

نستنتج من خلال ذلك أنه يعوّل على الجدل القائم على التناقض بين الأطروحة وطباقها، ثم يتجاوزهما معاً إلى التركيب ، ويحاول الكشف عن التناقضات كما جرت في التاريخ ، وكما تجري في الواقع الحي النابض ، ويسعى ليبين كيف ينبغي أن تنحل تلك التناقضات. وقد كتب إنجلز أن العالم المادي المدرك بالحواس، والذي ننتمي إليه؛ هو وحده الحقيقة وضمائرنا وتفكيرنا مهما بدت متجاوزة له فليست سوى نتائج عضو مادي جسدي هو المخ ، فالمادة ليست نتاج الفكر ، بل الفكر نفسه هو النتاج الأعلى للمادة)) .

لهذا نعتت هذه الجدلية بالمادية، والتي تتصف بصفات خاصة بها يبعدها عن المفهوم العامي البسيط هذه الصفات :

١ ـــ أن الأشياء والحوادث مترابطة بعضها ببعض ، وليست عرضياً .

٢ ـــ الطبيعة في تغير مستمر، وتجدد لا ينقطع.

٣ ـــ إن النشوء حادثة انتقال من تغيرات كمية خفية تافهة إلى تغيرات كيفية ظاهرة مهمة ، ومثال على ذلك بعض الحوادث في الفيزياء ، كما أشار إنجلز ففي هذا العلم كل تغير هو انتقال من الكم إلى الكيف ... فالماء قد ترتفع درجة حرارته ويبقى مع ذلك سائلاً ، بيد أنه إذا زيدت حرارته أو خفضت كثيراً ، فينقلب الماء بخاراً أو جليداً.

٤ ـــ إن الماهيات والظواهر في الطبيعة تشتمل على تناقضات صميمة؛ لأن لكلٍّ جانباً سالباً وآخر موجباً ، جانباً يطل على الماضي وآخر يطل على المستقبل ... فالنزاع بين هذه الأضداد بين القديم والحديث ، بين المضمحل والنامي ، هذا النزاع هو مادة حادثة النشوء ، ومضمون انقلاب التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية . وقد قال لينين: ((الجدل بمعناه المحض دراسات التناقضات في ماهية الأشياء ذاتها))وقال أيضاً: ((النشوء صراع الأضداد))[1]. نستنتج مما سبق أن الطبيعة تعمل عن طريق

---

[1] عبد الكريم اليافي ، مرجع سابق ص٦٨٦ .

الجدل ... وفي هذا التطور الدائم والنشوء المستمر ظهر الإنسان ، فأصبح للفكر مكانة كبيرة، وشأن عظيم؛ وذلك أن الإنسان سوف يتفكر في العالم، ويتفكر في المجتمع، وعندئذ يصبح قادراً على التأثير فيهما وتغييرهما .

وهذه المادية الجدلية حين تتناول المجتمعات الإنسانية تتخذ اسماً خاصاً ، فتسمى المادية التاريخية . وتظهر مبادئ الجدل ضمن إطار المادية التاريخية بشكل صراع الطبقات ، وإن تاريخ البشرية هو تاريخ الصراع الطبقي الاجتماعي . فالطبقات الاجتماعية موجودة بصورة جلية في المجتمعات القديمة والإقطاعية والرأسمالية. ووجودها يرجع إلى العامل المادي، فهذا العامل هو الذي يقسم أبناء المجتمع إلى طبقتين اجتماعيتين متخاصمتين، طبقة تملك وسائل الإنتاج، وطبقة لا تملك ذلك . وقد اعتمد ماركس على مبدأ الديالكتيك في تفسير التحول المؤدية للصراع والثورة، والتحول الحضاري والاجتماعي .

ومفهوم الطبقة الاجتماعية بالنسبة لماركس هي مجموعة من الأفراد تتميز عن غيرها بأساليب معاشية واجتماعية وثقافية متشابهة، لها أهميتها في تماسكها ووحدتها، وتكثيف نضالها ضد الطبقات الأخرى؛ خصوصاً إذا كانت معرضة للظلم والتعسف والقهر الطبقي .

درس ماركس الأنظمة الطبقية في العالم، وأسباب نشأتها، والمراحل التاريخية التي مرت بها من عبودية ، حيث توجد طبقتان اجتماعيتان، وهما طبقة الأحرار وطبقة العبيد، وإزاء الظلم والاستهتار بكرامة العبيد ، دفع هم إلى وحدتهم بعد ظهور الوعي الطبقي بينهم، وسرعان ما قامت ثورتهم الاجتماعية ، فأثمرت بتحررهم وانعتاقهم، ثم انتقل المجتمع إلى الإقطاعية بعد ثورة العبيد، حيث المجتمع الإقطاعي يتكون من طبقتين اجتماعيتين متخاصمتين هما طبقة الملاكين وطبقة الفلاحين ، ونتيجة الصراع بينهما يسقط المجتمع الإقطاعي، ويتحول إلى مجتمع رأسمالي ، وهذا المجتمع بدوره ينقسم إلى طبقتين اجتماعيتين متناقضتين هما : طبقة أصحاب العمل وطبقة العمال ، وحسب

المفهوم الماركسي لا بد في نهاية الصراع ما بين هاتين الطبقتين أن يسقط المجتمع الرأسمالي ويتحول إلى مجتمع اشتراكي ... كل هذه المراحل التي ذكرناها تخضع لقانون الديالكتيك ما بين الفكرة ونقيضها، وظهور مرحلة جديدة .

إذاً العوامل المادية برأي ماركس هي التي تؤدي إلى انقسام المجتمع إلى طبقتين متخاصمتين. والوعي الطبقي الذي يظهر بين أبناء الطبقة المحكومة مثل طبقة الفلاحين في المجتمع الإقطاعي وطبقة العمال في المجتمع الرأسمالي؛ هو الذي يسبب التماسك الطبقي ، وهذا يقوي الطبقة، ويدفعها إلى الثورة والتمرد ضد الطبقة المستغلة ، وفي كل مرحلة قادمة تكون الحقوق أكثر؛ لهذا يعتقد ماركس بأن الكفاح هو المفتاح الذي يساعدنا على فهم التاريخ، وفهمنا للتاريخ يمكننا من معرفة المراحل الحضارية التطورية التي تمر بها المجتمعات .

أما تركيب المجتمع من المنظور الماركسي ؛ فإنه يتكون من بنيتين أساسيتين :

البنية التحتية والبنية الفوقية ... وتشمل البنية التحتية على التنظيمات الاقتصادية بنوعيها قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ، أما البنية الفوقية فتتألف من مستويات متعددة تشتمل على السياسة والقانون والفن والأدب والفلسفة والدين .

ويتم التغير الأساسي في المجتمع نتيجة التفاعلات في البنية التحتية ، أي: بين قوى الإنتاج وعلاقاته [1].

بعد عرض آراء ومفاهيم ماركس الاجتماعية والسياسية يمكننا القول : إن موقفه إزاء القضايا التي طرحها كان تفسيراً وليس تبريراً ، وهذه علامة إيجابية هامة ، إذ نظر إلى المجتمع من داخله ، ديناميكاته وتناقضاته ، ورأى الناس صناع الحياة ومنتجيها، وعد المجتمع امتداداً للإنسان العامل ، دونما تعالٍ للمجتمع على الإنسان ، وإذا كان البعض من الناحيتين يرون أن ماركس ألح على مكانة العوامل المادية والاقتصادية وبالغ فيها ، فنرى أنه ركّز عليها لكي ينظمها، ويتخلص الإنسان من

---

[1] محمد صفوح الأخرس ، مرجع سابق ص٨١ .

سيطرتها وعبوديتها ، وبالتالي تخف وطأتها على الإنسان؛ مما تساعده لأن يكون أكثر اهتماماً وتفتحاً للأمور الفكرية.

تعرض الفكر الماركسي لملاحظات لها مبرراتها، منها : فكرة الصراع الطبقي ، ليس بهذا التبسيط بين أبناء الطبقة الواحدة ، وهذا ما أشار إليه ماكس فيبر حين قال بأن الصراع يكون بين الأدوار الاجتماعية وليس بين الطبقات . فالمهندس يتنافس مع المهندس، والضابط يتنافس مع الضابط، والعامل يتنافس مع العامل؛ للوصول إلى المراكز الاجتماعية العليا، وهكذا[1].

لقد قللت الماركسية من شأن القوميات، ودعوتها إلى الأممية ، وتجسد ذلك في البيان الشيوعي (يا عمال العالم اتحدوا ...) إن انتقاد ماركس لفكرة القومية واعتبارها مسؤولة عن الحروب والأزمات ، لا يدعمها العلم، لا سيما إذا قدمنا مثالاً بأن الأمة العربية لا تستطيع أن تجابه ما تعانيه من أخطار خارجية وعوامل داخلية كالتخلف والأمية والفساد ، إلا بالوحدة العربية ، وتحقيقها يكون بفضل القومية العربية التي تبعث عند العرب شعور التفاعل والتقارب والتعاون والمحبة . كما بات من المؤكد أن النزاع الاقتصادي يحصل بين الأمم كما يحصل بين الطبقات ، حتى أن النزاع ما بين الشيوعية والرأسمالية إن هو إلا نزاعٌ أممي أكثر منه طبقياً [2].وإذا كان النزاع بين الأمم اقتصادياً خاصة؛ فإن توزع الأمم في العالم ليس متوقفاً على الاقتصاد[3].

ولكن على الرغم مما وجه إلى ماركس من نقد؛ فقد كان لتفسيره للتاريخ فضل كبير في نشأة علم الاجتماع؛ من ناحية أنه ينبه إلى أن الظواهر الاجتماعية لا تسير اعتباطاً، وإنما هناك من العوامل ما يتحكم فيها، وإلى أنها تخضع في سيرها لقانون

---

[1] إحسان محمد الحسن ، مرجع سابق ص ٩٩ .

[2] عبد الكريم اليافي ، مرجع سابق ص٧٠٥ .

[3] عبد الحميد لطفي، علم الاجتماع، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٦٥ ص٢٥٢ .

معين ، وكشف هذه القوانين التي تتحكم في الظواهر الاجتماعية يشغل جزءاً كبيراً من مجال الاجتماع في وقتنا الحاضر.

إميل دور كهايم ١٨٥٨ ــ ١٩١٧

يعتبر من أوائل الذين ساهموا في نشأة علم الاجتماع، وساروا في طريق العمل الأكاديمي في فرنسا . كان له دور أساسي في تحديد موضوع العلم، ووضع منهجه، وطرق دراسته، بالإضافة لشهرته في دراسة المظاهر الاجتماعية وطبيعتها وتحديد صفاتها[١].

لقد تأثر بكتابات المفكر أوغست كونت ، فمنه استعار عدة مفاهيم ومصطلحات اجتماعية ، أهمها مفهوم الوضعية الاجتماعية كأشياء ، يلاحظ ذلك من خلال محاكاة العلوم الطبيعية، وتطبيق نظرتها وتصوراتها للظاهرات الطبيعية على الظاهرات المجتمعية .

غير أن الفرق بين الاتجاهات والميول الفكرية التي كان يحملها دور كايم ، والتي كانت ترتكز على دراسة المشكلات السكانية للبناء الاجتماعي والسيطرة الاجتماعية، أما كونت فإنه ركز اهتماماته على مشكلات التغير والديناميكية الاجتماعية .

يرى دور كهايم أن علم الاجتماع هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة وفهم الظواهر الاجتماعية . ووظيفة العالم الاجتماعية تتجسد في تشخيص وفرز الحقائق والتفاعلات؛ التي تكمن في العلوم الاجتماعية؛ التي تتخصص في دراسة وفهم جوانب الحياة المختلفة كالجوانب الاقتصادية والدينية والأسرية والتربوية والسياسية[٢].

أراد دوركهايم أن يحول علم الاجتماع من موضوع أدبي فلسفي إلى موضوع وصف علمي . ومن بين أهم ما اهتم به دوركهايم محاولته تحديد الظاهرة الاجتماعية

---

(١) عبد الحميد لطفي ، مرجع سابق ص٢٧٤ .

(٢) إحسان محمد الحسن ، مرجع سابق ص١٠١ .

وتشخيصها ، بوصفها الموضوع الأساسي لعلم الاجتماع . وفي هذا حدد للظـاهرة عدداً من الخصائص، منها :

أولاً: الظاهرة الاجتماعية تلقائية، وأن الفرد ليس بصانعها، لأنها موجودة قبل أن يوجد الأفراد. فنحن نولد ونجد أمامنا مجتمعاً كاملاً معداً من قبل، لا نـستطيع أن نغيره إذا أردنا، وعلينا أن نخضع له .

ثانياً: كذلك الظاهرة الاجتماعية جبرية وملزمة، فليس الفرد حـراً في إنتـاج النظام الاجتماعي أو الخروج عليه، فالمجتمع وضع الجزاء لكل من ينحرف بسلوكه عما اقتضته طبيعة الحياة الاجتماعية، ونظم المجتمع الذي يعيش فيه .

ثالثاً: إن الظاهرة الاجتماعية عامة، بمعنى أنها لا توجد في مكان دون آخر.

رابعاً: الظاهرة الاجتماعية خارجية ، بمعنى أن الظاهرة الاجتماعية لها خـواص سابقة على الأفراد ومستقلة عنهم ، بحيث يمكن ملاحظتها منفصلة عن الحياة الفرديـة بما يمكن دراستها موضوعية على أنها أشياء[1].

ميَّز دوركهايم بين شكلين من أشكال التضامن :

١ـ التضامن الميكانيكي: مبني على التشابه والتماثل حيث لا يختلف الأفـراد عن بعضهم بعض، وحيث يتشابهون لأنهم يملكون المشاعر والأفكار نفسها والمقـدس نفسه . إنَّ حالة التضامن الميكانيكي هذه هي حالة المجتمعات البدائية التي تتميز بالآتي: كل فرد منها هو الآخرون، وفي مشاعر وأفكار كل فرد تمسيمن مـشاعر وأفكـار الآخرين (المجتمع موجود على قاعدة التشابه والانسجام).

٢ـ التضامن العضوي: حيث التوحيد المنسجم للجماعة يتم على قاعدة تمايز الأفراد والفروقات بينهم. ولشرح وجهة نظره يقارن دوركهايم بين المجتمع في حالـة التضامن العضوي والجسم البشري الحي؛ الذي يحتوي على أعضاء مختلفة، يقوم كـل

---

[1] عبد الباسط عبد المعطي ، مرجع سابق ص١١٦.

واحد منها بوظيفة ودور معينين. وأما مجتمعات هذا النوع من التضامن فهي المجتمعات المعاصرة؛ أي مجتمعات تقسيم العمل وتمايز المهن وتعدد النشاطات، وفي هذه المجتمعات يعي الفرد وجوده وشخصيته [1].

هذا المجتمع ـــ التضامن الآلي ـــ يتسم بضيق الاختلافات والفوارق بين الأفراد، بحيث الأفراد في هذا المجتمع متشابهون، لهم المشاعر والأحاسيس نفسها ويتمسون بالقيم ويتفقون على الأشياء المقدسة عَينها ، وبمعنى آخر ، فإن أفراد هذا المجتمع متجانسون لأنهم لم يتباينوا ولم يتغايروا بعد . وتكون المسؤولية جمعية، ويتوارث الأفراد المركز الاجتماعي . أما النموذج الثاني فهو المجتمع العضوي ، حيث يكون التضامن العضوي متميزاً عن المجتمع الآلي من حيث تمايز الأدوار وارتباط الأفراد ، الذي يأتي تضامنهم وتماسكهم فيه نتاجاً لتباينهم ، وتعبيراً عن هذا التباين في الوقت نفسه . ولأن الأفراد يتغايرون ويتبادلون، فهم يتفقون، ويحدث بينهم الالتقاء .

وتناول دوركهايم تطور المجتمعات والنظم ، وبيّن أن تطور المجتمعات البشرية يكون حسب الأساس الاجتماعي من حيث المتغيرات المورفولوجية الخاصة بحجم واستقرار السكان وكثافتهم وتخلخلهم ، ومن حيث المستوى الحضاري ، واختلاف أنماط النشاط وما إلى ذلك .

ولتفسير التغير المورفولوجي يقول دوركهايم: المجتمع (أ) ذو مساحة أرضية صغيرة، يتسم بضآلة الكثافة السكانية ، وتشابه وتجانس الوحدة الفرعية ، وبالاكتفاء الذاتي . والتغير المورفولوجي هو عملية نمو في الأبعاد الإقليمية والسكانية في المجتمع (الكثافة المادية) . ويرجع التغير المورفولوجي كذلك إلى الكثافة الأخلاقية والمادة الاجتماعية ، ويتمثل ذلك في تتابع التغير من المجتمع (أ) إلى المجتمع (ب) مما ينتج عنه تغير مورفولوجي يظهر في :

١ ـــ زيادة في الكثافة المادية .

---

[1] عبد الله إبراهيم ، علم الاجتماع ، نشر المركز الثقافي العربي ـــ الدار البيضاء ـــ المغرب ٢٠٠١ ص٧٥ .

٢ ـــ زيادة في الكثافة الأخلاقية.

٣ـــ زيادة في التمايز الاجتماعي الخاص بتقسيم العمل .

وبناءً على ذلك ..... تطورات المجتمعات ـــ كما يرى دوركهايم ـــ مـــن أشكال بسيطة إلى أشكال معقدة تدرجت على مراحل التاريخ بالشكل الآتي : المعشر ـــ العشيرة ـــ الاتحاد ـــ القبيلة ـــ المدينة ـــ الإمبراطورية القديمة .

ـــ نظام الإقطاع ـــ الأمم ـــ الإمبراطوريات الحديثة والمجتمعات الدولية.

أما النظم الاجتماعية فهي متعددة، وهي إما دينية أو سياسية أو اقتصادية ... ، فالدين مثلاً تطور من الطوطمية إلى تعدد الآلهة إلى الثنية ثم إلى الوحدانية . وتطورت السلطة من الشكل الديني إلى الشكل المدني ، ومن سيادة العادات والعرف والتقاليـــد إلى سيادة القانون الوضعي . كما تطورت الأسرة من الاتساع إلى الضيق ـــ أي مـــن الأسرة الطوطمية [1] ،إلى الأسرة الأبوية فالصغيرة ، ثم على الأسرة الزوجية . وهكذا كان الحال بالنسبة للنظم الاجتماعية الأخرى[2] .

لقد طبق دوركهايم قواعد المنهج بعلم الاجتماع في دراسة الوقائع الاجتماعيـــة وكانت ظاهرة الانتحار من أهم ما عني بدراسته ، حيث كانـــت توضـــح منهجيتـــه العلمية الاجتماعية التي اعتمدها في دراسة الظواهر الاجتماعية ومـــشكلاتها ، كمـــا تعرّف الدراسة مفهوم الانتحار وتصنيف أنواعه، وتحلل عوامله السببية على نحو مـــن

---

[1] الطوطم: كائن حي يكون على شكل حيوان أو نبات ، وهو كائن طبيعي أو ظاهرة طبيعية أو رمز لهذه الأشـــياء يمثـــل الصفات المميزة لجماعة بشرية أو جماعات بشرية تعيش في مجتمع معين . والطوطمية هي الحالة التي تستعمل فيهـــا الرمـــوز الوثنية في تصنيف الجماعات الاجتماعية الواحدة عن الأخرى ...وباختصار الطوطمية يمكن تعريفها بأنها مؤسسة مستقلة لها صفات جوهرية خاصة بها وكثرة هذه الصفات سببت مشاكل كثيرة في تحديد معناها الحقيقي . أما ليفي ستراوس يقول بأن الطوطمية بمعناها الكلاسيكي القديم هي وهم وخرافة تبعد كل البعد عن الحقيقة والواقع .

دينكن ميتشل : معجم علم الاجتماع . ترجمة إحسان محمد الحسن ـــ دار الطليعة بيروت طبعة ١٩٨١، ص٢٤٥ ـــ ٢٤٦ .

[2] للتفصيل إلى كتاب ميادين علم الاجتماع ومناهج البحث العلمي ، حسين عبد الحميد أحمد رشوان ص٢٦ وما بعدها .

العلمية والموضوعية ، وتشير إلى عقم علم النفس الفردي ، أو الطبي في تفسير الظاهرة وملابستها.

والانتحار هو ظاهرة اجتماعية يجب أن يهتم بدراستها العالم الاجتماعي وليس المحلل النفساني.. وبالرغم من أن عملية الانتحار هي عملية شخصية بحتة، إلا أنها تخرج عن نطاق المجتمع الذي يعيش فيه الشخص المنتحر، إذ أن القوى الاجتماعية المحيطة بالفرد وليس حالته النفسية هي التي تدفعه إلى قتل ذاته .

وقد ميَّز دوركايم بين ثلاثة أشكال رئيسية للانتحار ، وهذا التمييز يعتمد على طبيعة اختلاف التوازن الذي يطرأ على العلاقة بين الفرد والمجتمع ، وهذه الأشكال هي:

١ ـــ انتحار بسبب الشعور بالعزلة الاجتماعية ، مما يجعل الفرد يشعر بالبعد والاغتراب عن المجتمع ، وبالتالي تنعدم الروابط التي تربطه بالجماعة ، ورأى دوركهايم منطلقاً من الفكرة السابقة أن نسبة الانتحار بين العزاب والمطلقين أكبر منها بين المتزوجين؛ لأن الروابط الأسرية تقلل من عزلة المتزوجين ، وأن نسبة الانتحار تختلف بين الجماعات باختلاف الأديان، وذلك حسب أهمية الروابط الأسرية في نظر الأديان المختلفة ، فنسبة الانتحار بين الكاثوليكيين أقل منها بين البروتستانت حسب وجهة نظره .

٢ ـــ انتحار بسبب الشعور بالإيثار، أي: التضحية في سبيل الآخرين ، ويأتي هذا النوع من الانتحار نتيجة شعور الفرد بالواجب نحو المجتمع الذي ينتمي إليه ، وهذا لدرجة تضحيته بنفسه من أجله في أي وقت يتطلب منه ذلك ، أو عندما يشعر الفرد بأنه قد قام بعمل فيه خزي للمجموع . والمجتمع هو الذي يدفع إذاً للانتحار، ومثال على ذلك انتحار القائد في بعض البلاد عندما يخسر إحدى المعارك كما هو في اليابان[1] .

---

(1) عبد الحميد لطفي ، علم الاجتماع ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٦٥ ص٢٨١

وهكذا نرى هذا النوع مناقضاً من حيث أسبابه وواقعية لانتحـــار الفـــرد، أو العزلة الاجتماعية .

٣ ـــ انتحار بسبب التغير المفاجئ أو غير المنتظم . ويظهر هذا النـــوع مـــن الانتحار نتيجة للاختلال في القوانين الاجتماعية للمجتمع ، ويتضح ذلك عندما يخفق المجتمع في السيطرة على سلوك أفراده وعلاقاتهم، وعندها تتفسخ القيم، وتعم الفوضى والفساد في المجتمع ، مما يؤدي ذلك إلى الإحباط، وبالتالي يقوده ذلك إلى التخلص من الحياة بالانتحار .

قدّم دوركهايم مثالاً من دراسته إلى أن منحى الانتحار لا يمكـــن أن يتـــأثر إلا اجتماعياً ، فالدستور الخلقي في المجتمع في وقت معين هو الذي يحدد عـــدد حـــوادث الانتحار ، فلكل مجتمع قواه الجمعية التي تدفع الأفراد إلى قتل أنفسهم ، وهذه الدوافع وإن كانت تبدو صادرة عن المزاج الفردي؛ إلا أنها في الواقع تصدر نتيجـــة لـــدوافع خارجية ولازمة للدستور الاجتماعي، ولا يمكن أن تكون العكس .

هكذا نرى دور كهايم قد انطلق في تفسيره لظاهرة الانتحار من مقولة أساسية مستمدة من نظريته الاجتماعية عن التماسك الاجتماعي في المجتمعات البدائية والمتقدمة هي : أن العلاقة بين شدة التماسك الاجتماعي تترابط عكسياً مع الميل إلى الانتحار . فكلما زاد التماسك الاجتماعي بين الأفراد انخفضت نسبة الانتحار بينهم ، والعكـــس صحيح أيضاً ، كلما قلّ التماسك الاجتماعي زادت نسبة الانتحار بين الأفـــراد[1] . وأخيراً نستطيع القول أن دوركهايم بذل جهداً واضحاً لتحديـــد علـــم الاجتمـــاع ، والتأكيد على طابعه النوعي الذي يميزه عن العلوم الطبيعية من جانب ، وعـــن علـــم النفس من جانب آخر . وفي سبيل هذا اهتم بتحديد خصائص الظاهرة الاجتماعيـــة بوصفها المقولة الأساسية للبحث السوسيولوجي . وقد حـــاول أن يـــبرهن علـــى أن للظاهرة الاجتماعية طبيعة خاصة تميزها عن غيرهـــا مـــن الظـــاهرات البيولوجيـــة

---

[1] محمد صفوح الأخرس ، علم الاجتماع ، المطبعة الجديدة ـ دمشق ١٩٨٣ ـــ ١٩٨٤ ، ص١٢٧ .

والسيكالوجية، ومع أهمية هذا الجانب إلا أنه يلاحظ تماديه في مسألة الخصوصية التي جعلته يراها متباينة متغايرة بين مجتمع وآخر ، وبين جماعة وأخرى ، مما يقف عقبة أمام إمكانية القيام بتعميمات علمية كان ينشرها .

كما أن دوركهايم وقع في أكثر من تناقض ، ففي الوقت الذي طالب بدراسة الظاهرات الاجتماعية كأشياء أنكر أهمية الجوانب المادية الاقتصادية فيها ، وفي الوقت الذي طالب بأبعاد التفسيرات البيولوجية والنفسية عن الحقل السوسيولوجي ، نجده كثيراً ما كان يعقد مماثلات بيولوجية بين الظاهرة المجتمعية والظاهرة الحيوية .. وفي الوقت الذي نادى فيه بضرورة إبعاد الفلسفة عن علم الاجتماع نجده هام بالفلسفة الوضعية؛ التي جعلته يتأرجح بينها وبين التطورات المثالية بتركيزه على قضايا الوعي بوصفها المحدد الأساسي للواقع الاجتماع . وفي الوقت الذي أراد أن يؤكد فيه أهمية البيئة الاجتماعية بشموليتها في تفسير الظاهرات الاجتماعية ، تخلى عن الدراسة البنائية الشاملة ، ورحب بأهمية تخصص فروع علم الاجتماع، مما أدى إلى النزعة التجزيئية، وشاعت لذلك لدى حرفيي علم الاجتماع الأمريكي ، فدراسة الأجزاء كل على حدة، وبالقطعة تشوه وتزيف الواقع البنائي الكلي ، وهذا مطلوب للحفاظ على السياق البنائي القائم ...

وأما عن وظائف علم الاجتماع فقد أرادها علمية على الطريقة الوضعية وعملية على الطريقة البرجماتية والنفعية. وتأتي كتاباته المتنوعة في تأكيد ضرورة انصياع الإنسان لما هو قائم وما هو محيط. فالظاهرة الاجتماعية إجبارية وإلزامية ، على المرء أن يتلاءم معها وينصاع لها ، ومن هنا تلعب قضية الضبط الأخلاقي والتنشئة الأخلاقية لديه دوراً بارزاً ، فمثلاً جوهر الاشتراكية لديه ليس في الملكية، وليس في دولة الرفاه ، وإنما جوهرها دمج الفرد من المجموع من خلال سلطة أخلاقية ...

ورفض ملاحظة الانصياع أو النظر إليه كقوة محركة، أو دافعة نحو التغيير، وإنما يجب ضبطه وإصلاحه [1].

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

[1] للتفصيل العودة إلى عبد الباسط عبد المعطي ، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ١٢٠ ــ ١٢٥ .

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الثالث

علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية الأخرى وميادينه

لابد من التأكيد أن العلم الاجتماعي هو ميدان المعرفة الإنسانية؛ الذي يتناول العلاقات الاجتماعية والحياة الجمعية للإنسان من جميع جوانبها؛ مما يجعل التمييز ما بين علم الاجتماع الذي يفسر السلوك الاجتماعي ككل وبين العلوم الاجتماعية الأخرى التي ترتبط بعلاقة معه، حيث إنها تدرس الإنسان وثقافته، وتلقي الضوء على العلاقات الاجتماعية ، إلا أن علم الاجتماع يتميز بشموليته ودراسته الكلية عن تلك العلوم الاجتماعية ، لأن كل علم خاص يعالج ظاهرة واحدة من الظواهر، أو مظهراً من مظاهر السلوك الإنساني ، وإنما تركز على جانب واحد من جوانب الحياة الاجتماعية. أما علم الاجتماع فإنه يتناول الأبعاد المختلفة للظاهرة ككل، وليس من جانب واحد؛ مما دفع بعض الباحثين إلى القول بأن علم الاجتماع هو جماع العلوم الاجتماعية فيما يصلها بالحياة الاجتماعية؛ أمثال رينيه ورمس حيث يرى أن ((علم الاجتماع العام)) عبارة عن مقدمة وخاتمة مشتركة في آن واحد لمجموع العلوم الاجتماعية[1].

وفي رأينا لا يعني هذا التمايز ـــ الذي أشرنا عليه ـــ انفصال أحد العلوم الاجتماعية عن البقية من تلك العلوم المذكورة، أو عدم تأثره بها أو تأثيره فيها ، فالعلوم الاجتماعية برمتها تتشابك في موضوعاتها ، إذ أنها بعمومها تتخذ الإنسان وسلوكه وأنماط تحركه هدفاً للدراسة؛ مما يجعلها ترتبط ترابطاً وثيقاً ، إنما الاختلاف متأت من أن بعض العلوم الاجتماعية ينظر إلى مسألة ما من زاوية تختلف عن التي ينظر منها نظيره ، أو أن كيفية المعالجة هي المختلفة [2] ، وإذا كان من الصحيح أن ثمة حدوداً مميزة لكل منها ، إلا أن ترابطاً يجمعها في الوقت نفسه . وعندما نستعرض

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان مصدر سابق ص٥٠.

[2] محمد صفوح الأخرس ، علم الاجتماع ، المطبعة الجديدة ، دمشق ١٩٨٣ـــ ١٩٨٤ ، ص٢٦.

بعض تلك العلوم الاجتماعية سنجد أن كل علم من تلك العلوم لها علاقتها بعلم الاجتماع ، وكيف يؤثر كل منهما بالآخر.

علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع :

الاقتصاد هو العلم الذي يهتم بوجه عام بدراسة إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، وينصب اهتمام علماء الاقتصاد على دراسة كيفية صناعة الإنسان لحياته المادية ووسائل تنمية موارده وثرواته ، كما يهتم بالعوامل التي تنتج السلع والخدمات، وهي الأرض أو الموارد الطبيعية ، والقيم الثقافية ، والمعرفة الفنية ، وكذلك العمل الذي يتمثل في مهارات الأفراد ودوافعهم ، ورأس المال ، والموارد المتاحة للإنتاج والتنظيم، وتوزيع الدخول بين الأفراد والجماعات نتيجة للعمل الاقتصادي .

لقد عرّفه آدم سميث : بأنه علم الثروة ، وميدانه يقتصر على دراسة طبيعة ثروة الأمم وأسبابها ومظاهره الخارجية . أما ألفرد مارشال فقد عرّف علم الاقتصاد بأنه : ((دراسة الناس في حياتهم العملية العادية، أي نشاط الإنسان من أجل وجوده وإعاشته)) ولا يستطيع أحد أن ينكر الاتصال الوثيق بين الأهداف الاقتصادية وبين الأهداف الاجتماعية في المجتمع، حيث أعلن في كتابه (مبادئ الاقتصاد) أن"الاقتصاد علم من العلوم الاجتماعية يتناول السلوك الإنساني ، وأن العلوم التي تتناول السلوك الإنساني لا تقتصر على قوانين الحياة المادية" [1].

فإذا نظرنا إلى قيم الأشياء نجد أنها لا تقوم على صفاتها وخواصها المادية فحسب ، بل على الرأي السائد بخصوصها بين أفراد المجتمع ، ويخضع هذا الرأي غالباً إلى عوامل أخرى غير العوامل المادية البحتة ، فمثلاً في بلد إسلامي يحرم الخمر ولحم الخنزير ، وبالتالي فمهما كانت هذه المواد عالية الجودة لا قيمة لها في أفراد ذاك المجتمع. ويظهر أيضاً تأثير الرأي العام والشعور الجمعي في نوع آخر من العلاقات الاقتصادية، وهو تحديد الأجور، فالأجر يتبع دائماً قاعدة أساسية تتعلق بالحد الأدنى للمسواد

---

[1] محمد سيد بادوي ، مرجع سابق ص٢٧ـ ٢٨.

الأساسية التي تلزم الإنسان في معيشته ، ولكن هذا الحد الأدنى ليس ثابتاً، بل يختلف باختلاف البيئة ودرجة الحضارة ، ودرجة ثقافة الشعب ورقيه . وإن علم الاجتماع بالذات ، حين يتدخل في دراسة الظواهر الاقتصادية؛ فإنه يهتم بالتأثير والتفاعل المتفاعل بينها وبين البيئة الاجتماعية ككل ، وهذا ما جعل الجانب الاقتصادي للحياة الاجتماعية أحد الفروع الأساسية التي يعنى بدراستها علم الاجتماع ، ومما أوجد فرعاً من فروع علم الاجتماع العام هو علم الاجتماع الاقتصادي [1].

لذا فإن علماء الاقتصاد المعاصرين لا يختلفون على أن للظواهر الاجتماعية الأثر الكبير في علم الاقتصاد؛ لأن اعتماده عليها بالدرجة الأولى ، فنجده يتناول مسائله بالدرس والتحليل من جهة علاقتها بالمجتمع ، وإن اهتمامه بها كعلم يجعلها تتوجه لخدمة المجتمع .... وهذا ما يدعونا للقول بعدم الاستغراب أو التساؤل عن هذه المكانة البارزة التي يحتلها علم الاقتصاد ضمن العلوم الاجتماعية؛ التي تتبادل التأثير مع علم الاجتماع ، وترتبط معه بوشائج متينة ، انطلاقاً من كلتا الناحيتين : وحدة الموضوع ووحدة الهدف [2].

علاقة السياسة بعلم الاجتماع :

يُعرَّف علم السياسة بأنه ((علم الدولة)) ، كما ورد في معجم ليتره ، أما معجم الأكاديمية الفرنسية فقد عرَّفها بأنها ((معرفة كل ما له علاقة بفن حكم الدولة، وبتوجيه علاقاتها مع الدول الأخرى))[3].

ويختص بدراسة ممارسة الدولة لسلطاتها ... واختصاص السلطات القائمة، وعلاقة الحاكم بالمحكوم وحقوق وواجبات الأفراد، ويميل علماء السياسة إلى التركيز

---

[1] حسين عبد الحميد رشوان ، مصدر سابق ص٥٤.

[2] محمد صفوح الأخرس ، مصدر سابق ص٣٠ .

[3] محمد فايز عبد أسعيد ـ الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي ـ دار الطليعة بيروت ١٩٨٣ص٢٩ .

على دراسة النسق السياسي أو العملية السياسية أكثر من الاهتمام بدراسة الدولة كنظام سياسي .

وهكذا يهتم علماء السياسة بالسلوك السياسي، وسعي الجماعات والتنظيمات والنظم المميزة عن الدولة وراء السلطة، وتنظيم ونشاطات الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، وطبيعة الرأي العام، والدعاية. كما يشتمل هذا العلم على موضوعات مثل أصل وتطور الدولة ، وتفسير وتحليل ومقارنة النظم القائمة في الوقت الحاضر ، كما عبر ليبست بقوله : ((يهتم علم السياسة بالإدارة العامة ، أي: كيفية جعل التنظيمات الحكومية فعالة))[1].

أما علم الاجتماع فيعنى بتأثير هذه النظم السياسية على النظم الاجتماعية الأخرى في المجتمع من اقتصادية وتربوية وعائلية ، كتأثير النظام السياسي على طريقة ونوع التعليم الشائع فيما إذا كان نظاماً ديكتاتورياً ، أو فاشياً، نرى التأثير الواضح على النظام التربوي الذي يتجه إلى بذور الخضوع، وتقديس الشعارات ، وتقييد حرية الرأي .

أما إذا كان النظام السياسي ديمقراطياً ، فنرى التأثير الواضح في النظام التربوي حيث تتاح فرصة التعليم للأفراد ، وخلق مناخ يسوده حرية التعبير والرأي وتبادل الآراء؛ مما يجسد لدى الفرد شعوراً ذاتياً أنه مساهم في الحكم والبناء ورخاء المجتمع .

إن العلاقة ما بين علم الاجتماع وعلم السياسة تظهر في أكثر من مجال يخص المجتمع بكل جوانبه ، وتترجم ذلك ضمن إطار السياسات الاجتماعية من تسييس للمجهود، وتنظيم النسل، وتشجيع الزواج وغيره ، مما يؤكد على العلاقة القائمة ما بين العلمين .

---

[1] مقدمة في علم الاجتماع، ترجمة وتقديم مجموعة من الباحثين، محمد الجوهري وعلياء شكري ، دار المعارف بمصر طبعة ١٩٧٥ص٦٢ .

علاقة علم النفس بعلم الاجتماع: هناك ثلاثة علوم تهتم بدراسة السلوك الإنساني، وهي :

١ـ علم النفس الفردي ، الذي يركز على الفرد.

٢ـ علم النفس الاجتماعي ، الذي يركز على علاقة الفرد بالآخرين .

٣ـ علم الاجتماع ، الذي يركز على حياة الجماعات والعلاقات الاجتماعية[١].

في البدء نستطيع أن نقدم تعريفاً لعلم النفس بأنه علم دراسة العقل، أو العمليات العقلية [٢]. وبمعنى آخر إن علم النفس يدرس العمليات النفسية والإدراكية والعقلية عند الفرد، والتي تتجسد في الشعور والذاكرة والتعليم والذكاء والرغبات والانفعالات والدوافع، وعلاقتها بمؤثرات البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد ويتعامل معها ، وإذا كان ما يميز علم الاجتماع عن علم النفس بأنه يدرس الجماعة من حيث تركيبها ووظائفها وعلاقات وتفاعلات أفرادها ، بالإضافة إلى علاقات هذه الجماعة بالجماعات الأخرى التي يتكون منها المجتمع ، فإن ذلك لا يعني أنه بإمكاننا فصل علم الاجتماع عن علم النفس ، لا سيما إذا أشرنا إلى حقيقة أساسية وهي أن الفرد يحتاج إلى الجماعة، وعبرها يتم إشباع حاجاته، وتحقيق أهدافه القريبة والبعيدة ، وفي الوقت نفسه فإن الجماعة يتعذر ظهورها أو تكاملها دون وجود أفراد ينضمون إليها، ويعملون متفاعلين مع تلك الجماعة من أجل تحقيق ما يصبون إليه، والتي هي بالحقيقة طموحات المجتمع الكبير .

إن دراسة العلاقة المنطقية بين الفرد والجماعة تؤكد على الرغم من وجود نظريات متنوعة في هذا المجال منها الفردية ، التي تعتقد بأن الفرد أساس الجماعة، ولولا وجوده يتعذر تكوين الجماعة واستمراريتها ، ومن أبرز علماء الاجتماع الذين طرحوا

---

[١] مبادئ علم الاجتماع ـ السيد محمد بدوي دار المعارف بمصر طبعة ٤ عام ١٩٧٦ ص٣٠ .

[٢] مقدمة في علم الاجتماع ، مصدر سابق ص٦٤ .

ذلك سبنسر وماكيفر . وهناك النظريات الجماعية التي ترى بأن الفرد ما هو إلا مادة أولية تتأثر وتتكيف بالمحيط الذي يعيش فيه ، ومن العلماء الاجتماعيين الذين تبنوا ذلك ماركس ودوركهايم وغوستاف ليبون ، وهناك رأي ثالث أمثال روبروت ميرتون وبارسونز وشيلز وهوبهوس شكل وجهة نظر وسيطة ما بين وجهتي النظر السابقتين ، فاعتبروا إمكانية حل التناقض ما بين المفاهيم والطروحات الفردية وبين المفاهيم والطروحات الجماعية؛ من خلال الاعتراف بأهمية الفرد وأهمية الجماعة في آن واحد؛ بأن هناك علاقة قوية بين علم الاجتماع وعلم النفس ، فعلم النفس هو العلم الذي يدرس العلاقة بين الوسط الاجتماعي ومعطياته الموضوعية والذاتية وبين الحياة الذهنية والعقلية للفرد، وما تنطوي عليه من دوافع وميول واستعدادات وأحاسيس ، ولكن لما كان للإنسان وجود اجتماعي متطور، والحياة الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا في وسط جمعي؛ فإن المسائل السيكولوجية المشار إليها لابد وأن تكون متأثرة بعناصر مستمدة من المجتمع [1] . من منطلق أن الإنسان هو هدف الدراسة في علم النفس وعلم النفس الاجتماعي ، كما أنه هو أيضاً الذي يقوم بالدراسة، وكلما ازدادت معرفته للآخرين ، ازدادت معرفته لنفسه ، وكلما ازدادت معرفته لنفسه ، اكتملت عدته واستطاع تفهم سلوك الآخرين .

وأخيراً نرى أنه مهما كان اقتراب علم النفس من علم الاجتماع فإن هناك اختلافاً بينهما[2]. لأن علم الاجتماع يتناول الإنسان بالدراسة ليس على أساس أنه فرد، بل باعتباره ضمن مجموعة بشرية ينتمي إليها ، إلا أنه ومع كل ذلك يبقى صحيحاً أن كلا العلمين يأخذ بمعطيات الآخر، وتتشابك نتائجهما . فإطار علم النفس سلوك الفرد، سواء في جوانبه النفسية أو المظاهر الخارجية المتمثلة في علاقاته مع الآخرين . حقيقة إن علم الاجتماع يقترب من علم النفس ، فهو يهتم بالسلوك

---

[1] إحسان محمد الحسن ، مصدر سابق ص٢٧ .

[2] محمد مفتوح الأعرس ، مصدر سابق ص٣٢ .

الخاص بالتنظيمات والأنماط التي يتميز بها الإنسان في تماثله مع الآخرين ، فجميع أفراد المجتمع يسلكون سلوكاً متشابهاً في ممارساتهم لأدوار حياتهم، والسلوك الاجتماعي ليس مجرد سلوك عدد من الأفراد ، أو ما يسمى ((بعلم النفس الحشدي)) فهو يختلف عن السلوك الحشدي في الكيف ، كما يختلف عن السلوك الفردي ،إنه نتاج جماعات اجتماعية يعيش فيها الفرد، ويخضع لضغوط هذه الجماعات [1].

علاقة الأنتروبولوجيا بعلم الاجتماع :

توجد علاقة وثيقة ومتفاعلة ما بين الأنتروبولوجيا الاجتماعية وعلم الاجتماع، لا سيما إذا أشرنا بأن علم الاجتماع يتخصص بدراسة المجتمع المعقد ، والذي هو بدوره متأصل في المجتمع البدائي البسيط الذي هو موضع دراسة علم الإنسان وثقافته وحضارته في الماضي البعيد ، إضافة إلى اهتمامه بدراسة المجتمعات البدائية في الحاضر ، وهذا ما جعل البعض يطلق عليه اسم علم اجتماع المجتمعات البدائية، وإنه يعنى بدراستها كما يعنى علم الاجتماع بدراسة المجتمعات المتحضرة [2].

إذاً هكذا نجد أن الأنتربولوجيا (علم الإنسان) يهتم بدراسة الإنسان في أي زمان ومكان . إنها العلم الذي يدرس الإنسان وأصوله منذ أقدم العصور حتى وقتنا، هذا دون أن يتقيد هذا العلم بفترات الزمان أو بحواجز المكان ، ولكنه يتقيد بإطار واحد هو "الإنسان " في جميع الأزمنة والعصور .

ولا تدرس الأنتربولوجيا الإنسان ككائن وحيد منعزل فحسب ، وإنما تدرسه ككائن اجتماعي يحيا في مجتمع، ويعيش في ثقافة ، ومن هنا صدرت في الأنتروبولوجيا فروع متخصصة كالأنتروبولوجيا الفيزيقية (الطبيعية) التي تعتمد على علم الحياة، وهي تتعلق بالجانب الطبيعي، وتهتم بدراسة الجوانب البيولوجية ـ أي الخصائص والملامح العامة للبناء الفيزيقي للإنسان ، وكذلك تاريخ وتطور طبيعة تركيب الإنسان

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مصدر سابق ص٦٢ .

[2] إحسان محمد الحسن ، مرجع سابق ص ٢٨ .

الفيزيقي منذ أقدم العصور حتى عصرنا الحالي ، أما الأنتروبولوجيا الثقافية ، فإنها تستم بدراسة الإنسان ككائن حضاري يعيش في ثقافة ، وترتكز دراسة الباحثين في هذا المجال على ثقافة الشعوب بشقيها المادي واللامادي . أما الأنتروبولوجيا الاجتماعية ، فإن الباحثين يهتمون بدراسة الإنسان الاجتماعي والتاريخ والسياسة والقانون والاقتصاد [1] .

وهكذا نجد تداخلاً كبيراً بين علم الاجتماع والأنتروبولوجيا ، كلاهما يدرس البناء الاجتماعي والوظائف الاجتماعية ، بل يدرسان مواضيع واحدة . فالمجتمع والسكان والإنسان تشكل المحور الأساسي الذي تركز عليه أبحاثهما ودراستهما .

مع ذلك فهناك فروق عديدة ما بين علم الاجتماع والأنتروبولوجيا منها :

١ــ تختلف الأنتروبولوجيا عن علم الاجتماع من زاوية البحث، إذ أنها تدرس المجتمعات البسيطة نسبياً ، التي تعتمد في معيشتها على الرعي أو الصيد، وتستعمل الأدوات البدائية في تسيير أمور حياتها المادية . كما تكون مؤسساتها بسيطة . وقدّم إيفانز ريتشارد رأيه في كتابه " الأنتروبولوجيا الاجتماعية " قائلاً إنه يمكن النظر إلى هذه الدراسة على أنها فرع من الدراسة الاجتماعية يهدف ، على وجه الخصوص إلى دراسة الشعوب البدائية[2].

أما علم الاجتماع ، فإنه يهتم بدراسة المجتمعات المتحضرة والمعقدة من حيث حياتها الاجتماعية، وتفاقم مشكلاتها الحضارية والإنسانية .

أما الفرق الثاني : من حيث القدم فإن علم الأنتروبولوجيا الاجتماعية ظهر في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلادي بعد قيام بعض الرحالة الجغرافيين ، واكتشافهم أراضٍ وقارات جديدة مهدت السبيل للأنتروبولوجيين إلى دراسة شعوب هذه القارات تلقي الضوء على عاداتهم وتقاليدهم وقيمهم، ونظمهم الاجتماعية،

---

[1] حسين عبد الحميد رشوان ، مصدر سابق ص٦٤ .

[2] السيد محمد بدوي ، مرجع سابق ص ٢٣ .

وأساليب حياتهم ومعتقداتهم ، وشكّلت هذه المعلومات فيما بعد النواة الصلبة لعلم الأنتروبولوجي الطبيعي والاجتماعي .

أما علم الاجتماع فلم يظهر إلا في بداية القرن الثامن عشر [1] ، وكان سبب ظهوره يرجع إلى متغيرات وملابسات كثيرة أهمها زيادة مشكلات الإنسان، وتردي أوضاعه المعاشية والاجتماعية نتيجة اندلاع الثورة الصناعية، وما نجم عنها من تغييرات جوهرية في مؤسسات المجتمع ، أدى ذلك إلى تفتح ذهنية الإنسان وتحررها؛ بحيث أصبحت ميالة إلى تقصي الحقائق، وفهم واقع الإنسان، وتشخيص مشكلاته، والمبادرة إلى علاجها ، من خلال تقدم المجتمع في أساليب البحث العلمي والفكري والفلسفي؛ التي ساعدت الإنسان في السيطرة على قوى الطبيعة، وتسخيرها لصالحه، مع تحسين نوعية الحياة التي يعيشها المجتمع .

والفرق الثالث : إن الأنتروبولوجيا الاجتماعي يدرس المجتمع ككل، أي كل نواحي الحياة الاجتماعية فيه . وينظر إليه نظرة عامة شاملة ، إذ يدرس فيه البيئة العامة ونظمها الاقتصادية والقانونية والسياسية . كما يدرس العائلة ونظم القرابة والعادات والتقاليد وغير ذلك على أنها أجزاء في نسق اجتماعي عام . هذا وإن درس ظواهر معينة فإنما يدرسها من وجهة نظر ارتباطها بالبناء الاجتماعي الكلي، والثقافة الكلية .

أما علم الاجتماع فدراسته تكون متخصصة إلى حد كبير ، كما أنه قد يتعدى نطاق دراسة النظم الاجتماعية التي يقوم عليها بناء المجتمع ، ويدرس مشكلات اجتماعية قائمة بذاتها كالطلاق والجريمة والبطالة ... ويحاول أن يفسر نشأتها وأسبابها.

أما الفرق الرابع : فيكمن في الطرق المنهجية التي يستعملها كل منها في جمع الحقائق، وتدوين النظريات، فالأنتروبولوجيا الاجتماعي ، يدرس المجتمعات البدائية،

---

[1] إن علم الاجتماع ظهر في القرن الرابع عشر ، حيث يعد ابن خلدون أول من نادى بضرورة علم (العمران البشري)) وهذا العلم يعني لديه الاجتماع الإنساني وظاهراته ، إلا أن الباحثين الاجتماعيين المعاصرين اعتبروا أن هذا العلم ظهر مع أوغست كونت في القرن الثامن عشر .

ويعتمد على الملاحظة المباشرة ، أو قد يستعين في أحيان معينة بأتباعه طريقة المقابلة غير الرسمية في جمع معلوماته من الحقل الاجتماعي؛ الذي يعمل فيه الباحث الأنثروبولوجي .

أما علم الاجتماع فيستعمل طريقة المقابلة الرسمية؛ التي تلزم الباحث على اتباع أسلوب البحث الميداني في تحليل ووصف البيانات الاجتماعية؛ التي يحصل عليها من ميدان البحث. وفي بعض الأحيان يستعمل العالم الاجتماعي طريقة المقارنة، والطريقة التاريخية في اشتقاق معلوماته، وتحليل حقائقه.

علاقة التاريخ بعلم الاجتماع :

يسعى التاريخ إلى إقامة تتابع للأحداث التي تمت بالفعل. هو إذاً ترتيب وتصنيف السلوك عبر الزمن، ويهتم علماء الاجتماع اهتماماً خاصاً بالكشف عن العلاقات بين الأحداث التي تتم — بشكل أو بآخر — خلال نفس الفترة الزمنية نفسها.

أما المؤرخون فيقتصر اهتمامهم على دراسة الماضي.

ويرى عبد المنعم ماجد بأن كلمة تاريخ تدل بصفة عامة على العلم الذي يسعى إلى إنقاذ الحقائق الماضية من النسيان [1].

ويرتبط علم الاجتماع ارتباطاً وثيقاً بالتاريخ؛ إذا أدركنا أن علم الاجتماع غالباً ما يرجع إلى الماضي للوقوف على طبيعة الحقائق الاجتماعية وتطورها... وعلم الاجتماع لا يستطيع القيام ببحوثه ودراساته وجمع مادته وصياغته إلا بالرجوع إلى التاريخ؛ الذي هو سجل الماضي الحافل بالقضايا والأحداث والمناسبات والشخصيات.

إن حقائق الاجتماع ترسب في خضم التاريخ كما ترسب الأصداف الثمينة في قاع البحار، وعلى الباحث الاجتماعي أن يستخلصها، وينقيها من شوائبها ، ويختار من الحقائق التاريخية ما يخدم أغراضه؛ التي تكون في كثير من الأحوال متممة أو

---

[1] عبد الحميد رشوان ، مصدر سابق ص٥٨ .

مصححة لعمل المؤرخ . ويحتاج عالم الاجتماع في دراساته إلى مختلف فروع التاريخ (آداب وفلسفة) لأن هذه الألوان التاريخية تعكس لنا تاريخ الأمم، وتصور لنا عاداتها وتقاليدها وأعرافها، والطقوس والعبادات التي تزاولها ، وترشدنا في النهاية إلى القواعد والأساليب التي كانت تسير عليها في مختلف مظاهر السلوك الجمعي .

ويهتم رجل الاجتماع كذلك بالتاريخ الحربي والقومي، وما ينطويان عليه من تاريخ الحروب والثورات والانقلابات... ذلك أن الباحث المدقق يستطيع أن يقرأ في هذا التاريخ الأسباب الكامنة في طبيعة الحوادث السياسية، ويستطيع أن يكشف عن القوى الكامنة لقيام الحروب والثورات والتطورات الاجتماعية.

إن هذه الصلات الوثيقة التي تربط الاجتماع بالتاريخ تجعلنا نعتقد بأن علم الاجتماع دون رجوعه للتاريخ وحقائقه يكون علماً ضحلاً — كما أنه يجب الإشارة إلى أن التاريخ لكي يرسي حقائقه على أسس علمية ، يجب على المؤرخين أن يستفيدوا من النظريات الاجتماعية، ويصححوا حقائقهم على ضوء ما تقرره القوانين التي تسير وفقاً لها ظواهر العمران . كما تخضع مادة التاريخ للمنهج النقدي التحليلي الذي يعتمده علم الاجتماع .

وأخيراً لابد من التأكيد بأن عدم التزام التاريخ بهذه الأسس الموضوعية؛ التي يتميز بها علم الاجتماع؛ يجعله نوعاً من الأدب القصصي [1].

إذاً الصلة بين التاريخ وعلم الاجتماع هي صلة متينة ووثيقة، ومع هذا فإن هناك من يقولون بأن التاريخ يختلف عن الاجتماع في كونه يدرس الحوادث التاريخية الماضية التي لا يمكن تكرارها، أو وقوعها ثانية بأنه صورة من الصور. بينما يدرس علم الاجتماع حقائق ثابتة، ونظريات نسبية تتعلق بالزمن الماضي والحاضر والمستقبل . أضف إلى ذلك أن التاريخ يهتم بإيجاد وشرح وتعليق حقيقة، أو حادثة، أو شخصية تاريخية معينة ، والاجتماع يدرس مجموعة عوامل وحقائق دراسية تفصيلية عامة؛

---

[1] إحسان محمد الحسن ، مصدر سابق ص٣١ .

تساعده على استنتاج الأحكام والقوانين؛ التي تفسر الظواهر والعلاقات الاجتماعية تفسيراً كاملاً عقلانياً [1] .

ورغم ما أشرنا إليه من العلاقة الوثيقة ما بين العلمين ، إلا أن هناك حدوداً يقف عندها كل من المؤرخ وعالم الاجتماع؛ فتظهر لنا في أن المؤرخ يسجل الوقائع ، وعند دراسته لظاهرة الحروب المختلفة يشرح الدوافع التي أدت إليها ونتائجها، كما يبين الأحداث التفصيلية التي حدثت خلال الثورة والحروب بمختلف تسمياتها ، واهتمامه بالظواهر الاجتماعية التي تعتبر فريدة نسبياً .

أما عالم الاجتماع فإنه يدرس الصفات الاجتماعية التي تشترك فيها هذه الظواهر ، ويهتم بالوقائع الماضية في عموميتها وكليتها ، وما تؤدي إليه من قواعد وقوانين ، وعند دراسته مثلاً لظاهرة الحروب فإنه لا يبحث عن أسباب ونتائج حرب معينة، وإنما يدرسها كظاهرة اجتماعية لها خصائصها وميزاتها وتأثيرها على المجتمع [2].

إذ إن علم الاجتماع يهتم بالظواهر التي تتميز بالشمول والتكرار؛ لأنه يدرس التشابه بين الجماعات الإنسانية، وهذا ما يميّزه عن علم التاريخ، فمثلاً علم الاجتماع لا يدرس ثورة معينة، أو إضراباً معيناً، أو حرباً معينة، ولكن يدرس الثورات عامة، والإضرابات عامة، والحروب عامة كظواهر اجتماعية، وما يصاحب هذه الظواهر من أمور شائعة، لا يمكن أن توصف بأنها فريدة [3] .

وهنا نستطيع أن نقول: إن علم التاريخ يدرس هذه الظاهرة بوصفها حدثاً أو فعلاً تاريخياً فريداً ، بينما يدرسها علم الاجتماع بوصفها فعلاً اجتماعياً قابلاً للتكرار بصرف النظر عن الزمان والمكان؛ ولذلك فإن المؤرخ يركز على العناصر التاريخية

---

(1) للتفصيل يمكن العودة إلى إحسان محمد الحسن (المدخل إلى علم الأرض) ص٣٠ــ ٣٣ .

(2) محمد صفوح الأخرس ، مصدر سابق ص٢٧ .

(3) عبد الحميد لطفي : علم الاجتماع ــ مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٦٥ ص٢٢ــ٢٣ .

الفريدة في هذا الفعل، بينما يركز عالم الاجتماع على الخصائص الإنسانية العامة أو المشتركة .

علاقة علم السكان بعلم الاجتماع : لا بد في البدء من التعريف بعلم السكان بالقول: إنه العلم الذي يقوم بالدراسة العلمية للسكان البشري؛ التي تتضمن الحجم والتركيب والتطور ، والظواهر المتعلقة به من وفيات وطلاق وزواج ، كما أنه يهتم في مسائل ضبط النسل وتنظيمه إذا كانت الموارد المتاحة شحيحة ، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية والاقتصادية والدينية؛ فيما إذا كانت تسمح بذلك، بالإضافة إلى دراسة الزواج في المجتمع وأنظمته.

أما الروابط التي تجمع علم السكان بعلم الاجتماع، فإنها على مستوى واحد ، هو على صعيد السكان، حيث من المؤكد لا قيام لمجتمع بدون سكان . أما ما يميز أحدهما عن الآخر؛ فهو طريقة تناول الظاهرة بالدرس والتحليل ، فالهجرة بأنواعها داخلية أو خارجية — ظاهرة ذات أبعاد سكانية وأخرى اجتماعية ، فعندما ندرسها، ونقف على أسباب الهجرة وعواملها ونتائجها نكون في نطاق علم الاجتماع الصرف، أما حين ندرسها كما تتمثل بحركة السكان، ونبحث أثرها على التركيب العمري للسكان ومعدلات الأعمار وما إلى ذلك؛ نصبح في إطار علم السكان، فقرار الهجرة إذاً قرار اجتماعي ذو أبعاد سكانية أو متغيرات سكانية — من الريف إلى المدينة مثلاً أو إلى الخارج، مما يترك أثر في التبدلات التي تظهر في التركيب السكاني؛ لأن تلك الهجرة بشكل عام تختص بالشباب؛ مما يترك فجوة في القاعدة السكانية الأصلية ، واستطالة في القاعدة السكانية التي جاؤوا إليها، ومن هذه الزاوية وغيرها نجد أن لعلم الاجتماع وشائج مع علم السكان، فكل تقدم يحرزه أحدهما ، وكل نتيجة يتوصل إليها تعطي للآخر دعماً، وتزيد من مستويات فهمه للظاهرة المطروحة أياً كانت.

ميادين علم الاجتماع :

تأثر علم الاجتماع ـــ كغيره من العلوم ـــ بظاهرة التخصص التي برزت بشكل واضح مع انتشار الحركة الصناعية، وتقدم البحث العلمي، فتشعبت اهتماماته، وتعددت ميادينه، وأخذ كل منها يتناول جانباً من جوانب الحياة الاجتماعية . وتتحدد ميادين علم الاجتماع بنوع المتغيرات الاجتماعية، المطلوب تحليلها، وتفسير الظواهر الاجتماعية المتنوعة والمتداخلة معها ، ومن تعددها وتميزها وتطورها، وتعقد المشاكل الاجتماعية تتعدد ميادين علم الاجتماع، وتتنوع فروعه . ولقد أصبحت الميادين في علم الاجتماع متعددة، وتزيده عن الثلاثين ميداناً، ونكتفي بشرح عدد منها، وباختصار كعلم الاجتماع البدوي والريفي والحضري والتربوي والصناعي والديني والجنائي والصناعي والعائلي .

أ ـــ علم الاجتماع البدوي :

يدرس النظم الاجتماعية السائدة لدى المجتمعات البدوية، أو المجتمعات التي تعيش على الرعي والانتقال وراء الكلأ . ويعد (ابن خلدون) أول باحث في علم الاجتماع البدوي، حيث يتحدث في مقدمته عن (العمران البدوي والأمم الوحشية) فيصف حياة البداوة بما فيها من خشونة العيش ، واقتصارهم على الضروريات في معيشتهم ، وعجزهم عن تحصيل ما فوقها إلخ .. ومما قاله (ابن خلدون) في مقدمته: ((قد ذكرنا أن البدو هم المقتصرون على الضروري في أحوالهم، العاجزون عما فوقه))[1]، ((وأهل البدو وإن كانوا مقبلين على الدنيا إلا أنه في المقدار الضروري، لا في الترف، ولا في شيء من أسباب الشهوات واللذات ودواعيها .. وإن أهل البدو أقرب إلى الخير من أهل الحضر))[2]. ونسبتهم من ٢٥ ـــ ٣٠ % من سكان الجزيرة

---

(١) من مقدمة ابن خلدون ، إصدار وزارة الثقافة ، ١٩٧٨ ، ص (١٠٩).

(٢) المرجع السابق ، ص (١١٢) .

العربية هم من البدو ، ويمثلون في ليبيا حوالي ٢٠ % أما في السودان والعراق وسورية والأردن فإن نسبتهم تتراوح ما بين ٦ــ١٠ % من مجموع السكان .

ب ــ علم الاجتماع التربوي :

يهتم هذا الميدان من علم الاجتماع ببحث الوسائل التربوية التي تؤدي إلى نمو أفضل للشخصية؛ لأن الأساس في هذا الميدان هو أن التربية ليست إلا عملية التنشئة الاجتماعية؛ لذا فإن علم الاجتماع التربوي يبحث في وسائل تطبيع الأفراد بحضارة مجتمعهم.

والتربية أساساً عند (دوركهايم) هي ظاهرة اجتماعية ، يجب أن تُدرس في ضوء تأثيرها في الظواهر الاجتماعية الأخرى من سياسية واقتصادية وبيئية وتشريعية ، وفي جملة تأثيرها بالمتغيرات الاجتماعية الأخرى من خلال عمليات التفاعل الاجتماعي. من هنا أكد الاجتماعيون على ضرورة تحليل الدور الذي يلعبه النظام التربوي في علاقته بأجزاء البناء الاجتماعي ، سواء أكانت ديمغرافية أم اقتصادية أو سياسية ، وعلاقته بمثالية المجتمع، أو نظرته العامة، والإيديولوجيات التي تفعل فيه . والتربية تهدف إلى ربط الفرد بالمجتمع، حتى يشعر بالتضامن والتماسك مع مجتمعه، كما أنها ــ التربية ــ تختلف من مجتمع إلى مجتمع، ومن عصر إلى عصر في المجتمع الواحد .

وأخيراً إن علم الاجتماع التربوي يحتل مكانة خاصة في البلدان التي تعيش مرحلة نقلة حضارية كوطننا العربي ، حيث تجري مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، تلك المتغيرات التي تستوجب إعادة النظر في مسائل التربية والتعليم، وما يتعلق بها من ظواهر اجتماعية ، لتواكب تلك المتغيرات، وتعمق جذورها .

ج ــ علم الاجتماع الحضري :

هو ميدان في علم الاجتماع، يبحث في تأثير حياة المدينة ــ الحضر ــ على أنماط السلوك والعلاقات والنظم الاجتماعية ، فيدرسها ضمن إطار نشأتها ، وطرق

تفاعلها في الحياة المدنية ، ويدرس الأخيرة باعتبارها ظاهرة اجتماعية ، سواء أكان من حيث تكوينها أم نموها أو تركيبها، أو من حيث جملة الوظائف التي تؤديها ، لأن ثمة عوامل تشترك وتتآلف فينتج تفاعلها مجتمعاً مدنياً على نحو متميز أو مألوف ، لأن المدينة لا تنشأ عفواً ، بل لا بد من عوامل طبيعية وجغرافية وسكانية واجتماعية وسياسية واقتصادية ، كما أن للعوامل الدينية والثقافية والروحية دوراً تلعبه في نشوء المدن، وخصوصاً في المجتمعات المتدينة والشرقية .

كما أن التفسير الكامل لنمو مدينة ما مرتبط بالتاريخ الكلي لها ، وبطابعها الخاص وبوظيفتها المتميزة (دينية ـ سياسية ـ إدارية ـ تجارية ـ صناعية) ومن جملة هذه العوامل يمكن استقراء العوامل المتداخلة في بلورة نمو مدينة ما على نحو معين، ويمكن أن نضيف أن ثمة مشكلات كثيرة لا بد من بحثها هنا كمشكلة نمو المدن، وزيادة الكثافة السكانية في الكيلو متر المربع، وكذا الموقع كعامل جذب للمهاجرين ، وتدخل ضمن المشكلات التي يبحثها علم الاجتماع الحضري مسائل تنظيم المدن، فيتدخل في قضايا تخطيطها وتقسيمها شكلياً ورسمياً .

والاهتمام بالمدن وظواهرها عائد إلى عهد بعيد، و(لابن خلدون) بالذات ، حيث نجد في المقدمة دراسات هي أقرب إلى علم الاجتماع الحضري ، ولأمر ما أسماها (علم العمران)؛ إلا أن لنا تحفظاً نسوقه هو أن هذا العلم ـ في مدلوله الحقيقي ـ حديث النشاط مع كونه قديم النشأة .

ويكاد علم الاجتماع الحضري أن يكون مقابلاً لكل من علم الاجتماع البدوي وعلم الاجتماع الريفي، لا سيما من ناحية الفروق الملحوظة بينهم ، مما جعل بعض المختصين يضعون نظريات حول هذه الفروق، حيث نجد من يطور نظرية تقابل بين مجتمع يقوم على أساس المكانة وآخر يبنى على التعاقد . وهذا "دور كهايم" الذي يعرض ثنائية تقابل بين مجتمع يسود فيه التضامن العضوي ، ومجتمع آخر يسود فيه

التضامن الآلي . أما تونيز فقد وضع مقابلة بين مجتمع مفعم بروابط القرابة والعلاقات الأولية، وآخر تسود فيه علاقات المصلحة والتعاقد .

وقام سوركين وزمرمان وميزا بين الريف والحضر طبقاً للأسس الآتية[1] :

١ــ الفروق المهنية ٢ــ الفروق البيئية ٣ــ حجم المجتمع ٤ــ كثافة السكان ٥ــ تجانس السكان ٦ــ الفروق في شدة الحراك ٧ــ الفروق في اتجاه الهجرة ٨ــ شكل التباين الاجتماعي ٩ــ أنساق التفاعل الاجتماعي .

د ــ علم الاجتماع الجنائي :

يتناول بالبحث أسباب الجريمة والانحراف ، والعوامل الاجتماعية المهدة لكليهما ، كما يدرس نسبة تواتر الجريمة ، وتعدد أساليبها وأشكالها ، ويربط ذلك باختلاف المجتمعات، وتباين النظم ، وباختلاف أحوال الأفراد المعيشية ، ويرجع جملة العوامل والظروف الموضوعية والنفسية للموقف أو الحالة ــ هذه الظروف التي تمهد وتحدد الجريمة على هذا النحو أو ذاك ــ إلى نمط التفاعلات في البيئة الاجتماعية، وباستخدام لغة البحث العلمي نقول : إن جملة هذه الظروف هي متغيرات اجتماعية، وما الجريمة إلا تابع .

وعلم الاجتماع الجنائي يدرس الجريمة من منظورين : أولهما : تأثير العوامل والتفاعلات الاجتماعية في حدوثها . وثانيهما : تأثير وقوع الجريمة على المجتمع .

ومنبع اهتمام علم الاجتماع الجنائي بالجريمة هو كونها ظاهرة اجتماعية لازمت المجتمعات منذ حداثتها، وارتبطت بالنظم الاجتماعية المختلفة، وتركت أبعاداً في عمق المجتمع تختلف ــ ولو نسبياً ــ باختلاف المتغيرات الاجتماعية الأخرى في هذا المجتمع أو ذاك ، ولقد أضحت مشكلة الجريمة في القرن العشرين موضوعاً يشغل بال الكثيرين من علماء الاجتماع والنفس والقانون ، ويرى غالبيتهم أنها أصبحت معضلة

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مصدر سابق ص٨١ .

يجب على الجنس البشري مواجهتها ، بغية تحقيق الإصلاح الاجتماعي ، وتوفير الجو النفسي الملائم لنمو المجتمع وتطوره .

والجريمة كظاهرة اجتماعية متفشية في المجتمعات ذات الطور الحضاري غير الثابت ، أو التي تعاني من هجرة أبناء الريف إلى المدينة، حيث تنتشر البطالة الموسمية أو المقنعة ناهيك الدائمة ، ونحن هنا لا نعني بالجريمة نمطاً واحداً من الفعل الجرمي، بل إننا نشمل بها كل ما يهدد أمن الوطن أو المواطن من قبل مواطن آخر .

وباعتبار أنها اجتماعية، وأن لها متغيرات اجتماعية متعددة، وأن بنياناً اجتماعياً يحددها على هذا النحو أو ذاك ، لذا فمن الواجب أن يشترك في دراستها بالإضافة إلى الباحث الاجتماعي والأخصائي النفسي رجل القضاء ورجل الأمن بشكل متكامل، كل يكشف عن جملة نتائج تسهم في عمليات ضبط الجريمة ، والإقلال من نسبة تواترها أو حدوثها؛ مما يوفر على المجتمع والدولة الكثير من الطاقات والإمكانات المادية والبشرية.

هـ ـ علم الاجتماع الديني : يتناول علم الاجتماع الديني بالبحث والتحليل النظم والتيارات الدينية السائدة في المجتمعات الإنسانية على اختلاف العصور، واختلاف البنية الاجتماعية لمجتمع ما؛ سواء أكان في نمط معيشته أم في طبيعة العلاقات الاجتماعية فيه. ولأن علم الاجتماع الديني يرى في المجتمع العوامل الاجتماعية التي تحدد شكل الأديان ووظائفها؛ لذا فإنه يعنى في تبيان أثر العوامل الاجتماعية وارتباطها مع الدين ؛ كظاهرة لا يخلو منها مجتمع.

لقد كثرت وتباينت الدراسات في هذا الميدان الهام من علم الاجتماع ، فمن دراسات (ماركس) حول وظيفة ودور الدين في المجتمع ، إلى بحوث (دوركهايم)حول نشأة وتطور الدين ، ووظيفته الاجتماعية، وأثر العوامل الاجتماعية في تحديد بنيته وشكله ، كذلك الأثر الكبير الذي أحدثته دراسة (ماكس فيبر) عن الدين وعلاقته بالرأسمالية الصناعية .

ويمكننا أخيراً أن نعرف علم الاجتماع الديني بأنه : ميدان في علم الاجتماع يبحث في نظم وأشكال ومظاهر الحياة الدينية على اختلاف تياراتها ، من جهة أثر العوامل والمتغيرات الاجتماعية في تحديد شكل الأديان، وبلورة وظائفها، ويستفيد بصورة خاصة من معطيات تاريخ الأديان، وفلسفة الدين، والأنثروبولوجيا .

و ـ علم الاجتماع الريفي :

يهتم علم الاجتماع الريفي بدراسة العلاقات الاجتماعية فيما بين الجماعة الإنسانية التي تعيش في بيئة ريفية ، فهو يدرسها من حيث طبيعتها، حيث تتخذ في الريف صورة الوجه للوجه . كما يبحث في خصائص المجتمعات الريفية من حيث نمط المعيشة، أو نظام الإنتاج السائد باعتباره أكثر بدائية . كما يعنى علم الاجتماع الريفي بتحليل العلاقات الاجتماعية الأولية ، والرباط العائلي (رباط الدم، أو الزواج الداخلي) ويحدد السمات والمميزات التي تميز المجتمعات الريفية عن المجتمعات الحضرية، هذه السمات التي كانت منطلقاً لعلماء الاجتماع في دراساتهم، حيث حددوا موضع علم الاجتماع الريفي ، وأبرزوا الصفات المحلية لهذا المجتمع من عوامل وتفاعلات اجتماعية، يساير بعضها التقدم، وبعضها الآخر يعوقه ، ومع أنه من الناحية النظرية يدرس أسس البنيان الاجتماعي الريفي ، إلا أنه من الناحية التطبيقية يستخدم المعلومات التي جمعت عن السكان الريفيين لتحديد المشكلات التي تعوق نموهم وتقدمهم؛ لإيجاد الوسائل لحل مجمل المشكلات التي يعاني منها سكان الريف ، وتحسين مستوى الحياة الاجتماعية الريفية ، وأخيراً لرسم سياسات اجتماعية تعمل على رفع مساهمة الريف بيئة وسكاناً في الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية، وغير ذلك.

ومرجع الأهمية والأولوية التي يحظى بها علم الاجتماع الريفي ، هو أن قسماً كبيراً من سكان الوطن العربي هم ريفيون ، يعملون بالزراعة، ولهم طريقتهم الخاصة

في الحياة التي تتميز عن غيرها ، فمثلاً في سورية تصل نسبة الريفيين ٥٣% من المجموع العام ، والنقص في النسبة هاهنا مرده هجرة أبناء الريف إلى المدينة .

وأخيراً إن موضوع علم الاجتماع الريفي إذاً هو المجتمع الريفي، وما يسود فيه من علاقات اجتماعية ، وما يحكمه من متغيرات بنيوية اجتماعية ، ومن نظم وعادات ترتبط بالزراعة، والصناعات الأولية . وتتسم موضوعاته بأنها تنصب على دراسة المجتمعات الأولية ، والعوامل التي تساعد على تنمية المجتمع الريفي ، وزيادة نسبة مساهمة منتوجاته في الدخل القومي ، كما يبحث في وسائل إنعاش الريف والمؤسسات والمراكز الاجتماعية العاملة على ذلك ، والسياسات التي تعمل على تطوير الريف ، والعوامل التي تدفع الريفيين للهجرة إلى المدينة ، والوسائل الكفيلة للحد من هذه الهجرة .

ز ــ علم الاجتماع السياسي :

يتناول بالدراسة أثر المتغيرات الاجتماعية في تشكيل بنية السلطة السياسية، وتطور أنظمة الحكم في المجتمع. فالنظم الاجتماعية من وجهة نظر علم الاجتماع السياسي ليست إلا عوامل متغيرة (متحولات) أو عوامل مسببة ، وما أمور السياسة وشؤونها غير عوامل تابعة ، تتأثر بالعوامل الاجتماعية، وتتغير بتغيرها ، وعلى هذا فإن أي فهم دقيق للنظم والمؤسسات السياسية يتطلب تحليلياً لمرتكزاتها الاجتماعية، ورصداً لعناصر التغير في المجتمع .

كما أن علم الاجتماع السياسي يعنى بتوضيح الأساس الاجتماعي للنظريات السياسية مقابل الأساس التاريخي، كما يهتم بتوضيح جملة مشكلات تتعلق بالحياة السياسية مثل الحرية وعلاقتها بالدولة والسلطة ، والديمقراطية السياسية ، والثورة والرأي العام، والأمة والقومية، والطبقة والنخبة والقيادة والزعامة، واللامبالاة في كل ما يتفرع عنها. كما يبحث علم الاجتماع السياسي في علاقات الإنتاج ودورها في نشوء ظاهرة الاغتراب، بوجوهها المتعددة السياسي منها والاقتصادي والاجتماعي ،

ودورها في إبراز تفسخ المجتمع إلى طبقات في المجتمعات البرجوازية والرأسمالية ، ودور الدولة في حماية مصالح الطبقة الاجتماعية المسيطرة اقتصادياً، كذلك يبحث في العوامل التي تؤدي إلى نشوء الاستعمار والاحتكارات الكبرى ، والتفاعل الاجتماعي في إطار الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى ، وما ينتج عنه من تنافس . وبالمقابل يدرس التفاعل الاجتماعي في البلدان الاشتراكية من حيث اتجاهه نحو التعايش السلمي، وما يتضمنه التفاعل الاجتماعي في مجموعة الدول النامية من تغيير وتحديث؛ لأن للتفاعل الاجتماعي بين القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أثراً بالغاً في تحديد شكل الدولة التي هي معقولية المجتمع ، وأثراً في الثقافة والقانون والدستور، وفي تسييس المجتمع وتغيير بنيته .

ثم إن علم الاجتماع السياسي يبحث في كيفية نشوء مجتمع دولي مسيس يقوم على السلام والعدل، ويهدف إلى سعادة البشرية جمعاء، غير أن هذا لا يعني تطابق النظرة والمعالجة لهذه الموضوعات بين علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة ، فالنظرة الاجتماعية إلى أمور السلطة والسياسة تختلف عن النظرة السياسية؛ لأن العلوم السياسية تركز اهتمامها على تبيان أثر السلطة في إحداث التغير الاجتماعي ، وتدرس مسائل الإدارة وشؤونها بمعزل عن التطورات الاجتماعية والاقتصادية في نطاق المجتمع الواسع ، بالعكس من علم الاجتماع السياسي باعتباره يركز على أثر العامل الاجتماعي والتغير الاجتماعي في تشكيل وتفسير بنية السلطة، والدولة، والحكم، والسياسة .

ح ــ علم الاجتماع الصناعي :

يعنى علم الاجتماع الصناعي بالبناء الاجتماعي للتنظيمات الصناعية من جهة، وبالعلاقات والتفاعلات الحادثة بين هذه التنظيمات وبين البناء الاجتماعي الكلي من جهة أخرى[1].

---

[1] الدكتور حسن الساعاتي، علم الاجتماع الصناعي ، دار النهضة ، بيروت ، ١٩٧١.

ويهتم علم الاجتماع الصناعي بكيفية ارتباط نسق اجتماعي فرعي بالأنساق الفرعية الأخرى (أي: النظم الاجتماعية الأخرى) ، ويعنى علم الاجتماع الصناعي بالكيفية التي يبنى بها النسق الاجتماعي الفرعي ، كما يهتم أيضاً بالكيفية التي يصبح بها الأشخاص مناسبين للأدوار التي يؤدونها، وصالحين لأدائها . ويشتمل النسق الاجتماعي في هذه الحالة على الأنساق الاجتماعية الفرعية ، الأسرية والسياسية والدينية والتربوية والسياسية والطبقية والقيمية ، وغيرها من الأنساق الفرعية الأخرى؛ التي ترتبط بالنسق الاجتماعي الاقتصادي الصناعي الفرعي .

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف علم الاجتماع الصناعي بأنه العلم الذي يدرس العلاقات الاجتماعية في محيط الصناعة وتنظيماتها ، وكذلك الطبيعة الاجتماعية للعمل، والظواهر الاجتماعية المرتبطة بها كالفراغ والتقاعد والبطالة، ويحلل البناء الحرفي والمهني، ويبحث كل حرفة وكل مهنة بحثاً اجتماعياً شاملاً متكاملاً ، ويتقصى علاقات البناء الحرفي والمهني بالبناء الاجتماعي العام . كما يمكن وصف ميدان علم الاجتماع الصناعي بأنه دراسة العلاقات الاجتماعية في أوضاع صناعية أو تنظيمية (متعلقة بالإدارة) ، والطريقة التي تؤثر بها هذه العلاقات في العلاقات الجارية في الجماعة الأكثر اتساعاً، وتتأثر بدورها .

وهناك شبه إجماع بين من كتبوا في علم الاجتماع الصناعي على أن ميدانه يشتمل على دراسة تطور الإنتاج من الشكل المبسط في المجتمع التقليدي إلى الشكل المركب المعقد في المجتمع الحديث؛ الذي يعد العلم والتقنية أهم مظهر من مظاهره . ويتضمن ميدان علم الاجتماع الصناعي دراسة المصنع كجماعة اجتماعية تشتمل في داخلها على مجموعات اجتماعية شتى، لكل منها نسق اجتماعي معين. وكذلك التنظيم النقابي للعمال في المصنع الواحد، وفي الدولة ككل، ويشتمل كذلك على دراسة بالغة الأهمية موضوعها الصناعة والمجتمع من النواحي المختلفة، وعلاقة التغير الاجتماعي التقني بالتغير والآثار المتبادلة بينهما .

ولا بد من الإشارة إلى أن (ابن خلدون) هو أول من كتب في علم الاجتماع الصناعي، إذ بحث في المعاش ووجوهه من الكسب والصنائع ، وما يعرض في ذلك من الأصول ، وأقر أن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية .

وقصارى القول أن علم الاجتماع الصناعي قد أصبح جزءاً أساسياً لا غنى عنه لأي شخص تتطلب مهنته فهماً واضحاً للسلوك البشري؛ في تنظيم من تنظيمات العمل؛ وسط الظروف السائدة فيه.

ط ـ علم اجتماع العائلة :

يتناول بالدراسة والتحليل والتعليل خصائص العائلة ، والوظائف التي تؤديها والعوامل التي تتأثر بها وتؤثر فيها ، كما يوجه عناية خاصة إلى الدور الذي تلعبه العائلة في تنظيم علاقات الأفراد في المحيط الأسروي . ويبحث في النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تساعد على استمرار وتطور تركيب العائلة ، كما يمكن أن ندرج العادات والتقاليد والقوانين التي تخص بنيان وكيان العائلة ضمن اهتمامات ودراسات علم اجتماع العائلة ، وكذلك نظم الزواج سواء أكان في المدينة أم الريف، وعلاقتها بالمعتقدات الدينية ، وبالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيولوجية ، كعامل رباط الدم ونظام القرابة، وما يترتب عليه من نتائج مثل ظاهرة الثأر أو زواج القربى ـ الزواج الداخلي ـ وعلاقة ذلك بالتقدم العلمي والتكنولوجي والاجتماعي، مثلاً زيادة نسبة ظاهرة الأخذ بالثأر في المجتمعات الريفية والبدوية ، ومدى تواترها مع شدة القرابة الدموية ، واختفائها في المجتمعات المدنية الحديثة ، حيث نلمح تغيراً في أسلوب الإنتاج، وانتشار التعليم على نطاق أوسع . كما يهتم بدراسة أسباب التفكك الأسروي الذي وصلت إليه المجتمعات الصناعية ، وما مسألة خلق جيل جديد يتفاعل مع معطيات التقدم الحضاري عن طريق التنشئة الاجتماعية المدروسة والمبرمجة إلا حلقة هامة ضمن سلسلة دراسات علم اجتماع العائلة .

ولا يمكن أن نغفل أثر الدراسة المقارنة التي يقوم بها علم اجتماع العائلة من رصد لواقعها ، بين الريف والمدينة ومضارب البدو ، بغية اكتشاف الخلل بعمليات الإنتاج في تلك المجتمعات ؛ لأجل رسم صورة مستقبلية على أفضل نحو مستطاع لكل من هذه المجتمعات الأسرية .

كما أن للعائلة جذوراً تاريخية أعمق من أي ميدان آخر في علم الاجتماع ، أو من أية ظاهرة اجتماعية أخرى ، فلقد وجدت العائلة مع وجود المجتمعات الإنسانية. ونستطيع القول بأن المجتمعات الإنسانية وجدت بوجود العائلة ، ولسوف تستمر المجتمعات تستمد ديمومتها من خلال ديمومة العائلة ، ولقد ارتبط تغيرها بتغير المجتمعات سواء أكان من حيث بنيتها أم وظائفها ، فعرفت المجتمعات أشكالاً متعددة للأسرة ، وأنماطاً عديدة للزواج ، والوصال الجنسي ، وصلات القربى، ونشأ في كل مجتمع نموذج للعائلة، يلازمه نظام معين للقرابة ينسجم معه تماماً .

والأسرة في العصر الحاضر من خلال تفاعلها مع معطيات التطور الاجتماعي؛ قد تخلت عن بعض الوظائف التي كانت منوطة بها ، في حين تركزت وظائف وخصائص أخرى، وأصبحت هي على نحو محدد وظائف الأسرة بعد أن تأكد وجودها.

من هنا ولأن العائلة هي المؤسسة الاجتماعية الأولى والأكثر أهمية؛ فقد غدت ميدان بحث للعديد من علماء الاجتماع تجلى بشكل واضح في دراسات (أنجلز) و (لوبلي)، و(بانجوفين) ، واستقلت هذه الدراسات على نحو معين كميدان متميز في علم الاجتماع .

ي ــ علم الاجتماع القانوني :

يعنى بدراسة القانون والنظم القانونية من جهة تركيبها الاجتماعي ، ويهتم بوصف العديد من الاتجاهات المعنية بالعلاقات الموجودة بين القانون كنص والمجتمع

كحيوية (التحرك الاجتماعي) ، كما يصف الحياة القانونية والسياسية بغية فهم مضامينها الاجتماعية العلمية .

وهم بالتعريف ذلك القسم من علم الاجتماع الذي يدرس الحقيقة الكلية للقانون، مبتدئاً بأوجه التغير التي يمكن الحساس بها، وملاحظتها، والتعرف على مداها وآثارها المادية في السلوك الجمعي ، ويهدف إلى تفسير هذا السلوك ، وتلك المظاهر المادية للقانون تبعاً لما تنطوي عليه من معان خفية ، بغية الكشف عن الحقيقة الكاملة للقانون في علاقته بالمتغيرات الاجتماعية التي تعمل على نحو ما في صيرورته، وفي وجوده على هذا النمط ، إلا أنه يختلف في كثير من الحدود عن التحليل القانوني للمعايير والأعراف، وكذلك عن فقه القانون وفلسفته ، فليس ثمة انسجام في أسلوب التفكير، أو طريقة البحث بين العلماء في ميدان فقه القانون وعلم الاجتماع ؛ لأن القانون يمثل في نظر علماء الاجتماع ميداناً عملياً تطبيقياً ، ولأن القانونيين يعتبرون ميدان علم الاجتماع ميداناً نظرياً بحتاً ، والحقيقة أن كلا الميدانين مرتبط أحدهما بالآخر ارتباطاً وثيقاً، وهو مكمل للثاني ، حيث يمكن تطبيق علم الاجتماع لدراسة النظام القانوني الذي يحفظ النظام العام في المجتمع ، وحيث يدرس رجل القانون ـ الذي يتجه وجهة اجتماعية ـ القوانين كضابط اجتماعي ذي ميزات خاصة في الدولة،وعلم الاجتماع القانوني يهتم بوصف العديد من الاتجاهات المعنية بالعلاقات الموجودة بين القانون ، والحقائق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والنفسية .

ويعد علم الاجتماع القانوني من أهم ميادين علم الاجتماع؛ التي تحظى في العصر الحديث بعناية فائقة لدى كثير من القانونيين والاجتماعيين على حد سواء.

ك ـ علم اجتماع المعرفة :

يمكن اعتبار علم اجتماع المعرفة بحثاً في صحة التراكيب الفكرية السائدة في المجتمع ، مع اهتمام خاص بتفسيرها وربطها بالمعلومات؛ التي توصل إليها علماء الاجتماع بطريقة التجربة، وعلى أساس ربطها بالظروف والمتغيرات الاجتماعية .

وإن ما يجعله قريباً من موضوع نظرية المعرفة كونه يهتم بتحليل العلاقات الوظيفية المتبادلة بين التراكيب والعمليات الاجتماعية والعلمية ، وأنماط الحياة الفكرية؛ بما في ذلك أشكال المعرفة أو الطريقة التي يتشكل بها نسق التفكير عن طريق الوقائع الاجتماعية، والتفاعلات الحاصلة ما بين المتغيرات الاجتماعية في البنية الاجتماعية .

ومن الناحية التاريخية يبدو أن (ابن خلدون) كان أول مفكر بشر بعلم اجتماع المعرفة؛ لأن علم العمران كما أسماه ليس إلا علماً يستطيع المؤرخ وعالم الاجتماع بوساطته أن يفرق بين الغث والثمين من الأخبار ، بعد أن يدرس طبائع العمران البشري والحضارات ، وما كان يكتنفها من ظروف طبيعية وحياتية واجتماعية .

ويمكننا في العصر الحاضر اعتبار جملة أمور يتحدد بها علم اجتماع المعرفة، منها الموضوعية الصرفة ، واستبعاد كل العناصر القيمية والمعيارية ، وكذلك الأفكار الأنطولوجية والميتافيزيقية؛ التي لا دليل واقعي على صحتها؛ لأن علم اجتماع المعرفة — إذا أردناه علماً بالمعنى الصحيح — يجب أن يقوم على البحث العلمي السليم، والتقصي الدقيق لمسائله .

وقد صنف ((كارل مانهايم)) التفكير في ثلاثة نماذج أولها ((الفكر الواقعي)) وهو فكر أو تفكير متوافق مع الصدق ، ويعمل وفق معاييره التي تسود في مجتمع معين، فهو تفكير يعبر عن الصدق والحقيقة كما يصورها الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه المفكر ، وثاني هذه النماذج هو ((التفكير الأديولوجي)) وهو نوع من التفكير يتعلق بالجماعات المحافظة في المجتمع ، أنه تفكير غير واقعي؛ لأن غايته ليست الوصول للصدق أو الحقيقة بل تعطيل التغير في المجتمع . والنموذج الثالث هو ((التفكير اليوتوبي)) أو الخيالي ، ويتسم بعدم إمكانية تطبيق برنامجه على البناء الاجتماعي ، إنه في الحقيقة صورة متخيلة لمستقبل مرغوب ، لكنه غير متحقق ، وليس بالإمكان تحقيقه . والنمطان الأخيران لا يتفقان مع الواقع ، مع أنهما يقفان على طرفي نقيض .

إن علم اجتماع المعرفة يهتم أولاً وآخراً بالحياة الفكرية للمعرفة الإنسانية؛ التي تتباين من مجتمع للآخر ، وفي المجتمع الواحد عبر العصور بأسس التفكير المنطقية ، من خلال دراسته للتحولات الاجتماعية التي تعزز تلك المعارف والأسس ، حيث تتشابك المعرفة الإنسانية بالمعرفة العلمية ، ولقد أوضح كثير من علماء الاجتماع أن المعرفة العلمية والإنسانية ترتبط بالنمط التحليلي للحوادث الطبيعية والاجتماعية .

ولما كانت المعرفة الإنسانية تتوزع على المنطق والفلسفة (ومنها فلسفة العلم ونظرية المعرفة) وكذلك علم الاجتماع ، ولأن المنطق من وجهة نظر علم اجتماع المعرفة ليس إلا طريقة أو طريقاً في التحليل ، والفلسفة ليست إلا النظرة الشمولية للكون والمجتمع، ولما كان كلاهما يرتبط ـــ ولا بد له من ذلك ـــ بجذور اجتماعية ، فإن أي تحليل وظيفي أو بنائي للمجتمع لا بد له من الأخذ بعين الاعتبار التحولات الاجتماعية التي تسود في المرحلة المعينة ، وقد ساد هذا النمط من التحليل الاجتماعي في علم اجتماع المعرفة في المجتمعات الاشتراكية والرأسمالية سواء بسواء ، ولكن بوظائف متباينة؛ تختص بالشباب، مما يترك فجوة في القاعدة السكانية الأصلية ، واستطالة في القاعدة السكانية التي جاؤوا إليها، ومن هذه الزاوية وغيرها نجد لعلم الاجتماع وشائج مع علم السكان، فكل تقدم يحرزه أحدهما ، وكل نتيجة يتوصل إليها تعطي للآخر دعماً ، وتزيد من مستويات فهمه للظاهرة المطروحة أياً كانت .

علاقة الإحصاء بعلم الاجتماع [1]:

علم الإحصاء هو جملة الأساليب الرياضية المتبعة لمعاملة البيانات المتوصل إليها عن طريق العد والقياس ، كما يدل على هذه البيانات نفسها ، وأبسط صور هذه الأساليب الإحصائية أسلوب الإحصاءات الوصفية؛ الذي ينتج مقاييس تلخيصية مثل المتوسطات، وثمة أساليب إحصائية تعنى بتحديد مدى تمثيل العينة وغير ذلك؛ لذا فالإحصاء علم ، لكنه يدرس الأفراد في المجتمع باعتبارهم وحدات رياضية ، ويعنى

---

[1] محمد صفوح الأخرس ، علم الاجتماع ص٢٧ـ ٢٨ .

بتمثيل الوقائع الحيوية بجداول وخطوط بيانية، ويعتمد في ذلك على الأساس الرقمي ، ويهتم بالناحية الكمية من ظاهرة ما، ولتكن الهجرة أو النزوح بصورها في تعدادات هي البيانات الإحصائية ، وهي غير كافية بذاتها؛ لأنها تشكل جملة من المعلومات، وهي بحاجة إلى درس وتحليل وتفسير المعلومات العددية المتعلقة بالجماعات الاجتماعية، أما علاقته بعلم الاجتماع فمن زاوية وحدة الموضوع ألا وهو الإنسان ، إلا أنه يختلف ويتمايز من جهة معالجته للموضوع ذاته ، فهو ينهج طريق القياس بقصد كشف لون وألوان التحرك الإنساني أو الوجود البشري على نحو معين؛ معتمداً لغة الأرقام أساساً في عمله .

الفصل الرابع

الظواهر الاجتماعية

قبل البدء بالتعريف للظواهر الاجتماعية التي هي موضوع دراسة علم الاجتماع، علينا أن نسلّط الضوء على أنواعها، مما يعفينا من الالتباسات أو الغموض، من جهة ، ويساعدنا عن التمييز عن غيرها من الظواهر من جهة أخرى .

أنواع الظواهر: هناك نوعان من الظواهر:

النوع الأول : ظواهر تختص بالإنسان ، وهذا ما نسميه بالظواهر الإنسانية ، وإذا كان من الصحيح أنها خاصة بالإنسان ، إلا أن البعض منها ليست اجتماعية، ومثال على ذلك أن كل فرد في أي مجتمع يشرب وينام ويأكل ويفكر ، فإذا كانت هذه الوظائف جميعها اجتماعية ، فإن علم الاجتماع لا يكون موضوعاً خاصاً بذاته ، ولاختلطت موضوعاته ومجالات بحثه بعلم النفس وعلم البيولوجيا [1].

ولتفسير ذلك نذكر أن الظواهر الإنسانية المتعلقة بالإنسان تشتمل على ثلاث ظواهر فيزيولوجية ونفسية واجتماعية .

فالأولى تختص بالعمليات والوظائف التي تشكل الأفراد من حيث الجسم واللون والأكل والشرب والتوالد والنمو ... وهي تدخل في مجال علم الحياة، وللتمييز بينها وبين الظواهر الاجتماعية ، فإنها لا تعدو سوى حاجة بيولوجية .

أما الثانية — الظواهر الاجتماعية هي طريقة ، فالناس جميعهم يقومون بعملية الأكل والشرب — حاجة بيولوجية — بينما طريقة الأكل والشرب هي من الظواهر الاجتماعية ، والناس يختلفون في طريقة المأكل ، فبعضهم يأكل على مقعد ، والبعض الآخر يفترش الأرض . وهذا يعني أن الاختلاف في العادات الاجتماعية التي تتعلق باستساغة الأكل وكيفية استهلاكه لا تحددها أي ناحية بيولوجية ، وإنما هي ظواهر

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مصدر سابق ص٣٠ .

اجتماعية ، أما الظواهر النفسية التي تختص بالإنسان من حيث هو فرد حي مفكر ، وهي تتعلق بعمليات التفكير والإدراك في الفرد مثل الضحك والبكاء والإحساس بالجوع والشعور بالألم ، وهي تدخل مجال علم النفس ، وهي كذلك ظواهر فردية؛ لأن الأفراد يقومون بها منفصلين الواحد عن الآخر ، كما لا تختلف من مجتمع لآخر، وليس مصدرها المجتمع .

ويظهر الفرق بين الظواهر الاجتماعية والظواهر الفردية ، عندما يتظاهر الأفراد أو يجتمعون؛ فإنهم يقومون بأعمال همجية — ظواهر اجتماعية — فإذا انفضّ الجميع، وكفّت العوامل الاجتماعية عن التأثير فينا ، فإن العواطف التي مرت بشعورنا ، والأعمال الهمجية التي قمنا بها ونحن مجتمعون تبدو لنا غريبة ، بل قد نستنكرها ونستبعد أن يحصل ذلك منا . إنه إذاً الحماس الذي يوجده الاجتماع والنفسية التي تسيطر على الجماهير، وهي التي تنتج من تفاعل أفكار وآراء الأفراد مجتمعين ، وهي التي تقودهم على تلك الأعمال بشكل لا شعوري .

فالظواهر أو التصورات الجمعية إنما ترجم لنا الطريقة التي يفكر بها الكل الاجتماعي ، ومن ثم يتمايز الوعي الجمعي عن الوعي الفردي إزاء الموقف الموضوعي من العالم ، والظواهر الاجتماعية هي التي يشعر الفرد بموجبها أن كيانه متوقف على معيشته مع غيره في مجتمع معين ، فسلوكه وتصرفاته مبنية على القواعد والنظم التي اقتضاها المجتمع لنفسه ، ففي كل مجتمع يوجد طائفة معينة الظواهر تتميز جوهرياً عن الظواهر التي تدرسها علوم الطبيعة ، كما تتميز عن الظواهر التي يدرسها علم النفس .

النوع الثاني : ظواهر غير إنسانية، وهي التي تختص بالعالم المادي — أي ظواهر طبيعية — فهي تنقسم إلى ظواهر فيزيقية، وهي التي تتعلق بالعالم المادي من كثافة وحجم وثقل .

وظواهر كيمائية، وهي التي تتعلق بالتفاعلات الموجودة بين العناصر إذا أضيف بعضها إلى بعض تحت ظروف خاصة .

وظواهر كونية، وهي تتعلق بحركات الإجرام السماوية والأرضية والشمس والقمر .

إن هذه الظواهر الطبيعية بعيدة كل البعد عن الظواهر الاجتماعية ، ونذكر بخصوص ذلك سببين رئيسين يؤكدان هذا البعد :

أولاً : أنها لا تتعلق بالإنسان ، وثانياً: هي ظواهر عامة بالنسبة للعالم، ولا تختلف من مجتمع إلى آخر [1] .

تعريف الظواهر الاجتماعية : هناك عدة تعاريف مضمونها : هي عملية الشمول والانتشار في مجتمع معين . إن أهم ما يميز الظاهرة الاجتماعية أنها عامة بالنسبة لمجتمع معين سواء أكان هذا المجتمع صغيراً أم كبيراً .

عرّفها رينيه مونييه ((إنها المظهر المتحد في الأفكار وفي طريقة الحياة الذي ينشأ عن الناس مجتمعين)).

وعرّفها إميل دور كهايم ((أنها عبارة عن نماذج من العمل والتفكير والإحساس التي تسود مجتمعاً من المجتمعات، ويجد الأفراد أنفسهم مجبرين على اتباعها في عملهم وتفكيرهم ، بل وهي تفرض على إحساسهم)) .

وعرفها محمد صفوح الأخرس : ((هي سلوك عام مجاله بيئة الجماعة ، مستنبط من معاييرها، وناتج من تفاعل أفرادها في علاقاتهم الاجتماعية))[2].

وعرّفها السيد محمد البدوي: ((إن المجتمع طائفة من الناس يخضعون لسلطة واحدة وتجمع بينهم تقاليد وعادات ونظم واحدة . هذه التقاليد والنظم هي ما يطلق عليها اسم : الظواهر الاجتماعية)).

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مصدر سابق ص٢٩ .

[2] محمد صفوح الأخرس ، مصدر سابق ص١٧ .

ويرى السيد محمد البدوي ((أن الظواهر الاجتماعية هي توافق في طرق التفكير والشعور والعادات؛ يؤدي إلى نظم وقواعد دينية وخلقية وتشريعية تتلاءم مع طبيعة المجتمع))[1].

والتوافق في الظواهر الاجتماعية يخضع لعاملين : عامل الزمان، وعامل المكان .

أما التوافق في الزمان فهو وحدة التقاليد ، فالأجيال السابقة تورث الأجيال اللاحقة عاداتها وطرق تفكيرها . وليست التربية في مجموعها إلا الطريقة التي يلقن بها الكبار الذين عاشوا في المجتمع، وانطبعوا بطابعه ، إلى الصغار الذين لم يألفوا بعد حياة المجتمع ، وهنا لا بد من التأكيد بأن التقاليد لا تمنع التطور ، كما أن التطور لا يقضي على التقاليد ، هذان العاملان الأساسيان في حياة المجتمعات ، وتحقيق الانسجام بينهما؛ هو الذي يحقق للمجتمع الاستقرار والنمو ، وفقدان التوازن من خلال أن يطغى أحدهما على الآخر ، ـــ التقاليد على التطور ، أو التطور على التقاليد ـــ فإن ذلك إيذاناً بانحلال المجتمع وزواله . وإن أي مجتمع يتخلى عن تقاليده مندفعاً باتجاه ما هو جديد فقط؛ لأنه جديد ليس إلا ، أو العكس التمسك بالتقاليد دون الأخذ بروح العصر ومقتضياته بشكل واع ، فإنه محكوم عليه بالتأخر والانحطاط . وهذا ما يؤكد أن المجتمع كي نحافظ على استمراريته بشكل متماسك لا بد من تحقيق التوازن ما بين التقاليد والتطور .

أما التوافق في المكان، فيظهر لنا في وحدة اللهجات واختيار الملبس والذوق في تأسيس المسكن، واتباع قواعد خاصة، والتعلق بأفكار وآراء متسلطة، كل ذلك يتحدد في نطاق دوائر معينة، أو مسافات معينة من الأرض .

وكما أن الاتفاق في الزمان؛ أي: وحدة التقاليد غير مطلق ، فكذلك الاتفاق في المكان فهو دائماً في مدّ وجزر ، فقد لا يتعدى مدى اصطلاحات نطاق القرية ، وقد تعم إقليماً بأكمله ، كما أن هناك اصطلاحاً يتفق عليها جميع سكان الأمة .

---

[1] السيد محمد بدوي ، مصدر سابق ص٢١٧ .

فالتوافق سواء أكان في الزمان أو المكان أم فيهما معاً ، معناه توافق بين أفراد المجتمع الواحد واختلاف من مجتمع إلى آخر [1].

سمات الظواهر الاجتماعية :

تتسم الظواهر الاجتماعية بسمات أساسية، نجملها بما يلي[2]:

أ ــ الظاهرة الاجتماعية خارجية :

إن الظاهرة الاجتماعية لا تأتي الفرد من تلقاء نفسه ، وإنما يستمدها من خارجه ، إنها من صنع المجتمع ، وتتولد تلك الظاهرة من تلقاء نفسها كلما اجتمع الناس معاً في مجتمع واحد، وتشاركوا أو تعاونوا وتبادلوا آراءهم، واتفقت وجهات نظرهم ، وترابطت وتشابكت مصالحهم [3].

إن هذه السمة للظاهرة الاجتماعية تقودنا إلى خاصتين لها من حيث العلاقة الزمنية:

الأولى : سابقة في الوجود على وجود الفرد :

فعادات الزواج التي تتبع في بلدنا ، إنما نأخذها من سلفنا ونجري عليها ، فهي إذاً حقائق اجتماعية توجد في المجتمع ، وكذلك المثل الأخلاقية ومعايير الخير والشر والنظم القضائية والسياسية والاقتصادية ، سابقة لوجود الفرد ، ويأتي الفرد على هذا المجتمع فيتلقفها منه عن طريق التنشئة الاجتماعية .

الثانية : متأخرة في الوجود عن وجود الفرد :

يموت الفرد وتبقى الطقوس والعقائد في المجتمع، أي: لا تزول بزواله، بل يبقى أعضاء المجتمع يمارسون ذلك، وهكذا يذهب الأديب، وتظل اللغة .

---

(1) السيد محمد بدوي ، مصدر سابق ص٢١٠ .

(2) محمد صفوح الأخرس ، مصدر سابق ص ١٨ .

(3) حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مصدر سابق ص٣٦ .

إن الحوادث الاجتماعية تتصف بالاستمرار ، باعتبارها قائمة على أرض المجتمع قياماً مستمراً ، وتبقى فيه ما دام هذا المجتمع قائماً ، ومن هذا المنظور فإن للظاهرة الاجتماعية وجوداً سابقاً ، وهي تدوم وتبقى على الرغم من فناء الفرد، وتنتقل من جيل لآخر متجسّدة في هيئات ونظم وقواعد أخلاقية ودينية [1].

ب ــ الظاهرة الاجتماعية ذات قوة آمرة قاهرة :

إن ما يسنُّه المجتمع من معايير وقيم ، تؤطر الفرد أن يكون مجبراً على الأخذ بها، ومن يحاول من الأفراد الخروج على تلك القيم والمعايير ، فإن مقاومة عنيفة يلقاها الفرد من مجتمعه ، وهذه المقاومة تتسم بأشكال متعددة، قد تأخذ الجزاء المادي أو التحقير والإزدراء الاجتماعي . وهكذا نجد أن القوانين الاجتماعية تحمل في طياتها قوة الأمر حين تلزم الفرد باتباعها ، وقوة القهر حين ترغمه ، إنها آمرة (في حالة الإيجاب) وقاهرة (في حالة السلب) [2].

ج ــ الظاهرة الاجتماعية نوعية [3]:

تعتبر الظاهرة الاجتماعية القاسم المشترك لجميع أفراد المجتمع ، فعيد الجلاء يشترك فيه جميع المواطنين ، واستنكار الجريمة يعم سائر سكان الأحياء . إلا أن صفة العمومية هذه لا تقتصر على الحادث الاجتماعي. فالحوادث النفسية عامة أيضاً ، إذا كانت الذاكرة حادثة فردية ، إلا أنها نجدها عند جميع الأفراد ، وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول: إن صفة العموم ليست خاصة بالظواهر الاجتماعية . إلا أن عموم هذه الظواهر يختلف عن عموم الحادثة النفسية والفيزيولوجية ... ذلك لأن الحادثة الفزديـة تتم بأكملها في الفرد أو الجسد الواحد ، أما الظاهرة الاجتماعية فهي لا تنشأ كاملة

---

(1) محمد صفوح الأخرس ، مصدر سابق ص١٩ .

(2) محمد صفوح الأخرس ، مصدر سابق ص٢٠ .

(3) محمد صفوح الأخرس ، مصدر سابق ص٢٢ .

في نفس الفرد، وتتكرر عن بقية الأفراد، بل تنشأ في المجموع بوصفه شيئاً واحداً ذا شخصية خاصة .

د ـــ الظاهرة الاجتماعية ذات جاذبية :

إن الأفراد لا يخصصون المعايير المجتمع لكونها تمارس عليها ضغطاً خارجياً فحسب ، بل لأنهم يشعرون من داخل أنفسهم بانجذاب نحوها ، وهذه الجاذبية هي التي تؤدي بالأفراد إلى صياغة أحكام الظواهر الاجتماعية بشكل عقود يلزمون أنفسهم بنصوصها، ويخضعون لها عن طيب خاطر ، وهذا ما يتضح في عضوية النوادي والمؤسسات الأخرى ، يقول بوكلي : ((لا توجد جماعة على الوجه الصحيح إذا وجد أفراد يفكر أحدهم بالآخر)).

هـ ـــ الظاهرة الاجتماعية نسبية :

تمتاز الظاهرة الاجتماعية بأنها نسبية، فهي تمثل فترة تاريخية من حياة المجتمع ، وهي مادة التراث التاريخي وما تحتويه من عرف وعادات وتقاليد ، وتنتقل من جيل إلى جيل، ولا تتغير بتغير الأفراد، ومع ذلك فالظاهرة الاجتماعية ليست جامدة ، بل باقية في شيء من المرونة يسمح بالتطور، فمثلاً ظاهرة وظائف العائلة تطورت وانتقلت من مراحلها البدائية إلى النظام الأمي والأبوي ، كما تطورت معها وظائفها الأساسية، ولم يعد الآن من اختصاص العائلة القوانين والاقتصاد ، وأصبحت وظائف العائلة تنحصر في تنظيم الزواج ، واستمرار الجنس البشري ، وتكاثره ، وتأمين الاستقرار النفسي لأفراد العائلة والتنشئة الاجتماعية للأطفال .

أن هذا الثبات النسبي للظاهرة الاجتماعية يرتبط بالإضافة إلى عنصري الزمان والمكان بالأفراد أنفسهم داخل المجتمع الواحد، فدرجة تحمس أفراد المجتمع لظاهرة ما مثلاً ليس واحداً بينهم... وبما أن المتغيرات الثلاثة غير ثابتة ، فالظاهرة الاجتماعية تبقى متطورة، وتحافظ على نسبيتها .

و ــ الظاهرة الاجتماعية وحدة لا تتجزأ :

تمتاز الظاهرة الاجتماعية بأنها مترابطة متشابكة مع غيرها من الظواهر، ويؤثر بعضها في بعض ، فالظاهرة الاجتماعية لا تعمل منفردة أو منعزلة . فمثلاً نجد أن الظاهرة الاقتصادية من حيث الدخل تؤثر على الأسرة من حيث مستوى المعيشة ... كما تؤثر الحالة الاقتصادية في ظاهرة الدين ، كلما كانت جيدة زاد عدد الحجاج والعكس صحيح ، كذلك يؤثر الدين في الحالة الاقتصادية ، فمثلاً للدين تأثير كبير في القوة الشرائية على بعض السلع ، ففي البلاد الإسلامية من يحرم لحم الخنزير والخمر فتقل شعارها . وعليه فإن عالم الاجتماع لا يستطيع أن يدرس ظاهرة اجتماعية معينة إلا في ضوء الظواهر الاجتماعية [1].

ز ــ الظاهرة الاجتماعية تتسم بالعمومية :

إن المقصود بالعمومية أن جميع أفراد المجتمع وسائر هيئاته وشرائحه تأخذ بنظام الظاهرة الاجتماعية. فالناس في المجتمع الواحد يتكلمون لغة واحدة وإن اختلفت لهجاتها ، كما يتفق الناي على الزي ، وعلى ما يفضلون وما لا يفضلون ... وقد يقصد بالعمومية الانتشار؛ إذ تنتشر مثلاً الظاهرة الاجتماعية في نماذج اجتماعية كانتشار ظاهرة الانتحار في الأسر المفككة في مجتمعات مختلفة ، كما قد تنتشر الظاهرة في عدد من المجتمعات التي تتشابه ظروفها الطبيعية ... وهذا كلما زاد تكرار الظواهر الاجتماعية كلما كان ذلك دليلاً على قوة الاندماج في الحياة المشتركة، وتعبيراً واضحاً على الخضوع لسلطة المجتمع .

ح ــ الظاهرة الاجتماعية تتصف بأنها إنسانية :

هذا ما يجعلها مختلفة عن الظواهر التي تدرسها العلوم الطبيعية ، وهي إنسانية: أي: يتميز بها المجتمع الإنساني دون المجتمع الحيواني على أن يخرج من نطاق البحث الاجتماعي ما يتعلق بالنواحي البيولوجية مثل الأكل والشرب، والانتقال من مكان

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مصدر سابق ص٤٠ .

لآخر ، وما يتعلق بالنواحي النفسية مثل الشعور بالألم والتفكير والتخيل، وهـذه إذا كانت إنسانية، وهي كذلك إلا أنها تخرج بطبيعتها عن الظواهر الاجتماعية .

والظواهر الاجتماعية ليست وراثية وإنما مكتسبة ، ويكتسبها الفرد خلال معيشته مع أقرانه في المجتمع ، وتختلف الظواهر الاجتماعية من زمان إلى زمان ومن مجتمع إلى مجتمع آخر [1]،حيث تتعرض الظواهر الاجتماعية إلى عمليات هدم وبناء ، وإعادة بناء ، فبعض الظواهر تفنى وتنقرض، وتصبح مجرد ذكرى للتندر (مثل لبس الرجال للطربوش الأحمر) وبعضها الآخر يتعدل، وبعضها يبقى كما هو [2] .

الظواهر والنظم الاجتماعية:

اعتقد بعض علماء الاجتماع أن الفرق ليس كبيراً بين الظواهر والنماذج الاجتماعية من جهة وبين النظم والبنى الاجتماعية أخرى ، مما دعا بعض من أولئك العلماء لتعريف علم الاجتماع بأنه ((علم دراسة النظم الاجتماعية)) . ولكن لا بد من التأكيد أنه رغم العلاقة الوثيقة التي تجمع الظواهر الاجتماعية والنظم الاجتماعية، فإنه هناك اختلافات جوهرية، ويلاحظ ذلك عندما نستخدم إحداها وحدة للتحليل في بحث معين دون الأخرى [3] .

كما يرى بعض الباحثين في علم الاجتماع منهم د. حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، أن الفارق ليس كبيراً بين هذه الألفاظ: الظواهر ، الوقائع ، النظم ، الأنماط الاجتماعية ، لاسيما إذا علمنا أن هذه الألفاظ ، يختلف استعمالها من بلد لآخر.

فالإنكليز والإيطاليون يستعملون كلمة ظواهر phenomenes .

أما الفرنسيون فإنهم يستخدمون كلمة وقائع faits .

---

(1) حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مصدر سابق ص٣٥.

(2) مجد الدين عمر خيري خمش ، علم الاجتماع الموضوع والمنهج ـــ عمان دار مجدلاوي للنشر ١٩٩٩ طبعة أولى ص٦٨ .

(3) محمد صقوح الأخرس ، مرجع سابق ص١٦ .

والأمريكيون يستخدمون كلمة أنماط pattrens أما كلمة نظـــام فلـــها معـــنى خاص. نستنتج من ذلك أن الألفاظ ظواهر ووقائع وأنماط تستخدم في المعنى نفسه في الأمور الاجتماعية. ومع ذلك فلفظة ظاهرة كما يتبين من اشتقاقها تدل على النظـــر للوقائع الاجتماعية من الخارج، أو من ناحية الملاحظة. وأما لفظ النظام الاجتمـــاعي فيدل على الواقعة أو الظاهرة الاجتماعية إذا نظر إليها من ناحيـــة التـــشريع الـــذي يحددها[1]. ونستطيع أن نفرق بين هذه الألفاظ بالمثال التالي :

إذا أجرينا إحصائيات في مجتمع ما عن حالات الزواج أو الطلاق ، واســـتنتجنا من ذلك أن هذه النسبة مرتفعة أو منخفضة ، فإننا هنا نتكلم عن واقعـــة أو ظـــاهرة أسرية ، ولكننا إذا تكلمنا عن طقوس الزواج وكيف تتم ، وكيف تجـــري حـــالات الطلاق والقوانين التي تخضع لها؛ فإننا هنا نتحدث عن النظام الأسري .

إن النظام الاجتماعي كالعائلة والاقتصاد والتعليم يتركب من مجموعة متشابكة من السلوك الجمعي والعرف والقانون ، تحيط بوظيفة أو أكثر من الوظائف الحيويـــة الهامة في نظر الجماعة، فمثلاً الثأر عند عشائر البدو في سورية يشكل نظاماً اجتماعيـــاً كاملاً... وكذلك وظيفة هامة من وظائف الدفاع الاجتماعي؛ التي تعمل على تحقيـــق الأمن والاستقرار بين العشيرة الواحدة من جهة وأفراد العشائر الأخرى مـــن جهـــة أخرى .

إن النظام الاجتماعي في هذا المفهوم ، يختلف عن البنية الاجتماعية التي تعـــني نمط العلاقات الثانية نسبياً في أي جانب من جوانب الحياة الاجتماعية ، سواء أكـــان ذلك النمط مقنناً بشكل رسمي أم متعارفاً عليه بشكل آخر . ومن هذا التعريف يمكن الحديث عن البنية الاقتصادية ، والسياسية ، والتعليمية .. كما يمكن الحـــديث عـــن التنشئة الاجتماعية العامة لهذا المجتمع كنتاج كلي لهذه البنى الفرعية .

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مصدر سابق ص٤١.

وبضوء ما سبق يمكن أن نفهم البنية الاجتماعية على أنها ذلك النمط من العلاقات الثابتة نسبياً بين مجموعة متداخلة من المراكز والأدوار الاجتماعية؛ بغية أداء وظيفة، أو وظائف معينة.

من خلال هذا الفهم لمعنى البنية ، نخلص إلى أن البنية التعليمية ، مثلاً تشمل نمط العلاقات التي تربط بين مراحل التعليم المختلفة ، وبشكل خاص التعليم الرسمي منها الذي يتحدد عادة بأنظمة ثابتة، وقواعد مرعية ، يقوم على شؤونها أشخاص يحتلون مراكز في تلك البنية ، لهم أدوار متعارف عليها ، وكل ذلك بغية أداء الوظائف الأساسية للتعليم ، الاقتصادية منها والاجتماعية والتربوية والإنسانية .

أما الظواهر الاجتماعية فهي سلوك عام مجاله بيئة الجماعة، مستنبط من معاييرها، وناتج من تفاعل أفرادها في علاقاتهم الاجتماعية [1].

وأخيراً إذا ما قمنا بالتفريق بين النظم والروابط الاجتماعية. نذكر أننا ننتمي إلى روابط لا إلى نظم . مثال إذا نظرنا إلى معهد أو كلية لهيئة من العميد والأساتذة والموظفين والطلبة، فإننا ننظر إلى رابطة، وإذا نظرنا إليها كأداة للتعليم فهي واحدة من النظم السائدة. ومع ذلك فالفارق ليس كبيراً بين الظواهر والوقائع الاجتماعية من جهة والنظم الاجتماعية من جهة أخرى [2].

تقسيم وتصنيف الظواهر الاجتماعية [3]:

مما سبق يتبين لنا أن الظواهر الاجتماعية هي الوسائل التي اصطلح عليها الناس أو قبولها ليعيشوا معيشة جمعية. ولكن الظواهر الاجتماعية ليست كلها من نوع واحد. فمنها ما يتعلق بالمجتمع كالفرق الدينية seas والأحزاب السياسية والنقابات العمالية. ومنها ما يتعلق بالعمليات الاجتماعية كأداء الشعائر والتعاقد والعمل .

---

[1] محمد صفوح الأخرس ، مرجع سابق ص١٧.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ص٤٢.

[3] للتفصيل العودة إلى د.حسين عبد الحميد أحمد رشوان ص٤٢ ـ ٤٧ ميادين علم الاجتماع ومناهج البحث العلمي.

ولكي نوضح ذلك يمكن الاستعانة بنتائج علم البيولوجيا ، وذلك من زاوية تطبيق منهج مماثل، وترتيب معلوماتنا داخل إطار متشابه، فنحن نميز بالنسبة للكائنات الحية بين الأعضاء organs ، والوظائف function ، ولكل جزء من أجزاء الجسم الحي شكله الخاص، ونشاطه الخاص . وتركيب الأجزاء يختلف، ووظائفها أيضاً تختلف؛ ولهذا فإننا نميز بين علم التشريح أو علم الأشكال morphology وهو دراسة الأعضاء، وبين علم الفسيولوجيا، وهو علم وظائف الأعضاء .

ونفس هذا التقسيم ينطبق كذلك على دراسة المجتمعات . فهناك أعضاء أو عناصر لجسم المجتمع، وهي ما نسميها بالوحدات أو الطوائف الاجتماعية lo groupement sociauz social groups وهناك أنواع التسلط أو العمليات أو الوظائف التي تمارسها هذه الوحدات أو الطوائف، ونستطيع أن نسميها بالتصرفات الجمعية هناك إذاً الوحدات الاجتماعية أو دراسة الأعضاء من ناحية ، والتصرفات الفسيولوجيا الاجتماعية، أو دراسة الوظائف من ناحية أخرى.

ولنبدأ أولاً بأنواع الوحدات الاجتماعية :

أولاً : الوحدات الاجتماعية : ما من مجتمع في الحاضر أو الماضي ، متحضر أو متوحش إلا ويتألف من مجموعات groups وتقسيمات فرعية sub ــ groups ، إذ ليس هناك مجتمع بسيط ، بل وحتى القبائل التي نسميها ((متوحشة)) فإنها وحدات مركبة ، فهي منقسمة إلى مجموعات صغيرة نسميها أسراً أو عشائر.

ونحن نستطيع أن نشاهد مجموعات كثيرة العدد من المجموعات والتقسيمات الصغيرة مختلفة الأنواع : فالأسر ، والقوى ، والمناطق ، والمدن ، والأقاليم ، والدول، والطوائف المهنية، والفرق الدينية ، والجمعيات ، كل هذه مجموعات أو أجزاء يختلط بعضها ببعض ويتداخل بعضها في بعض .

ولا شك أننا نستطيع أن نجمع هذه الحالات الخاصة في أقسام كبيرة، ونستطيع أن نميز منها : الجماعات البيولوجية ، الجماعات الجغرافية ، الجماعات الاجتماعية .

(أ) الجماعات البيولوجية :

وهي كل جماعة يشترك أفرادها في صفة طبيعية تربط بينهم ، مثال ذلك الأسرة التي تتألف من أقارب يربط بينهم دم واحد ، ويترتب على ذلك حقوق وواجبات كل عضو من أعضائها لا تتعدى نطاق الأسرة ، فهذه الجماعة تقوم إذاً على صلة الدم .

وهناك تقسيمات داخل نطاق الجماعة البيولوجية منها مثلاً ما يتعلق بالجنس أو السن، ففي كل مجتمع يكون كل جنس على حدة ، ولا يتفق الذكور والنساء في معظم العادات والآراء التي تسيطر عليهم ، وتختلف طباع وأمزجة كل فريق ، فالمجموعة الجنسية إذاً لها حياتها الخاصة ، ويتبين هذا بوضوح في المجتمعات البدائية . هناك فصل تام ، بل هوة عميقة بين الذكور والإناث ، فلكل جنس أعماله وشعائره .

كذلك هناك وحدة السن ، فتقارب الأفراد في السن، وانتماؤهم إلى جيل واحد يجعل منهم مجموعة على حدة لها آراؤها ومصالحها ، وقد يضطدمون من أجل هذه الآراء والمصالح مع المجموعات؛ التي تنتمي إلى أجيال أخرى .

(ب) التجمعات الجغرافية :

تقوم هذه المجموعات على أساس وحدة الإقامة والاستقرار في مكان واحد، حتى ولو لم يكن بين الأقارب. وينشأ عن ذلك عدد من الصلات والعلاقات المتبادلة، فلا تلبث أن تولد مجتمعات جديدة تقوم على أساس الجوار . ومن هنا تحل رابطة الأرض Gus solis محل رابطة الدم Gus sanguinis. هذه التجمعات الإقليمية كثيرة ومتعددة، فمنها: القبائل ، والقرى ، والمدن ، والدول.

والقرية هي أبسط هذه المجتمعات التي تقوم على وحدة الإقليم ، وهناك مظاهر كثيرة للعواطف المشتركة التي تنشأ عن حياة الجوار .

والمدن أو البلدان تعد أيضاً مجتمعات إقليمية . ولكل مدينة روحها وطابعها الخاص بها، كما أنها تختلف حسب ما تؤديه من وظائف داخل نطاق المجتمع العام . فهناك مدن تعتبر مراكز للدفاع والحماية ضد الغارات التي تأتي من الخارج ، وهناك

مراكز الإنتاج، ، وهناك مراكز الاتصال بين أجزاء القطر المختلفة ، كما أن هناك مراكز العبادة ، كما تختلف المدن من حيث أحجامها ، إذ منها الصغير ومنها الكبير .

(ج) التجمعات الاجتماعية:

وهي تقوم على الاشتراك في العمل أو الوظيفة. وهذه التجمعات تتكون من أفراد يلعبون في الحياة دوراً واحداً، أو يسعون وراء غاية واحدة دون أن يكونوا حتماً أقارباً أو جيراناً ، بل قد يكون أفرادها متفرقين في أنحاء مختلفة من العالم ، ومن هنا تقوم وحدتهم على عامل اجتماعي ، وتسمى هذه المجتمعات بالتجمعات الاجتماعية .

ومثال ذلك المذهب الديني والهيئة ، وتتنوع هذه التجمعات التي تقوم على الاشتراك في العمل أو الوظيفة في أشكال لا حصر لها ، وتشهد بذلك المفردات الكثيرة التي تفيض منها اللغة، ومنها : مجتمع societ رابطة association ، اتحاد union ، ائتلاف confederation عصبة ligue ، تحالف coalition ، مؤامرة conguration ، دائرة cercle مجمع ماسوني loge . وفد هيئة delegation ... إلخ . ونحن نستطيع أن ندخل كثيراً من هذه الأشكال بطبقة قد يكون فيها شيء من التعسف في واحد من قسمين كبيرين : وحدة المركز الاجتماعي، ووحدة الوظيفة الاجتماعية .

أما وحدة المركز الاجتماعي فتظهر فيما يعرف بالطبقات الاجتماعية ، فلا يخلو مجتمع ما مهما كان في طور البداوة من نوع من التدرج بين أفراده ، وهناك غير فروق السن والجنس فروق أخرى بين الطوائف في الثروة والامتيازات، ونابعة عن التفرقة في الحقوق والواجبات ، فلكل شخص حالته condition ، أو مركزه situation .

ويتخذ المجتمع في العادة شكلاً هرمياً؛ حين توضع طوائفه المختلفة بعضها فوق بعض .

وهناك من الفروق ما ترجع إلى الرتبة أو إلى الوظيفة أو إلى ألقاب الشرف والحسب . ولكل طبقة قوانينها وعاداتها واصطلاحاتها ولغتها، كما أنها تقوم بدور تختص به بل يفرض عليها .

وقد تقوم التفرقة على أساس وحدة العمل أو الوظيفة ، ومن الطبيعي أن تكون لكل طائفة وظائفها ، ومن هذه الوظائف ما يخدم الدين . ومنها ما يرجع إلى نوع العمل ، ومنها ما يكون لغرض اللهو أو الاستجمام .

وكلما تطور المجتمع من الشكل البسيط إلى الشكل المركب كلما تشابكت علاقات الفرد مع كثير من هذه الطوائف. فالفرد في مجتمعنا الحديث لا ينتمي فقط إلى أسرته أو بلدته ، بل يرتبط أيضاً بمجتمعات أخرى كثيرة من شاكلة هذه التجمعات .

ثانياً : التصرفات الإنسانية :

تنصرف تصرفات أي كائن حي في الأفكار والأفعال ، فهناك من ناحية العواطف والأفكار ، ومن ناحية أخرى الأفعال والحركات ، هناك ما يعتقده الناس وما يشعرون به حين يعيشون في جماعة وهناك ما يفعلونه .

وإذا كنا نريد أن نضع تصنيفاً لهذه الأفكار والأفعال ، فعلينا أن نرتبها بحسب الغايات التي يظن أنها تهدف إليها، ومن المسلم به أن الناس يتصرفون بغية الوصول إلى بعض الغايات، وأن لهم حاجات يستعينون بالفكر والعمل على إرضائها وإشباعها .

وهذه الحاجات تنقسم إلى ثلاثة أنواع: اقتصادية وسياسية وروحية.

أما الحالات الاقتصادية فهي التي تتصل بالماديات، وتعبر عن رغبات الناس نحو الأشياء، كالصناعة والفن... ونستطيع أن نطلق على هذا النشاط اسماً شاملاً فنسميه: حياة الإنتاج.

أما الحاجات السياسية فهي المتصلة بالحياة الجمعية، وتعبر عن رغبات الناس، نحو الناس، واللغة، والقوانين هي وسائل إرضاء هذه الجماعات. ونستطيع أن نطلق على هذا النشاط اسم: حياة الاتصال.

أما الحاجات الروحية فهي المتصلة بالعاطفة الدينية، وتعبر عن رغبات الناس نحو الآلهة، والدين والسحر هما الوسيلتان اللتان يحاول الإنسان بهما أن يشبع هذه الرغبة. ونستطيع أن نطلق على هذا النشاط اسم: حياة العبادة.

نستطيع إذاً أن نرتب كل ما يعتقده الناس، ويفعلونه في المجتمع تحت هذه المعاني الثلاثة :الإنتاج ـــ الاتصال ـــ العبادة .

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الخامس

الاتجاهات المحافظة والجديدة في علم الاجتماع المعاصر

توجد عدة اتجاهات نظرية في علم الاجتماع المعاصر ، يمكن جمعها تحت فئة الاتجاهات المحافظة، وهي: البنائية الوظيفية ، والنزعة الأمريقية، والوضعية الجديدة .

الاتجاهات البنائية الوظيفية :

تشغل الاتجاهات البنائية الوظيفية حيزاً كبيراً في الفكر السوسيولوجي الحديث والمعاصر، حيث إنه يمكن القول تقريباً بأنها تكاد تكون الإطار التنظيري الأساسي للنظام الاجتماعي الرأسمالي المعاصر .

ـ التعريف بالاتجاهات البنائية الوظيفية ونشأتها :

لا يشكل الفكر السوسيولوجي الوظيفي خطاً مطرداً نامياً ، نحو بناء عمل نظري ، وإنما يمكن القول بأن الاتجاهات الوظيفية في جملتها تعبر عن نموذج دراسي تم اشتقاقه عند استخدام المماثلة بين المجتمعات الإنسانية والكائنات البشرية ، وهو يركز على دوافع الفاعل ـ الإنسان ـ في الموقف . وهو يعد نموذجاً ذاتياً؛ إذ يفهم السلوك في نطاق معناه الذاتي عند الفاعل [1] .

فالأفراد من وجهة نظر البنائيين الوظيفيين يمارسون أنواعاً شتى من الأفعال ، وأثناء أدائهم يتبادلون العلاقات فيما بينهم ، وإذا رئي أنه من الضروري المحافظة على هذه العلاقات الاجتماعية؛ فلا بد لهم من وجود أنواع أخرى من النشاطات الجزئية التي تكون هادفة إلى الحفاظ على الكل، وهذا هو المعنى التقريبي المتفق عليه . وبإيجاز شديد ترجع تسمية هذه الاتجاهات إلى استخدامها لمفهومها البناء والوظيفة في فهم المجتمع، وتحليله من خلال مقارنته وتشبيهه بالكائن العضوي ، ولا بد من التأكيد أن هذين المفهومين ـ البناء ـ الوظيفة هما الأساسيان، ويعدّان العمود الفقري للاتجاه .

---

[1] عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ، عالم المعرفة العدد ٤٤ ص١٥٦ .

أ ـــ يقصد بالبناء الاجتماعي مجموعة العلاقات الاجتماعية المتباينة؛ التي تتكامل وتتسق من خلال الأدوار الاجتماعية .

ب ـــ ويقصد بالوظيفة الاجتماعية ذلك الدور؛ الذي يسهم به الجزء في الكل .

ج ـــ وأما التعريفات الأخرى التي قدر للباحثين في هذه الاتجاهات أن ينشروها فهي كثيرة ، لكن أهمها : الشروط البنائية المسبقة ، والشروط الوظيفية المسبقة، والشروط الوظيفية ، والوظيفية الواضحة ، والكامنة ، والمعوقة ، والميسرة . ويقصد بالشروط البنائية: حالات بنائية ، سابقة في وجودها لوجود أية وحدة اجتماعية . أما الضرورات الوظيفية فيعنون بها جملة الوظائف التي يتوقف على وجودها المسبق ظهور أية وحدة اجتماعية أخرى تؤدي وظيفة ... والوظيفة المعوقة، أو الميسرة هي تلك الوظائف التي تحقق نتائج سلبية أو إيجابية في المجتمع [1] .

وأما عن بعض الأبعاد التاريخية لنشأة هذه الاتجاهات ، منذ كانت رواد علم الاجتماع في القرن التاسع عشر مثل أوغست كونت وهربرت سبنسر متأثرين بأوجه التشابه التي لاحظوها بين الكائنات البيولوجية الحية وبين الحياة الاجتماعية ، وقد اتجه"هربرت سبنسر " بصفة خاصة إلى الإعلان عن مبدئه المعروف بمبدأ المماثلة العضوية ، أي إلى تشبيه المجتمع بالكائن الحي [2].

والواقع أن هذه المماثلة العضوية ، بالإضافة إلى الكثير من المسلمات الفلسفة الرومانسية تشكل الأساس الفكري والفلسفي للاتجاه البنائي الوظيفي . ومما يرتبط بذلك ارتباطاً مركزياً فكرة ((النسق)) بوصفه مركباً من العناصر؛ التي ترتبط بعضها بالبعض الآخر بشكل مستقر ومستمر عبر الزمان.

---

(1) عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ، عالم المعرفة العدد ٤٤ ص١٥٣ .

(2) محمود عودة ، أسس علم الاجتماع ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ـــ بيروت ص٩٠ .

لقد فهم الجسم الإنساني بوصفه (نسقاً) يتكون من عدد من الأعضاء المترابطة والمتفاعلة القلب والمخ والأطراف وغير ذلك ، وكل من هذه الأعضاء يؤدي وظيفة أو أكثر أساسية من أجل بقاء الكائن الحي، أو بقاء النوع الذي ينتمي إليه هذا الكائن الحي .

إن الأعضاء تمثل إذاً بنيات أو تركيبات تواجه بوساطتها الكائن الحي، ومتطلبات البقاء، فالقلب مثلاً هو بناء يؤدي وظائف متعددة تواجه متطلبات استمرار الكائن في الوجود، وغير ذلك من الأعضاء يقوم بوظائف معينة؛ لكنها جميعاً تتساند وتتكامل وتتفاعل من أجل استمرار بقاء الكائن ككل ، ومن ثم فمن أي خلل يصيب بناء منها يؤثر على الأبنية الأخرى .

لقد فهم علماء الاجتماع الوظيفيون النظم الاجتماعية بوصفها مماثلة للكائنات العضوية، على أساس أن تلك البنيات الاجتماعية تشبع وتحقق المتطلبات الضرورية اللازمة لبقاء المجتمع واستمراره، ويصنف هؤلاء العلماء النظم الاجتماعية في ضوء الوظائف الرئيسية التي تؤديها ، فالنظم الاقتصادية تؤدي وظائف الإنتاج والتوزيع، والأسرة تؤدي وظائف الإنتاج البشري والتوالد والتنشئة الاجتماعية ، أما النظام السياسي فيقوم بحماية المواطنين من الاعتداءات الأجنبية ، وتؤدي النظم التعليمية وظيفة نقل الميراث الثقافي من جيل إلى جيل . والخلاصة إذاً أن النظم الاجتماعية تؤدي دائماً وظائف إيجابية، ومن ثم لا يمكن الاستغناء عنها، ولا يمكن تصور حياة اجتماعية بدون أسرة أو دولة أو نظام ديني أو تعليمي ، ولأن هذا الاتجاه يفهم المجتمع في ضوء البنيات التي يتكون منها، والوظائف التي تؤديها، هذه البنيات فإنه يعرف بالاتجاه البنائي الوظيفي ، ولأهمية هذا الاتجاه في علم الاجتماع، وخاصة في الخمسينيات من القرن الماضي ، يدفعنا إلى فحص بعض الدعائم الأساسية بشيء من التفصيل منها.

أولاً : العلاقة بين الفرد والمجتمع : يستجيب الأفراد في التصور الوظيفي لمتطلبات مجتمعهم، كما أنهم يستطيعون التغيير، غير أن هذا التغيير يتم بالطريقة التي يرسمها المجتمع لهم ويحددها ، والمجتمع بالنسبة للاتجاه الوظيفي هو العنصر الفاعل في التاريخ ودور الأفراد يتسم بالتبعية والسلبية ... إن الأفراد بالنسبة للاتجاه الوظيفي هم مجرد أدوات للمجتمع وملكيات خاصة له . وإن هذه المسلمة تمتد إلى فكر " أميل دور كهايم" في كتابيه " قواعد المنهج " و" تقسيم العمل الاجتماعي " حيث يحوي كتاب "قواعد المنهج" تمييزاً بين كل من التفسير السببي وبين التفسير الوظيفي لظاهرات المجتمع .

لقد تأثرت الوظيفية في العشرينيات والثلاثينيات من القرن المنصرم بجهود اثنين من الأنتربولجيين هما " راد كليف براون " و" برونسلاف مالينوفسكي " ، حيث إن الأول تأثر بمدرسه دور كهايم، واستخدم المماثلة البيولوجية؛ لكي يوضح وظيفة كل عنصر من عناصر البناء في المحافظة على البناء الكلي وتطوره ، وفي الوقت نفسه تجاهل المصاحبات الوظيفية لبعض العناصر الخاصة المحددة ، المفضية إلى تباين بعض مكونات بناءات معينة ، وإن هذا التمييز هو الذي جعل " مالينوفسكي " يميز نموذجه الوظيفي عن الآخرين [1] .

ثانياً : مفهوم النسق الاجتماعي :

إن هذا المفهوم من المفهومات المركزية في الاتجاه الوظيفي، والنسق الاجتماعي هو نسق متوازن (غير متصارع)، أو هو يتجه باستمرار نحو التوازن والتعادل ... إن هذا النموذج التوازني يمثل عنصراً أساسياً من عناصر التطور الوظيفي للمجتمع .

والسمة الثانية للنسق هو سمة التحديد؛ بمعنى أنه يمكن تحديد العناصر الداخلة والمكونة للنسق وتمييزها عن تلك العناصر الخارجة عنها ، فبجانب المحافظة على توازن النسق ينبغي أن تكون المحافظة على تحديده أو تغييره تدريجياً وببطء ...

---

[1] عبد الباسط عبد المعطي ، مصدر سابق ص١٥٦.

وتعني السمة الثالثة ـــ الترابط ـــ أن جميع عناصر النسق الاجتماعي ترتبط ببعضها بعض بحيث إنه إذا طرأ تغير على عنصر واحد من هذه العناصر، فإن على جميع العناصر الأخرى أن تتغير استجابة لذلك .

إن الفكرة الوظيفية عن النسق الاجتماعي تنهض على أساس ما يعرف بالمماثلة العضوية ، فالمجتمع يماثل الكائن العضوي، ومن ثم فهو مكون من أعضاء أو عناصر وأنساق فرعية متفاعلة ومتداخلة ومعتمدة بعضها على بعض؛ في توازن وتناغم وانسجام وأداء وظيفي متبادل، شأنها شأن الأجهزة التي تكون الكائن العضوي [1] .

ثالثاً: مفهوم الوظيفة :

يرى الوظيفيون أن جميع أجزاء النسق الاجتماعي أو عناصره إما وظيفية أو لا وظيفية، ومثال على ذلك القلب الإنساني يؤدي وظيفة إيجابية بالنسبة للجسد ولكافة الأعضاء الأخرى المكونة له ، ولكن قصوراً في القلب هو مسألة لا وظيفية ، فالقلب المريض لا يسهم فقط في هذه الحالة في بقاء الكائن ، بل هو قد يهدد وظائف الأعضاء الأخرى، وقد يهدد حياة الكائن ذاتها .

ويحاول الاتجاه الوظيفي أن يطبق هذا الفهم على المجتمع، فالمهتمون بالمشكلات الاجتماعية من هذا الاتجاه يفهمون الجريمة بوصفها خللاً وظيفياً في المجتمع خطيرة ومدمرة، وقد تحطم النسق كله في أقصى حالاتها حدة وانتشاراً. وفي الوقت ذاته فإن لها وظائف إيجابية تؤديها ، حيث فهم الجريمة بوصفها تؤدي وظائف إيجابية، تتمثل في تدعيم وتقوية النظام الأخلاقي ، وذلك حين تضطرنا الجريمة في حال وقوعها إلى إدراك أهمية القوانين والقواعد التي تم انتهاكها .

يميز الوظيفيون بين الوظائف الكامنة والوظائف الظاهرة ، فالاستخدامات الاجتماعية قد لا تكون دائماً واضحة الأهداف ، أما الوظائف الظاهرة فهي الأنشطة والممارسات التي تلعب أدواراً معروفة، وتستخدما أهدافاً واضحة، وتخدم أغراضاً

---

[1] محمود عودة ، مصدر سابق ص٩٣ .

اجتماعية جلية ومتصورة، تؤكد فهم الاتجاه الوظيفي للطبيعة الإنسانية بوصفها قابلة للتشكيل بالضرورات الاجتماعية ، كما أنه يفهم المجتمع بوصفه مماثلاً للكائن الحي ، إنه نسق من الفعل والتفاعل يتسم بالتوازن، والتحديد، والاعتماد المتبادل .

وفي مطلع القرن العشرين اهتم عالم الاجتماع اهتماماً متزايداً بالفكرة المجردة للأنظمة الاجتماعية هذه الفكرة؛ التي لم تنظر إلى المجتمعات البشرية نظرة ضيقة، بل نظرت إليها نظرة شمولية عامة ، وقد اعتمد العالم الاجتماعي تالكوت بارسونز هذا الأسلوب الدراسي في جميع بحوثه وتحليلاته الاجتماعية ، وفي إحدى نظرياته التي طرحها عام ١٩٤٤ ذكر بارسونز بأن الأسلوب الوظيفي يزداد تبلوراً وعلمية عندما يستطيع ربط العناصر البنائية لعلم الاجتماع . وبدون التحليل الوظيفي يلجأ المحلل الاجتماعي إلى إعطاء انطباع جامد عن الأنظمة الاجتماعية — إذاً الأسلوب الوظيفي هو الأسلوب الوحيد الذي يستطع معرفة وتشخيص المعايير التي يستطيع قياس أهمية المتغيرات والعمليات الاجتماعية، وتحديد علاقة بعضها مع بعض داخل النظام الاجتماعي؛ الذي هو نظام حي وديناميي، لكن بارسونز وصف أسلوبه الوظيفي هذا بالأسلوب الغائي الذي يختلف عن الأسلوب الفائي الذي اتبعه علماء الاجتماع في القرن التاسع عشر؛ من حيث درجة موضوعيته، وخلوه من التناقض والجدل، وبالأسلوب الغائي يعني بارسونز دراسة العلاقة بين الواسطة والغاية ، فالنشاطات والظروف الاجتماعية قد تساعد على تطوير ونمو النظام الاجتماعي، أو قد تقف موقفاً معاكساً لتطوره ونموه . لكن الوظيفة البنائية تتميز بالمزايا التالية حسب آراء بارسونز :

١ — قيامها بتثبيت الحدود بين النظام الاجتماعي والأنظمة الأخرى كالنظام الثقافي، والبيولوجي .

٢ — قدرتها على وضع الحدود التحريدية والتاريخية بين الوحدات البنائية الرئيسية للنظام الاجتماعي، مع التأكيد على العلاقات الأخلاقية بين هذه الوحدات .

٣ ـــ اهتمامها المتزايد بالظروف والعوامل؛ التي تساعد على استقرار وتكامل وفاعلية النظام الاجتماعي المطلوب دراسته [1]. إن الاتجاهات الوظيفية تدخل في جميع هذه الصفات، ومن أهم هذه الاتجاهات، وأكثرها تأثيراً فكرة الضرورات الوظيفية، هذه الفكرة التي تشير إلى أربع مشاكل أساسية تكمن في النظام الاجتماعي، وتواجه جميع الأنظمة الاجتماعية ؛ لذا ينبغي على المجتمعات مواجهتها بصورة فعالة وحازمة، أما الضرورات الوظيفية الأربع فهي :

١ ـــ قابلية النظام على تكييف نفسه للأنظمة الأخرى، وللبيئة الطبيعية التي توجد فيها .

٢ ـــ تحقيق الأهداف الأساسية للنظام .

٣ ـــ قابليته على تحقيق الوحدة بين أعضائه .

٤ ـــ قدرته على المحافظة على الاستقرار والانسجام .

التفاعلية الرمزية:

ارتبطت بعالم الاجتماع الأمريكي " جورج هربرت ميد " والتي أخذ يطورها ، والواقع أن التفاعلية الرمزية نظرية محدودة النطاق، أي أنها ترتبط بموقف معين من مواقف الحياة الاجتماعية، ولا تسعى إلى فهم المجتمع ككل ، أو هي ليست نظرية عامة في المجتمع ، بقدر ما هي نظرية في التنشئة الاجتماعية ، وعلى أي حال فإن هذه النظرية تستند إلى مجموعة من المفاهيم الأساسية، وهي الرموز والمعنى والتوقعات والسلوك والأدوار والتفاعل .

(أ) **الرموز والمعنى** : ينطلق (جورج ميد) من مسلمة أساسية مؤداها أن الإنسان ، شأنه شأن الأنواع الحيوانية، وهو كائن نشط وفعال ، فإن جميع الأنواع الحيوانية تصدر حركات وإشارات وأصواتاً في استجابتها لبعضها بعض ، إلا أن النوع الإنساني فقط هو الذي سرعان ما يحول تعبيرات الوجه، أو الإشارات إلى رموز

---

[1] عبد الهادي الجوهري ، قاموس علم الاجتماع ، مرجع سابق ص٢٠٨ ـــ ٢٠٩ .

وأصوات تنطوي على معنى . وتكتسب الرموز أهميتها، وتصبح ذات دلالة حينما تكتسب المعنى نفسه لدى مستقبلها ، المعنى نفسه الذي كان في ذهن مرسلها أو صاحبها ، بأسلوب آخر حينما يصبح للرمز معنىً مشتركاً، فهي تصبح في هذه الحالة رموزاً اجتماعية تكتسب من خلال التفاعل الاجتماعي مع الآخرين . ولكي يصبح الإنسان إنساناً؛ فإنه لا بد أن يمتلك القدرة على التفكير التي هي نتيجة لسياق لغوي. إن الإنسانية إذاً هي ظاهرة اجتماعية، والناس هم كائنات اجتماعية أساساً ، وإنسانيتهم نتاج للتفاعل الاجتماعي الرمزي مع الآخرين .

(ب) **التوقعات والسلوك:** إن المجتمع هو في نهاية الأمر حجم معين من التفاعلات التي تجري بين أعضائه، وهو يتكون من جماعات يرتبط الأفراد من خلالها ببعضهم بعض، بالإضافة إلى العلاقات التي تربط بين هذه الجماعات ذاتها كجماعات. ويتم تنظيم السلوك داخل الجماعات وتنسيقه من خلال التوقعات ، فالناس من خلال التفاعل يتعلمون أن يتصرفوا بالطريقة التي يتوقعها الآخرون منهم .. ومن هنا فإن أنماط العلاقات بين الناس وجماعاتهم تشكل البنية الاجتماعية، وتتجلى طبيعة المجتمع في أنه جماع للتوقعات المتبادلة والسلوك الذي ينجز هذه التوقعات [1] .

الأدوار والتفاعل:

يؤدي المجتمع مهامه، ويستمر في البقاء بسبب قدرة الناس على استخدام السلوك الرمزي ، ومن أهم النتائج المترتبة على هذه الحقيقة ما يسمى بالوعي الذاتي . فالطفل الإنساني يصبح واعياً بذاته كنتيجة لخبرته باللغة وتعامله معها ... ثم يتعلم فيما بعد ما يتوقعه الآخرون من سلوكه ، وبمرور الوقت يكتسب هو ذاته توقعات مشابهة بالنسبة للآخرين ، إن مجموعات التوقعات المرتبطة بسلوك أشخاص معينين تسمى أدواراً والأدوار هذه هي بمثابة انعكاس عضوية جماعة معينة .

وتشكل الأدوار المعممة (الأب ـــ الأم ـــ المدرس) الثقافة .

---

[1] محمود عودة ـــ مصدر سابق ص٩٧ .

إن المجتمع إذاً في ضوء النظرية التفاعلية الرمزية هو شبكة معقدة من الأفعال الفردية والتفاعلات بين الأفراد ، وإن جميع هذه الأفراد والتفاعلات منظمة ومراقبة ومدفوعة بالعضوية الجماعية بما يترتب عليها من أدوار وتوقعات أدوار . ويستمر المجتمع في أداء مهامه وفي البقاء بسبب التنشئة الاجتماعية للناس حتى يصبحوا قادرين على مواجهة التوقعات ، هذه العملية التي تبدأ من الميلاد ، ذلك لأن الأفراد يعتمدون على بعضهم بعض في المنافع والخدمات الضرورية لبقائهم .

٣ ـــ **نظرية التبادل** : إنها نظرية حديثة ، إذا لم نقل أنها في طور التكوين والتطوير ، وسنقدم بعضاً من ملامحها الأساسية، وهي :

١ ـــ الطبيعة الإنسانية .

٢ ـــ طبيعة المجتمع .

٣ ـــ كيف يؤدي المجتمع وظائفه .

١ ـــ **الطبيعة الإنسانية:** يتصرف الإنسان بشكل منطقي وعقلاني في سعيه لبلوغ الأهداف التي حددها لنفسه ، ولما كان السعي وراء تحقيق هذه الأهداف يتم في وسط اجتماعي ... ويصبح السلوك بهذا المعنى سلوكاً اجتماعياً، ويتخذ السلوك غالباً شكل التبادل، ذلك لأن المصادر الاجتماعية والنفسية موجودة لدى الآخرين ، ومن ثم فإننا نتبادل النقود بالسلع والعمل بالنقود ... بمعنى أننا نتبادل الدعم العاطفي والانفعالي.

٢ـــ **طبيعة المجتمع:** إن الحقيقة ينبغي أن يبحث عنها في ((الفرد)) فالمجتمع ما هو في نهاية الأمر إلا مجموعة الأفراد ومجموعة التبادلات التي تتم بينهم . هذه التبادلات التي تتخذ بمرور الوقت شكل التنظيمات الاجتماعية المعقدة كالجيوش والجامعات .. ولذلك فإن أصحاب نظرية التبادل يتجهون على تركيز بحوثهم في مجال التنظيمات الاجتماعية المعقدة.

٣ ــ كيف يؤدي المجتمع وظائفه : إن عملية التبادل هي عملية مواءمة وتوافق ، مشاركة في القيم والمعاني، والناس وفقاً لهذه النظرية ينبغي أن يأخذوا من الآخرين ما يمكنهم الحصول عليه في إطار علاقة معينة؛ من خلال إعطاء هؤلاء الآخرين ما يطلبونه، وهم قادرون على مكافأة وعقاب بعضهم بعض، وحتى يستطيعوا أن يحققوا التكيف والملائمة؛ فإنهم يجدون أنفسهم في مواقف اجتماعية تبادلية ، تبادل السلع والخدمات والدعم العاطفي والانفعالي [١] .

٢ ــ الوضعية الجديدة:

تكاد الوضعية أن تصل بجذورها إلى الفكر اليوناني، ومع تطورها في القرنين التاسع عشر والعشرين أضحت تشكل ملامح اتجاه يعتمد على معطيات التجربة... وعندما استخدمت العضوية في علم الاجتماع تعني التركيز على ما هو قائم .. ويتصور الوضعيون الجدد أن مناهج العلم الطبيعي التي حققت نجاحات ملموسة تعدّ مناسبة لدراسة الظاهرات الاجتماعية، وهو ما حاول ((أوغست كونت)) أن يبرهن عليه .

وتجدر الإشارة إلى أنه ثمة أسماء معروفة أسهمت في نمو الاتجاه الوضعي الجديد مثال "جورج لندبرج "؛ الذي اعتبر العلم وسيلة أساسية لحل التناقضات، وتحقيق التوازن، وركز في هذا الصدد على السلوك والتفاعل بين البشر بوصفهما محركين ومصدرين للطاقة التي تحدث النقلات في الظاهرات . ومن ناحية أخرى حاول أن يمزج النزعة الكمية بالسلوكية، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن الشعور والدوافع والقيم معوقات لنمو العلم الاجتماعي، وعلى الباحث ألا يأخذ أي موقف ، أو يصدر أي حكم قيمي على الواقع [٢] .

---

[١] محمود عودة ــ مصدر سابق ص٩٩ .

[٢] عبد الباسط عبد المعطي ــ مصدر سابق ص١٨٧ .

ويلاحظ أن الوضعية بكل أنواعها تجريبية أو منطقية؛ أنها علمياً تركّز قصارى جهدها في وصف الواقع المعطى والمحسوس ، وصفاً كمياً يعنى بسلوك الإنسان دونما اهتمام واضح بتفسيره ، إنها الوضعية ببساطة تقضي بقبول عباراتنا الوصفية البسيطة التي نعبر بها عما هو قائم ، ونسلم بأن هذا هو كل ما يمكن معرفته ، وهذا ما يشير إليه الفيلسوف جلنر إلى أن الوضعية الجديدة ، أو ثقافة العبث واللاإنسانية تلمح إلى قول يقضي بأن العالم هو دائماً على نحو ما يتراءى لنا ، فمثلاً الوضعية عبر جهودها ركزت على استئصال كل تفكير ميتافيزيقي، وحددت أسساً منهجية اعتبرتها كافية في تحقيق أهدافها ، حتى أنها أعلنت عن موت الميتافيزيقا، وإفلاس أسسها، والدخول بدون رجعة في عصر الوضعية . وهذا الحكم الذي أصدرته الوضعية في حقيقة الأمر نابع من داخل الوضعية نفسها، فهو يعبر عما اعتقدت أنها فعلته ، ولكن إذا نظرنا إلى الأمور كما هي في حقيقتها لا كما نريدها أن تكون ، وهذه النظرة قادرة على البرهنة على تهافت حكم الوضعية بشأن إعلانها عن إفلاس الميتافيزيقا ، بل سنثبت تحليل النتائج التي انتهت إليها الوضعية أنها ظلت غارقة في التأملات الميتافيزيقية لا تقل خطراً عن خطر الفكر اللاهوتي الذي حاربته ، وأن هذه النتائج تجعلنا نقتنع اقتناعاً مؤسساً على حجم قاطعة بأن الوضعية لا تصلح، ولا يمكن أن تصلح بأن تكون منهجاً علمياً يستوعب كل الحقائق الاجتماعية ، وإنها ظلت ولا تزال تمارس نشاطاً عدائياً ضد العلم والتفكير العلمي ، وانتهت إلى تشويه الكثير من الحقائق الاجتماعية التي تفلت أو تتجاوز المقاييس التي حددتها الوضعية لضبطها [1] .

وأما الملاحظة الثانية فهي تأتي من إيقاعات الوضعية الجديدة الرباعية الحركة: السلوكية والنفعية والتكميم[2] والحسية؛ التي تعبر وبوضوح عن قيم المشروع الرأسمالي.

---

[1] محمد محمد امزيان ـ منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، سلسلة الرسائل الجامعية هيرندن ـ فرجينيا ـ الولايات المتحدة الأمريكية (٤) ١٩٩١ طبعة أولى ص٧٧ .

[2] يقصد به التعبير الكمي عن أبعاد الظاهرات الاجتماعية متغيراتها وعملياتها ومصاحباتها ، وذلك باستخدام العد والقياس، واستخدام الأساليب الإحصائية، والنماذج الرياضية .

أما الملاحظة الثالثة فهي ذات صبغة منهجية تكشف لنا عن الوضعية الجديدة تخلط ـــ وبشكل سافر ـــ مسألة العلاقة بين الموضوع التجريبي والتصميم المنهجي من جهة وبين مسألة العلاقة بين الحسي والعقلي في المعرفة السوسيولوجية من جهة أخرى .. وهكذا نجد أن الوضعية الجديدة تنظر في الأشياء كما هي، وتهتم بها وصفاً، وتدركها إدراكاً حسياً جزئياً، معزولاً عن سياقه التاريخي... وكأنها نهاية التاريخ الاجتماعي للإنسان ومجتمعه .

٣ ـــ الاتجاه الأمبريقي :

إن ما يبرز تناولنا لهذا الاتجاه هو التأكيد على أن (الأمبريقية) في نشأتها، ومسيرة ارتباطها بالمشروع الرأسمالي، وعلاقات باحثيها بأصحاب الأعمال؛ تكاد تفصح عن نفسها بوصفها أيديولوجية.. ويبدو من تحليل الإطار الفكري لهذا الاتجاه أنه تأثر إلى حد واضح بالدافعية وبالوضعية الجديدة والبرجماتية، أو الفلسفة الذرائعية فقط أخذت من الدافعية أسبقية الوعي، والحافز الفكري للفرد والجماعة على وجوده الواقعي، وأخذت من الوضعية الجديدة مسألة التركيز والتحدد بالوقائع بوصفها أجمل من النظريات كما ذهب ((كلود برنار)) في كتابه ((الطب التجريبي)) . ومع أن مسألة الارتباط بالوقائع أساسية في أي علم؛ إلا أن التوجه الأمبريقي نحوها يبدو توجهاً مكتسباً برداء ((المثالية الذاتية)) التي تفرغ هذه الوقائع من كل محتوى عياني، ذلك لأن التعامل مع الوقائع في التحليل الأخير يقوم على الفصل الصارم والمصطنع بين العام والنوعي الخاص، دون وضع أي نوع من العلاقة بينهما في الاعتبار .

القضايا الأساسية للاتجاه الأمبريقي :

أفضل مَنْ عرضها " رايت ميلز " وتتخلص هذه الملامح بما يلي :

١ ـــ إن علم الاجتماع يمكن له أن ينمو ويتطور إذا ما ركز الباحثون فيه على أجزاء من الواقع.

٢ — يرى الأمريكي أن تبنى فلسفات علوم الطبيعة، وإعادة صوغها بما يتلاءم مع دراسة الوقائع الاجتماعية؛ يمكن أن تزود علم الاجتماع ببرنامج ونظام عمل.

٣ — يكاد ((رايت ميلز)) يلخص المسلك العام للبحث الأمريكي في إشارته السهلة العميقة إلى أن الأمريكيين ينهجون تقريباً المنهج نفسه.

ويضيف ((ميلز)) الذي وسمه الأمريكيـة التجريبيـة في كتابـه (الخيـال السوسيولوجي) أن المسعى الذي يراه الإفريقيون مهمة لعلم الاجتماع يتجسد في قول واحد من أنصار هذه المدرسة (بول لازرسفيلد) الذي يسرى فيـه أن علـى علـم الاجتماع أن يقوم بدور كاشف الطريق أمام أفواج باحثي العلوم الاجتماعية، حيـث يقوم بدور الوسيط بين فيلسوف المجتمع المراقب المنفرد ، وبين الباحثين الأمريكيين ... وخلاصة ملامح هذا الاتجاه أنه يرفض أهمية النظرية للبحث؛ لأن الأفكار يجب أن تأتي من الخبرة ومن الدراسات السابقة، وبعد هذا يمكن أن تتشكل النظريـات في ضـوء معطيات الخبرة، وأنه يجعل مهمة البحث السوسيولوجي آتيـة ومـشروطة بالوقـائع المعاصرة؛ بدعوى أنه يمكن الإحاطة بها منهجياً وتفصيلياً على نحو أوفى . وإنـه تهـتم بالأساليب الإحصائية التي في شكلها ودلالاتها القول الفصل.

وأخيراً يجب التخصص في فروع سوسيولوجية؛ حيث ينمو الباحث، و ينمـو معه تخصصه ، أن يتحول علم الاجتماع إلى علوم فرعية ، علم اجتمـاع التنظـيم ، وعلم اجتماع المصنع.

وأخيراً إن الاستخلاصات التي يمكن أن تشير إليها بوضـوح بالنـسبة لهـذه الاتجاهات الثلاثة الوظيفية والوضعية و الأمريكية؛ أنها أخلت بالوظيفة العلميـة لعلـم الاجتماع فلم تتطور فكراً نظرياً ، ولم تسهم في صوغ قوانين لحركة المجتمع . وأمـا الوظيفة الاجتماعية للعلم فقد تمثلت في الوقوف مع النظام القائم والدفاع عنه، وتبرير وجوده، وحشد الجهود العلمية لتدعيم منطقيته وأفضليته للإنسان. وبالتالي وقفت أمام كل تغير، وهذا ما جعل هذه الاتجاهات تلتبس سمة الاتجاهات المحافظة .

الماركسية الجديدة وعلم الاجتماع :

بالرغم من إغفال الماركسية بوصفها نظرية في المجتمع في إطار علم الاجتماع الغربي التقليدي لفترة طويلة ، إلا أن الآثار التي مارستها وما تزال تمارسها هذه النظرية على المستوى العلمي والعملي في عصرنا؛ جعلت الاستمرار في تجاهلها بمثابة وضع الرؤوس في الرمال [1]، إذ أن هذه النظرية — في حقيقة الأمر تفرز تياراً بأكمله يعرف بالتيار الراديكالي — وإن اتخذ هذا التيار الراديكالي أشكالاً متنوعة نسبياً، إلا أنه ينطلق أساساً من الرؤية الماركسية للواقع الاجتماعي ، مع العلم أن الغموض في الحدود ما بين ماركسي تقليدي وماركسي جديد؛ أصبح يشوبه الكثير من الاختلاط ، حتى أن من يصنفون على أنهم ماركسيون جدد من قبل آخرين لم يصنفوا هم أنفسهم كذلك على اعتبار أنه لا توجد نظرية نهائية تماماً ، فالواقع يتغير دوماً، وحدود المعرفة تواصل اتساعها، والأساس في أي نظرية علمية استيعابها للحقائق الجديدة، وإلا تحولت إلى بناء سكوني جامد منفصل عن الواقع. ومعنى هذا أن قدرة الماركسية على استيعاب ما يستجد لا يسم الجهود المستندة إلى إطارها بأنها جديدة [2] .

وإذا كان الماركسيون الجدد يتميزون — تعريفاً — عن الماركسيين التقليديين؛ الذين يرون أنه لم تحدث في العالم تغيرات كافية تقتضي إعادة النظر في أسس الماركسية؛ فإنه يمكن التمييز في صفوف الجديد بين رجال التنظير والفكر ماجدوف وفرانك وبين رجال الفكر والممارسة من أمثال ماوتسي تونغ وكيميل سونج . وفيما يلي بعض القضايا التي أثيرت من قبل أنصار من يعدون توجههم ماركسياً جديداً، وسنقدم الأمثلة لتسليط الضوء على أهم الملامح المميزة لهذا الاتجاه الجديد .

---

(1) محمود عودة — مرجع سابق ص ١٠٠ .

(2) عبد الباسط عبد المعطي — مرجع سابق ص ٢١٠ .

١ ــ مكان علم الاجتماع من النسق الماركسي :

إن ماركس رفض استخدام مصطلح سوسيولوجي الذي طرحه (أوغست كونت) ولم يكن هذا الرفض تقليلاً من أهمية العلم ودوره ، وغنمساً من بنائه ومضمونه وتوجهاته ووظائفه ، فضلاً على رغبته في دحض تجزئة الواقع وتفتيته من خلال علوم اجتماعية جزائية ، تهدم الصورة البنائية الكلية؛ فإن ذلك أفضى إلى طرح عدد من التساؤلات وردود الأفعال حول العلاقة بين المادية التاريخية وعلم الاجتماع ، هل تعد هي بذاتها علم الاجتماع ؟ أم ينظر إليها بوصفها إطاره النظري الذي يوجهه ؟ وفي كلتا الحالتين ما هي وظيفة علم الاجتماع العلمية والمجتمعية ؟

وجاءت الإجابة على هذه التساؤلات متباينة تصل إلى درجة التحريف من بعضها، على أن التصور الماركسي الجديد يؤكد ضرورة الاهتداء بالمادية التاريخية لقيادة البحوث السوسيولوجية، وتوجيهها موضوعاً وتصميماً ، مع الإفادة من الأساليب التقنية البحثية التي توصل إليها العلم ، مع ملاحظة ألا يمسخ علم الاجتماع إلى نوع من السيكولوجيا ، بل لا بد أن يكون علماً بنائياً له توجهات مستقبلية [1].

قضايا الطبقات الاجتماعية وأدوارها في التغيير :

الماركسيون الجدد في تناولهم لمسائل الطبقات أكدوا أن ماركس أكسب التصور العام للطبقة الاجتماعية معنى سوسيولوجيا، فتصوره ليس سكونياً ، كما أنه جعل من الطبقة مقولة تحليلية وتفسيرية لكثير من الظاهرات الاجتماعية ، وإذا كان الماركسيون الجدد قد سلموا بالإطار العام النظري والمنهجي للماركسية في تناول المسائل الطبقية ، فالبعض يرى أن ماركس نفسه لم يضع تعريفاً للطبقة ، كما أن البعض يشير إلى أن تقسيم (ماركس) للطبقات حصرها في اثنتين أساسيتين ــ المستغلة والمستقلة ــ دونما اهتمام بتفصيلات . وأما النقطة الأخيرة تتعلق بمسألة الدور الثوري للبروليتاريا، وهي مسألة أصبحت في نظر البعض بحاجة إلى إعادة نظر ،

---

[1] للتفصيل يرجى العودة إلى اتجاهات نظرية في علم الاجتماع وعبد الباسط عبد المعطي ص٢١٣ ــ ٢١٧ .

خاصة بعد الحقائق التي أفرزتها التجارب النوعية لبعض المجتمعات كالصين مثلاً، حيث اضطلع الفلاحون بدور الثوري، وليس الطبقة العاملة .

هذه أهم القضايا التي أثارها عدد من الماركسيين الجديد منهم هربرت ماركيوز وفرانز فانون وريجي ديبرى، ويشترك الثلاثة في إعادة تقويم الدور الثـوري للطبقـة العاملة.

٣ ــ الوعي بالواقع والوعي الممكن ، بين (لوكا تش) و(جولدمان)

أ ــ يشير (جولدمان) في تصويره لعلم الاجتماع إلى أنه بقدر ما يقتصر علم الاجتماع على دراسة الصور والأشكال الاجتماعية ، فإنه يعجز عن فهـم المجتمـع، وتقديمه لنا . ويرى الاثنان أن علم الاجتماع هو علـم الكليـات الاجتماعيـة ، في جوهرها ، وديناميتها ، والبناء الاجتماعي هو دائماً عملية دينامية للبناء والهدم .

ب ــ اعتبر ، لوسيان جولدمان) أن تطوير (جورج لوكـاتش) لمفهـوم الواعي الممكن هو إسهامه الأساسي في علم الاجتماع ، ويعد نقطة ارتكاز منهجيـة جدلية للبحث السوسيولوجي؛ لهذا اعتبر (جولدمان) الوعي عملية دينامية ومحافظـة في الوقت نفسه . فهي دينامية عندما يحاول الإنسان مد نشاطاته إلى العالم من حوله ، ومحافظة عندما يحاول أن يحافظ على بناءات الفكرة الداخلية .

ج ــ يرى (جولدمان) أنه من الضروري لمن يريـدون التـدخل في الحيـاة الاجتماعية ــ لإحداث التنمية مثلاً ــ أن يعرفوا أية معلومات يريدون نقلها وكيـف يمكن هذا ، وأيها سيتعرض للتحريف عند استقباله، وأيها يصعب استقباله في ظروف نوعية محددة ، وهنا يجب أن نشير أنه إذا كانت الجماعة تسعى إلى معرفة الحقيقـة ، ولكن ليس للحد الذي يتعارض مع وجودها ومصالحها .

بعد أن تمّ تقديم أمثلة توضيحية ، يمكن لنا طرح تساؤل حول ملامح الاتجـاه الماركسي الجديد هو : أي هذه الملامح يدنو من الماركسية الأصلية؛ كمـا وضـعها مؤسسوها، أو يبتعد عنها :

أولاً: معارضة النظرية البرجوازية:

وتأخذ هذه المعارضة عدة أبعاد، منها :

١ ـــ **بعد إيديولوجي** : يتمثل في أن النظريات السوسيولوجية البرجوازية تبرر الدور الإمبريالي للرأسمالية المعاصرة ، وتحاول أن تخفي تكريسها لتخلف الدول النامية، وتبعيتها لها .

٢ ـــ **بعد الكلية** : يـذهب الماركسيون المحـدثون أمثـال (لوكـاتش) و(جولدمان) إلى أنه لفهم المجتمع المعاصر يجب النظر إليـه في كليتـه ، وإن جـوهر الماركسية ليس فقط فكرة الأساس الاقتصادي ، وإنما أيضاً كونها منـهجاً للكليـة ، وتعني الكلية لديهما التفوق الشامل للكل على الجزاء .

٣ ـــ **الثورة والطبقة الاجتماعية** : عارض الماركسيون الجدد قضايا دراسـة الطبقات في الفكر البرجوازي، وانتقد وايشده دراسة الطبقات من خـلال التـدرج الاجتماعي؛ الذي يخفي الملامح الدينامية والعلاقات الكلية بين الطبقات الاجتماعيـة ... أما فيما يتعلق بمسائل الثورة، يرى بعض الماركسيين المحدثين أمثال " فـانون " أن العنف هو السبيل الوحيد للقضاء على الاستعمار .

٤ ـــ **الاقتصاد** : ومع الاعتراف بالبعد الاقتصادي الداخلي في فهم كثير مـن أبعاد البناء الكلي للمجتمع ، فإنهم أبرزوا دور النظام الاقتصادي العالمي في تكـريس تخلف الدول النامية ، وبالتالي أبرزوا قضايا التبعية بـصورها الماليـة والتكنولوجيـة والسياسية .

ثانياً: الاختلاف التفصيلي مع الماركسية التقليدية: حقيقي أو مزعوم ؟

١ ـــ ركز الماركسيون الجدد على الإمبريالية العالمية ودورهـا وأسـاليبها في التعامل مع ضحاياها ، كيف تقيدهم ؟ وكيف تهزمهم ؟ .. كما وضـحوا أسـاليب الاستعمار الجديد في التعامل مع دول العالم الثالث، وسعيه على الحفاظ علـى كبـار

الموظفين ورشوة البرجوازيات الوطنية، والتغلغل في المؤسسات العلمية والثقافية والإعلامية.

٢ ـــ اهتموا بالخصوصيات القومية ، ودور الأمة في التحرر الشامل بوصفها تجسدات لعمل القوانين النوعية للتطور الاجتماعي.

٣ ـــ وفيما يتعلق بالمسائل الطبقية، فهم يطرحون قضية نظرية مؤداها: أنه يجب النظر إلى تطور المجتمع الأوربي، مراحله ومقولاته ، بوصفها حالات استقاها ماركس من تاريخ الإنسان ، ولكن لا ينبغي أن يوضع تاريخ الإنسان في قوالب تمثلها مراحل ومقولات تطور المجتمع الأوربي . وفي هذا حاولوا إبراز دور الرأسمالية العالمية في تشويه تطور المجتمعات النامية، وإيقافها عند مراحل ما قبل الرأسمالية.. واهتموا بإبراز دور الفلاحين والبرجوازية الصغيرة في الثورة .

٤ ـــ وثمة نقاط فرعية أخرى تتعلق بجدل الاستغلال الصاعد والهابط؛ من استغلال المدن في الدول النامية للقرى ، حيث تجذب رؤوس الأموال وفائض الإنتاج والقوى البشرية من خلال الهجرة ، وتمثل هذا فيما ذهب إليه (فرانك) من سيطرة العواصم على التوابع والأطراف، سواء على مستوى المجتمع المتخلف الواحد ، أو على مستوى الدول النامية والدول المتخلفة .

القسم الثاني : الأصول العملية والمنهجية لدراسة المجتمع

الفصل الأول: المناهج العلمية لعلم الاجتماع المعاصر وأصول البحث العلمي.

الفصل الثاني : العائلة والمجتمع.

الفصل الثالث: التنشئة الاجتماعية.

الفصل الرابع : التغير الاجتماعي.

الفصل الخامس: التوجيه المهني والتنمية المجتمعية.

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الأول

المناهج العلمية لعلم الاجتماع المعاصر [1] وأصول البحث العلمي

يستعمل علماء الاجتماع الطرق المنهجية عند قيامهم بالبحوث العلمية؛ التي تستهدف كشف الحقائق، وفهم العوامل المؤثرة فيها معتمدين عليها في جمع المعلومات والحقائق؛ التي يستمدونها من المصادر العلمية كتباً أو وثائقاً وغير ذلك ، والبحث العلمي هو الدراسة الموضوعية التي يجريها الباحث في مسألة، الهدف منها الوصول إلى معرفة واقعية لمشكلة محدودة يعاني منها المجتمع والإنسان، سواء كانت هذه المشكلة تتعلق بالجانب المادي أو الحضاري [2] . والدراسة الموضوعية للجوانب الطبيعية أو الاجتماعية قد تكون متنوعة من حيث دراسة مختبرة مثلاً، أو دراسة إجرائية أو ميدانية أو مكتبية تستند على المصادر والكتب والمجلات العلمية؛ التي يستعملها الباحث في جمع الحقائق والمعلومات عن المشكلة المراد دراستها وتحليلها . ومن الأمور الهامة التي لا بدّ من الإشارة إليها أنه يجب على الباحث أن يدرك أن اختيار المنهج المستخدم ليس هدفاً في حد ذاته ، حيث لا يوجد منهج معين يتمتع بمزايا مطلقة في ذاته ، وأن نجاح الباحث في تطبيق المنهج الذي اختاره يتوقف على مدى وضوح وخصائص المنهج، وكيفية تطبيقه في ذهن الباحث، وأن يكون لديه القدرة على تحديد خطوات بحثه، وتجميع البيانات والمعلومات ووضع الفروض واختبارها باستخدام المنهج الذي اختاره. وإن استخدام الباحث واتباعه منها أو عدة مناهج في البحث الذي يقوم به يتوقف ذلك على موضوع البحث وخصائصه، ونظرة الباحث إلى المناهج المتاحة ، إذ إنه من البديهي أن العلم لا يكون علماً إلا بوضع المنهج الذي يعتمد عليه في التوصل إلى النتائج، وصياغة الحقائق والمبادئ؛ التي تكوّن هذا العلم وتميزه عن العلوم الأخرى .

---

[1] سنكتفي بالإشارة المختصرة لهذه المناهج، حيث إن هناك مادة علمية: مناهج البحث تُدرّس .

[2] إحسان محمد الحسن: الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، بيروت ـــ دار الطليعة للطباعة والنشر ص١٦.

وعادة ما يعتمد الباحث على أكثر من منهج في أبحاثه في وقت واحد [1] ، فإذا كان هدف الباحث دراسة المشكلات الاقتصادية؛ التي يعاني منها المجتمع النامي لا بد له، بالإضافة إلى اتباعه المسح الميداني التي تزوده بمعلومات صادقة عن واقع المشكلات الاقتصادية في الوقت الحاضر، ولكن ذلك لا يكفي ، بل اتباعه أيضاً المنهج التاريخي؛ الذي يمكن الباحث من الحصول على الحقائق التاريخية؛ التي تمكنه من الحصول على الحقائق التاريخية المتعلقة بالأمور والمشكلات الاقتصادية؛ التي عانت منها هذه المجتمعات سابقاً .

وأما الطرق والمناهج العلمية التي يستعملها علماء الاجتماع في بحوثهم ودراساتهم العلمية فهي عديدة ، وسنشير إلى أهمها حسب رأينا، هي :

١ ــ المنهج الوصفي .

٢ ــ المنهج التاريخي .

٣ ــ منهج المسح الميداني .

٤ ــ منهج دراسة الحالة .

٥ ــ المنهج المقارن .

٦ ــ المنهج التجريبي .

وسوف نقوم بتقديم لمحة سريعة عن كل منهج، وباختصار شديد :

١ ــ المنهج الوصفي :

يقوم المنهج الوصفي على تفسير الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها، وتوصيف العلاقات بينها بهدف الانتهاء إلى وصف دقيق متكامل للمشكلة أو الظاهرة يقوم على الحقائق المرتبطة بها . وإن من خصائص المنهج الوصفي أنه يشمل عدد من المناهج الفرعية أو الأساليب المساعدة؛ كأن يعتمد على

---

[1] أحمد عبد الله اللحلح : مصطفى محمود أبو بكر ، البحث العلمي ، مصدر سابق ١٩٨٢ ــ ص٤٢ .

الدراسة الميدانية أو التاريخية أو الحالات ، ويهتم المنهج الوصفي بدراسة الحقائق القائمة المرتبطة بالظاهرة أو المشكلة للتعرف على أبعادها، وخصائصها .

٢ ــ **المنهج التاريخي:** تختلف النظرية التاريخية عن النظرية التطورية . فالتطورية هي نظرية تهتم بدراسة الطبيعة أكثر مما تهتم بدراسة المجتمع والحضارة. بينما التاريخية تدرس تاريخ الإنسان وجهوده وإبداعاته من خلال منجزاته وحضارته ، وإن المنهج التاريخي يقوم على تتبع الظاهرة أو المشكلة في الدراسة لها منذ نشأتها، وتحديد مراحل تطورها والعوامل التي تأثرت بها، ووضعها القائم بهدف تفسير الظاهرة أو المشكلة في سياقها التاريخي، واستخلاص النتائج المرتبطة بها لتساهم في الفهم المتعمق لماضي الظواهر والمشكلات والتعرف الموضوعي لاتجاهاتها في المستقبل . ومن خصائص هذا المنهج أن الباحث يعتمد عادة على بيانات ومعلومات ترتبط بوقائع وظروف تخرج عن نطاق معايشته لها، وخاصة ما يتعلق بالجذور التاريخية للظاهرة أو المشكلة ، ويعتمد بشكل أساسي على دقة الوثائق التاريخية والبقايا والآثار ، وإن البقايا والآثار تنقسم إلى أربعة أنواع، هي :

١ ــ البقايا الجسمية.

٢ ــ الأشياء المصنوعة كأدوات الحرب والسلم .

٣ ــ التراث الاجتماعي؛ الذي انتقل من الماضي كالعادات والتقاليد والمراسيم.

٤ ــ البقايا الشفوية: التي حصل عليها الجيل الحالي عن طريق التلقين، وليس عن طريق مكتوب أو مصنوع [١].

ويقوم المنهج التاريخي على فرضية تأكيد العلاقات السببية بين الماضي والحاضر، واتجاهات الظواهر والأحداث في المستقبل [٢] . غير أن البعض من الباحثين يشكك في جدوى إمكانية اعتبار المنهج التاريخي أحد مناهج البحث العلمي ، ويقدمون الأسباب

---

[١] إحسان محمد الحسن ، مصدر سابق ص٤٢ .

[٢] أحمد عبد الله اللحلح ــ مصطفى محمود أبو بكر ، مصدر سابق ص٤٥ .

لهذا الشك منها صعوبة تعميم نتائج المنهج التاريخي، وصعوبة الثقة بالقائمين بالدراسة لتعذر افتراض موضوعيتهم ، وعدم قدرة الباحث للتحكم في بيئة الملاحظة وظروفها . ولكن البعض الآخر من الباحثين يرون أن المنهج التاريخي جدير بالارتقاء إلى مرتبة المنهج العلمي ، وينطلقون من ذلك بأن الباحث يقوم بوضع مجموعة من الفروض، ويجمع البيانات والمعلومات، ويحللها؛ ليختبر صحة الفروض، ويصل إلى نتائج محددة .

٣ ــ منهج المسح الميداني :

يقوم منهج الدراسة الميدانية على تحديد الظاهرة أو المشكلة والتعامل معها في مكانها ووضعها الطبيعي، وفي واقع الممارسة العملية؛ بهدف دراسة الظاهرة أو المشكلة على أرض الواقع؛ للتعرف على مكوناتها وخصائصها الحالية، والتنبؤ بمستقبلها ، ومن خصائص هذا المنهج أنه لا يعتمد على أسلوب واحد في جمع البيانات والمعلومات؛ حيث يمكن استخدام المقابلات والملاحظة أو استمارة أو جدول بحث لتسجيل سلوك المبحوثين، وذلك بقصد دراسة جميع ظروف الحياة لبعض الطبقات الاجتماعية خاصة الفقيرة، أو حي من الأحياء يزدحم بالسكان، أو سكان قرية من القرى [١] .

ولا بد من الإشارة أن هدف المنهج الميداني من عملية المسح الميداني لا يقتصر على مجرد جمع البيانات والمعلومات، وإنما يمتد هدفها إلى تحليل هذه البيانات والمعلومات، وتفسيرها بدقة، والتوصل إلى مبادئ وقواعد لفهم الظواهر ومعالجة المشكلات بمجال الدراسة، وهذا يتطلب منا توضيح الفرق بين المسح الاجتماعي والبحث الاجتماعي بما يلي:

١ ــ البحث الاجتماعي عام ويشتمل على المجتمع بأسره، بينما المسح الاجتماعي خاص بمكان محدد حي ــ قرية ــ مدينة ...

---

[١] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مصدر سابق ص١١٠ .

٢ ـــ يهدف البحث الاجتماعي إلى تحقيق غرض عام، يستفيد منه عدد كبير من أفراد المجتمع، مثل إدخال الضمان الاجتماعي ، بينما المشكلة التي يهدف إليها من المسح الاجتماعي تكون محدودة كالأمية، والطلاق ...

٣ ـــ يهدف البحث الاجتماعي إلى دراسة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع؛ حتى تتوصل إلى نظام أفضل، بينما يهدف المسح الاجتماعي إلى الكشف عن الأسباب المؤدية إلى مظهر اختلالي في هذه البيئة المحدودة لعلاجه فوراً. ونلاحظ هنا كيف يستفاد بالمسح الاجتماعي دائماً في دراسة المشكلات الاجتماعية القائمة، وتحديد مدى تأثيرها على المجتمع، وتحديد ومعرفة الأفراد والجماعات المهتمة بحل هذه المشكلات، وتقدير الموارد والإمكانيات الموجودة، والتي يمكن استخدامها لعلاج المشكلات، ثم اقتراح الحلول لها [1].

٤ ـــ منهج دراسة الحالة :

انتشر استخدام منهج دراسة الحالة في البحث الاجتماعي ، بعد أن انتشرت الصناعة بشكل كبير، وظهرت الآثار الاجتماعية وانعكاساتها على المجتمع من خلال الظروف الصعبة التي تعانيها حياة العمال . يطلق على دراسة منهج دراسة الحالة في الفرنسية اسم (المنهج المونوغرافي) .

والمونوغرافيا تعني وصف موضوع مفرد، ويقصد بها علماء الاجتماع الفرنسيون القيام بدراسة وحدة مثل الأسرة أو القرية أو المصنع دراسة مفصلة مستفيضة؛ للكشف عن جوانبها المتعددة، والوصول إلى تعميمات تنطبق على غيرها من الوحدات المتشابهة، ولقد شاع استخدام هذا المنهج؛ بعد أن أبرز الباحثين من أنصار نظرية الجشطالت خطأ التفكير الذري ، وإن هذه الجزئيات لا يكون لها معنى إلا إذا نظر إليها من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها ، وهذا ما جعل هدفه منهج

---

[1] ليلى عبد الوهاب ، مناهج وطرق البحث الاجتماعي أصول ومقومات ـــ المكتب الجامعي الحديث ـــ الإسكندرية ٢٠٠٠ ص ١١٥ .

دراسة الحالة الرئيسي الاهتمام بالموقف الكلي، والنظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها الذي يحتويها؛ ولذا فإنه يلزم استخدام منهج دراسة الحالة في الظروف الآتية :

١ ـــ حينما يريد الباحث أن يدرس المواقف المختلفة دراسة تفصيلية في مجالها الاجتماعي ومحيطها الثقافي؛ بما تشمله الثقافة من عادات، وتقاليد، وقيم، واتجاهات سائدة.

٢ ـــ حينما يريد الباحث أن يدرس التاريخ التطوري لشيء، أو لشخص، أو موقف معين .

٣ ـــ حينما يريد الباحث أن يتوصل إلى معرفة حقيقة الحياة الداخلية لشخص ما بدراسة حاجاته الاجتماعية، واهتماماته ، ودوافعه؛ على أن ينظر إلى الفرد باعتباره عضواً في الجماعة التي يعتمد فيها، ويتفاعل معها في إطار ثقافتها الكلية ... وليست هناك قواعد محددة يهتدي إليها الباحث في اختيار الحالات للدراسة، ولكن يمكن القول بصفة عامة أن النتيجة تكون صحيحة إذا اتبع الباحث القواعد الآتية :

١ ـــ أن تكون العينة عشوائية .

٢ ـــ أن تكون العينة كبيرة ، وكلما زاد عدد العينة كلما كانت النتائج أكثر دقة وصحة .

٣ ـــ لن تكون النتيجة صحيحة إلا إذا كانت الحالة ممثلة تمثيلاً مناسباً للمجتمع ، وأن يكون هناك درجة من التجانس للوحدات التي سيجري عليها البحث.

وتميز الدراسة باستخدام هذا المنهج عن الحصر الشامل بالآتي :

١ ـــ استخدام العينة يوفر جزءاً من الجهد، والتكاليف، والوقت .

٢ ـــ يمكن الحصول على الردود الكاملة الدقيقة إذا استخدمنا جزءاً من المجتمع كله.

٣ ـــ يمكن الحصول من أفراد العينة على بيانات أكثر ما نستطيع الحصول من أفراد المجتمع كله .

٤ ـــ تحليل نتائج الحصر الشامل تحتاج إلى وقت طويل، ولا تكون الاستفادة كبيرة، بينما العينة نصل إليها في وقت أقصر بكثير، وبفائدة أكبر [١] .

من المفيد أن نوضح الاختلاف لمنهج دراسة الحالة ـــ كما يستخدم في البحث الاجتماعي عن منهج دراسة الحالة الذي يستخدم في خدمة الفرد بما يلي :

١ ـــ حينما يستعين الباحث الاجتماعي بمنهج دراسة الحالة؛ فإنه يجمع البيانات لتصنيفها، وتحليلها، والمقارنة بينها رغبة في الوصول إلى تعميمات بالنسبة للظواهر المدروسة . أما في خدمة الفرد فإن دراسة الحالة تتجه أساساً إلى فهم شخصية الفرد، والتعرف على سمة الحياة التي يعيشها ، والكشف عن الظروف التي ظهرت فيها المشكلة؛ التي يعانيها على أساس أن كل حالة مميزة عن غيرها من الحالات .

٢ ـــ في البحث الاجتماعي يقدّم الباحث نتائجه دون أن يضع في اعتباره مسألة العلاج المباشر ، أما في خدمة الفرد فإن الإحصائي الاجتماعي حينما يجمع الحقائق عن الحالة؛ فإنه يستخدمها في التشخيص والعلاج [١] ، وأخيراً فإن منهج دراسة الحالة كما يراه بعض الباحثين يعاني من عدة عيوب، أولها هو صعوبة اختيار حالات الدراسة التي ينبغي أن تكون حالات مثالية ... حتى تنسحب نتائج الدراسة على المجتمع كله، وتصلح بعد ذلك هذه الطريقة للتعميم ، وهناك عيب ثانٍ هو الميل القوي من جانب الباحث لأن يكون ذاتياً موضوعياً ، ويرى البعض من الباحثين أن هذا العيب الثاني لا مفر له في هذا النوع من الدراسة [٢] .

٥ ـــ المنهج المقارن :

يعالج المنهج المقارن القصور الذي يتعرض له منهج التجربة من صعوبات في العلوم الاجتماعية، ويُعَدُّ أحد المناهج الرئيسية المستخدمة في العلوم الاجتماعية، وعلم

---

[١] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ص١٠٩ .

[١] ليلى عبد الوهاب ، مرجع سابق ص١٥٢ .

[٢] أحمد بدر ، مرجع سابق ص٣١٧ .

الاجتماع ، حيث يستخدم في دراسة المقارنة بين المجتمعات المختلفة أو الجماعات التي تعيش في مجتمع واحد؛ ليوضح أسباب الشبه والاختلاف بين هذه المجتمعات والجماعات. وقد اعتمد أرسطو منهجَ المقارنة في دراسته للنظم السياسية ، وكذلك ابن خلدون في دراسته للمجتمعات؛ حيث أشار إلى ضرورة مقارنة الظاهرة بغيرها من الظواهر المرتبطة بها في المجتمع نفسه، وفي غيره من المجتمعات ، كما اقترح كونست المقارنةَ بين الصفات البشرية والصفات غير البشرية ، وأكد على أهميتها في اشتقاق المزايا الجوهرية للإنسان ومجتمعه ، وأشار كونت إلى أهمية المقارنة بين المجتمعات خلال فترات زمنية في توضيح قوانين التعايش، وقوانين تتابع الظواهر الاجتماعية والعقلية [1].

وهذا دوركهايم الذي اتبع هذا المنهج في دراسته للانتحار، حيث قام بمقارنة معدلات الانتحار في مجتمعات مختلفة وفي جماعات مختلفة في مجتمع واحد، وقال: إن هذه المعدلات تتناسب تناسباً عكسياً مع درجة التماسك الاجتماعي، ودرجة استقرار المقاييس الاجتماعية ... واستعمل هذا المنهج العالم الاجتماعي ماكس فيبر عندما أراد تحليل الصفات الأساسية؛ التي تميز المجتمعات الإنسانية . فقد وضّح التشابه الموجود في الصفات الأساسية للبيروقراطية، ووضحَ أوجه الاختلاف بينها عندما درس مؤسسات بيروقراطية مختلفة دراسة تاريخية واجتماعية. وهذا جون ستيوارت ملز يرى أن المنهج المقارن يعني مقارنة نظامين اجتماعيين متماثلين في جميع الظروف، ولكنهما يختلفان في عنصر واحد .

ومن خلال دراسة أوجه التماثل والاختلاف يمكن استخدام القوانين الكونية عن النظم والمؤسسات الاجتماعية؛ التي تساعد الباحث على فهمها واستيعاب عناصرها الجوهرية. مثلاً نقوم بمقارنة دولتين لهما النظام القانوني، والتركيب السكاني، والخلفية الثقافية، والموارد الطبيعية نفس، ولكنهما يختلفان في عامل واحد كوجود التخطيط في دولة واحدة، وعدم وجوده في الدولة الثانية، ومثل هذا الاختلاف يفسر

---

(1) إحسان محمد الحسن ـــ مرجع سابق ص٤٤.

التفاوت بين الدولتين في المستوى الاقتصادي ، وهذا بدورنا يمكننا من تفسير حقيقة العلاقة السببية بين التخطيط والرفاهية الاقتصادية [1] .

٦ ــ المنهج التجريبي:

يُعَدُّ هذا المنهج أساسياً في العلوم الطبيعية والحيوية، وأحد الدعائم المهمة التي ساعدت على رقي العلوم وبلوغها، وما وصلت إليه من تقدم في وقتنا الحاضر؛ إذ أن التجربة تتيح للمجرب من الفرص ما لم تُتِحْه الملاحظة العابرة، ومثالنا على ذلك ملاحظتنا للبرق كيف يمر بلحظة خاطفة وبين ملاحظة العالم لشرارة كهربيَّة يثيره في معمله متى أراد ، ويستطيع تكرار ذلك متى شاء ؛ حتى يدرس الشروط الضرورية لوجود الكهرباء [2] . والواقع أن التجربة بهذا المعنى تجد أوسع مجالاتها في العلوم الطبيعية ، ومن هنا فالتجريب العلمي يؤدي إلى نتائج يمكن تكرارها في الظروف نفسها؛ مما يؤدي إلى الوصول إلى قوانين عامة تسري على جميع الحالات المطابقة، أما الباحث في العلوم الاجتماعية فلا تتوافر له في كثير من الحالات تلك الظروف المهيأة للباحث في ميدان العلوم الطبيعية ، نظراً لشدّة تعقد الظواهر الاجتماعية ، وتشابك عدد كبير من العوامل التي يصعب ضبطها، والتحكم فيها ، كما أنه يتعذر على الباحث الاجتماعي أن يُوجِد الظروف التجريبية ، كأن يوجد مجتمعين متشابهين في جميع الوجوه عدا واحداً يكون موضوع البحث ، كما أن الظواهر الاجتماعية لا تخضع للتجربة كما هو متبع في الظواهر الطبيعية، فمثلاً لا نستطيع أن نقوم بعملية السقوط للإنسان من الطابق الثالث لدى النتيجة، ونخرج بقانون اجتماعي ، وإذا كان علم الاجتماع قد توصل إلى قلة من القوانين الخاصة بالحياة الاجتماعية الإنسانية، وذلك بالنسبة للعدد الهائل من القوانين التي توصلت إليها العلوم الطبيعية. كما أن القوانين الاجتماعية ليست بالدقة التي تصل إليها العلوم الطبيعية ، ومثالنا على ذلك

---

[1] إحسان محمد الحسن ــ مرجع سابق ص٤٨ .

[2] ليلى عبد الوهاب ، مرجع سابق ص٢١٣ .

أنه إذا خرجنا بقانون اجتماعي عن أن سوء الحالة الاقتصادية يؤدي إلى زيادة حالات الطلاق هذا القانون ليس عاماً ، إذ أن الطلاق قد يكون سببه عوامل متنوعة أخرى ، مرضية ـــ نفسية ـــ سلوكية ، ويرى الباحثون من أنصار المنهج التجريبي في علم الاجتماع أن القوانين الاجتماعية ما زالت تعاني من الدقة؛ التي تتصف بها العلوم الطبيعية، فذلك يعود إلى حداثة علم الاجتماع؛ إذ أنه لم يصل بعد إلى مرحلة النضج ، كما أن هذا كان حال العلوم الطبيعية في بداية نشأتها ، وهذا يعني أن الظواهر الاجتماعية يمكن أن تخضع لمنهج التجربة، ولفكرة القانون شأنها شأن الظواهر المادية ، أي: يمكن استخلاص قوانين دقيقة وعامة تنطبق على العديد من الحالات ، كما تسمح بالتنبؤ بمستقبل الظواهر الاجتماعية [1] .

أصول البحث العلمي:

إن طرائق العلم في سير الواقع تتعدد بتعدد الفلسفات العلمية السائدة في الحقب التاريخية المتلاحقة، وترتبط تلك الطرائق بالظروف الموضوعية المشكلة للفلسفات العلمية والسياسية ، وتبعاً لذلك فإن بنية المجتمع الاقتصادية تعكس أنماطاً من طرائق التفكير العلمي ، تتعدى النطاق الاجتماعي إلى بقية المجالات المعرفة الأخرى ، كما تمثل المنقلة من مرحلة إلى أخرى في التحولات الاجتماعية تغيراً في طريقة التفكير الإنساني ، وشكل المعرفة السائدة .

كان المنطق الصوري لحقبة من الزمان هو الطريقة الوحيدة لاكتشاف ظواهر، ومسائل جديدة في الكون، والمجتمع .

ثم جاء عصر النهضة والاكتشافات لوسائل جديدة في العلوم الطبيعية والوضعية عن طريق استقراء الواقع، والملاحظة المباشرة، دون الرجوع إلى المبادئ

---

(1) حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مرجع سابق ص٩٨ .

الأولى لأحكام المنطق الصوري، وعلى رأسهم غاليله. وشهد الفكر الإنساني نمطاً ثالثاً في البحث عن الحقيقة كان عمادها المنطق الجدلي (الهيجلي)، ثم الماركسي الذي أوقفه على قدميه.

إن في تطرقنا إلى ذلك بقصد تسليط الأضواء على ركائز أساسية؛ نعتقد أنها تشكل منطلقاً صحيحاً في سير الواقع الاجتماعي ، تلك الركائز التي توضح التفاعل المستمر ما بين العلم وبنية المجتمع، سواء أكان العلم طريقة في البحث ، أم معارف متراكمة تؤثر وتتأثر في البنية الاقتصادية والاجتماعية .... ويبرز تفاعل العلم مع بنية المجتمع من خلال ارتباطه بالوعي الاجتماعي، ومسائل التحرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بالمؤسسات والمنظمات العلمية؛ التي تحتضن جهود الباحثين، وتنظمها، وتوجهها. ويُعَدُّ الكشف والتفسير والتنبؤ من الوظائف الأساسية للعلم؛ الذي تمكن الباحث من الحكم على مجالات المعرفة، وتصنيفها، وتقرير مدى نجاح العلم في فهم الواقع الاجتماعي، وتفسيره، والغاية النهائية التي يهدف إليها . وإن الإشارة إلى ارتباط النظرية الاجتماعية مع الواقع الاجتماعي شيء مهم؛ من أجل تضييق الهوة ما بين الفكر المجرد، والواقع الاجتماعي .

أولاً : العلم وبنية المجتمع :

تعكس بنية المجتمع الاقتصادية نمطاً من طريقة التفكير العلمي تتعدى النطاق الاجتماعي إلى بقية مجالات المعرفة الإنسانية، وبالتالي فإن تطور العلم ومعارفه مرتبط مع وسائل الإنتاج والظروف الموضوعية له ... كما أن للعلم دوراً إيجابياً في تغيير البنية الاقتصادية؛ بما يطرحه من تقدم تكنولوجي للعمل على تحسين وسائل الإنتاج، فيزيد من الطاقة الإنتاجية كماً ونوعاً ، كما يؤثر على توزيع الثورة في المجتمع ؛ لذا نرى أن العلم يحسّن من وسائل الإنتاج، ويغيرها بالدرجة نفسها التي يتأثر بها .

ويبرز تفاعل العلم مع بنية المجتمع من خلال ارتباط العلم بالوعي الاجتماعي، وارتباطهما معاً بمسألة التحرر الاجتماعي من الخوف، والفاقة، والمرض... وإذا كانت

الظروف الموضوعية هي شرط الضرورة لتحقيق التقدم الاقتصادي، فإن التحرر الاجتماعي هو شرط الكفاية لتواجد أنماط من التفكير العلمي الحر الواعي، والبحث في علاقة العلم بالبنية الاجتماعية يستدعي ثلاثة عناصر هي: تحديد مفهومه، وارتباطه بالمؤسسات التعليمية، والجو القيمي .

أ ـــ مفهوم العلم :

يتحدد مفهوم العلم باتجاهين :

الاتجاه الأول: في منحى الطريقة ، فالعلم طريقة في البحث، ومجموعة من المعارف، والتراث العلمي؛ يخضع لسلطان العقل والتجربة.

الاتجاه الثاني: في منحى المعارف العلمية ، استناداً إلى قواعد البحث العلمي تتشكل مجموعة من المعارف .

وتشكل مجموعة الحقائق هذه المنظومة العلمية، وكل معرفة علمية في نطاق هذه المنظومة تسهم في دفع عملية التقدم العلمي باتجاهين : الاتجاه الأول: في نطاق تخصصها ، والثاني: اتجاه في مجال تقدم المنظومة العلمية بشكل عام . وخلاصة القول تتحدد العناصر الأساسية التي تكون طريقة البحث العلمي بما يلي :

١ ـــ أن تكون الظواهر التي يبحثها العلم محسوسة غير غيبية ، تخضع للقياس والملاحظة بشكل مباشر، أو غير مباشر ، وإذا كانت بعض الظواهر لا تخضع للقياس بشكل مباشر مثال التيار الكهربائي .

٢ ـــ أن تحتكم طريقة البحث العلمي لسلطان العقل، والمقولات المنطقية؛ التي تبين الفكر الصحيح من الفاسد .

٣ ـــ أن تكون معطياتها قابلة للبرهان عن طريق التجريب ، وذلك بالاحتكام إلى الواقع المادي المحسوس، والمنظمات العلمية.

ب ــ العلم والمنظمات العلمية :

لا وجود للعلم دون منظمات علمية ، فهي الوعاء الذي تحتضنه، ومن خلالها يتقدم العلم، ويكتسب بعده المؤسسي ... إن التلازم بين العلم ومؤسساته كالتلازم بين الإنسان ومنزله، وبينهما وبين بيئته ووطنه .

ج ــ الوعي الاجتماعي للتقدم العلمي التكنولوجي :

إن البحث في الجو القيمي للتقدم العلمي التكنولوجي متعدد الجوانب، متشعب النواحي ، ومحاولة عزله عن محتواه البيئي والمادي؛ تحرمه من عناصر الحياة ذاتها. إن عملية إدخال التكنولوجيا الحديثة إلى المجتمعات التقليدية تحتاج لجهود حثيثة، وإلى إعلام موجه . مثال الجرار الزراعي، والمحراث بالنسبة للفلاح .

تعريف العلم :

من البديهي أن المعرفة هي أوسع وأشمل من العلم؛ لأن تلك المعرفة تتضمن معارف علمية، وأخرى غير علمية ، ونستطيع أن نميز بينهما على أساس قواعد المنهج وأساليب التفكير التي تتبع في تحصيل المعارف . فإذا اتبع الباحث قواعد المنهج العلمي، واتبع خطواته في التعرف على الظواهر، والكشف عن الحقائق الموضوعية ، فإنه يصل إلى المعرفة العلمية . أما تعاريف العلم فهناك عدة تعاريف، فقاموس ويبستر الجديد يقدم تعريفين :

١ ــ العلم: هو المعرفة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب، والتي تتم بغرض تحديد طبيعة أو أسس وأصول ما تتم دراسته .

٢ ــ العلم: هو فرع من فروع المعرفة أو الدراسة ، وخصوصاً ذلك الفرع المتعلق بتنسيق وترسيخ الحقائق والمبادئ والمناهج؛ بوساطة التجارب والفروض .

أما كارل بيرسون فقط قرر (أن ميدان العلم غير محدد ... فمادته لا نهاية لها ؛ كل مجموعة من الظواهر الطبيعية ، كل طور من أطوار الحياة الاجتماعية ، كل مرحلة من مرحلة التطور القديم أو الحديث ... كل ذلك مادة للعلم) . أما قاموس اكسفورد

المختصر فعرف العلم كما يلي: إنه ذلك الفرع من الدراسة الذي يتعلق بجسد مترابط من الحقائق الثابتة المصنعة، والتي تحكمها قوانين عامة، وتحتوي على طرق ومناهج موثوق بها ، لاكتشاف الحقائق الجديدة في نطاق هذه الدراسة . وإننا نجد أن التعريف الأخير هو الأكثر دقة، نظراً لتأكيده على الحقائق الثابتة المصنعة، وعلى اتباع (الطرق والمناهج الموثوق بها لاكتشاف الحقيقة) .

ويهدف الإنسان باستخدامه للعلم إلى فهم وتفسير الظواهر المحيطة به من خلال العلاقات والقوانين التي تحكم هذه الظواهر، والأحداث المرتبطة بها ، وإيجاد الطرق المناسبة لضبطها، والتحكم فيها .

أهداف العلم :

يهدف الإنسان باستخدامه للعلم إلى تفسير الظواهر المحيطة به ؛ أي: ألا يقتصر دور العلم على مجرد وصف الظواهر (الشمس تشرق) (السماء تمطر) بل إلى تقديم التفسير العلمي لها، وكيفية حدوثها وأسبابها .

كما يهدف العلم إلى صياغة التعميمات، أي: أن شرح الظاهرة وتفسيرها يجب ألا يكون شرحاً جزئياً ، بل أن يتسع مدى هذا التفسير ليعمم ويشتمل على أكبر عدد من الظواهر المماثلة، هذا ويذهب العديد من فلاسفة العلم إلى أن وظيفة العلم هي وضع القوانين العامة؛ التي تمكننا من ربط معارفنا عن الأحداث المتفرقة ، فضلاً عن إمكانية وضع التنبؤات الموثوق بها عن الأحداث؛ التي لم تعرفها بعد، ومثال على ذلك فقط تنبأ مندليف بوجود عنصر جديد هو الجرمانيوم ، قبل أن يكتشف بخمسة عشر عاماً، وذلك نظراً لملاحظته وجود ثغرات في الجدول الدوري للعناصر الكيمائية ، ويرتبط بعملية التنبؤ هذه عملية الضبط كهدف أيضاً للعلم، ويعني الضبط عملية التحكم في بعض العوامل الأساسية التي تسبب ظاهرة معينة ، بحيث تجعل هذه الظاهرة تتم، أو تمنع وقوعها . ويقدم فان دالين مثالاً لتوضيح عملية التحكم والضبط هذه ((يعرف الطبيب أنه إذا لم يفرز البنكرياس الأنسولين)) لن يستطيع الجسم أن يفيد من

المواد الكربوهيدارتية ، ويستطيع الطبيب أن يتنبأ بما يحدث للمريض إذا وحدث هذه الحالة (حالة البول السكري) ويستطيع فضلاً عن ذلك أن يضبط البول السكري بإعطاء المريض حقناً من الأنسولين ، أي: أن الطبيب يمارس في الواقع فهمه لطبيعة المرض عندما يتنبأ بحالة البول السكري، ويضبطها .

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن الآن هو: هل جميع الظواهر يمكن أن تخضع للتحكم والضبط ؟ يمكن القول أنه إذا كانت ظواهر العلوم الطبيعية يمكن أن تخضع للتحكم والضبط من خلال الملاحظة، والتنظيمات القوية للتجربة؛ إلا أن هناك القليل من الظواهر الاجتماعية التي يمكن أن تخضع للتحكم والضبط، وبالتالي يقال عادة بأن شرح وتفسير الظواهر الإنسانية هو تفسير احتمالي، بينما تفسير الظواهر الطبيعية هو تفسير استنباطي .

ثانياً : المعارف العلمية والمعارف الشائعة :

يرجع الإنسان في تفسير ظواهر المجتمع إلى نوعين من المعارف الإنسانية، هي: المعارف العلمية ، والمعارف الشائعة ... ومع ازدياد المعارف العلمية وانتشارها ،علينا ألا نقلل من أهمية المعارف الشائعة في توجيه السلوك الاجتماعي . إن انتشار المعارف الشائعة في المجتمع يحد كثيراً من فعالية العنصر عندما يشكل مع بعض العناصر الأخرى نظاماً اجتماعياً، يسيطر على الأفراد في سلوكهم المهني والاجتماعي ، ويصبح كلاً لا يتجزأ من قيمهم الاجتماعية السائدة . وفي مجتمعنا العربي ما زالت تنتشر بين قطاعات واسعة من الأفراد مثل تلك التعميمات الشائعة؛ التي لا تستند إلى حقيقة علمية تنعكس على سلوكهم ، وتحد من قدرتهم على الربط العلة بالمعلول.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن أنواع المعرفة هي المعرفة الحسية ، مثال ما يلاحظه الشخص العادي من تعاقب الليل والنهار، ومن بزوغ الشمس وغروبها ، دون أن تتجه أنظار هذا الشخص العادي إلى معرفة وإدراك العلاقات القائمة بين هذه الظواهر وأسبابها . وهناك المعرفة الفلسفية التأملية ، حيث إن بعض هذه المعارف

ينطلق بعيداً عما تراه العين، وما تسمعه الآذان، وما تلمسه اليد ، إذ يحاول في هذه المرحلة التالية من التفكير والتأمل في الأسباب البعيدة ـــ فيما وراء الطبيعة ـــ عن الموت والحياة ، وهذا النوع من المعرفة الذي يتعذر حسمه بالتجربة المباشرة هو ما يعرف بـ المعرفة الفلسفية التأملية [1] .

أما المعارف العلمية والعملية فإنها تتجمع نتيجة البحوث العلمية في ظواهر مادية محسوسة، والتي تحتكم فيها إلى المنطق والتجربة معاً ، حيث جاءت هذه المرحلة متأخرة من تطور العقل الإنساني ونضجه ، حيث استطاع الإنسان أن يتجاوز المرحلتين السابقتين، ومع ذلك فهذه المعارف تتفق مع العلم في الهدف والغاية ، فجميعها يهدف إلى فهم الطبيعة، وينشر الوصول إلى معرفة أسرارها ، وذلك بغية التحكم فيها، أو السيطرة عليها .

ـــ خصائص المعرفة العلمية :

تتميز المعرفة العلمية عن غيرها من المعارف في مجموعة من الخصائص أهمها ما يلي :

١ ـــ دقة الصياغة:

يمتاز العالم بأنه يعبر عن مدركاته الحسية بلغة كمية ذات صياغة رياضية دقيقة ، وهذه اللغة الاصطناعية تمتاز عن اللغة الكيفية التي نستخدمها في حياتنا العادية بأنها تعتمد على القياس ، فلا يصف العالم شيئاً بأنه ذو لون معين كالأحمر أو الأبيض ، بل يقول إنه ذو موجة ضوئية طولها كذا . ولا يصفه بأنه طويل أو حار ، بل يحدد طوله أو درجة حرارته بالمقياس . وهو بذلك يتجاوز مستوى الحس المشترك الذي نعتمد عليه في وصف مدركاته [2] .

---

(١) أحمد بدر ، أصول البحث العلمي ومناهجه ، الناشر المكتبة الأكاديمية ١٩٩٦ص ١٨.

(٢) محمد أحمد مصطفى . التعريف بمناهج العلوم . القاهرة . دار الثقافة للطباعة والنشر . ١٩٨٦ ، ص٦٤ .

وللتعبير الكمي الدقيق قيمة كبيرة في العلم ، فهو يضفي على الأشياء المختلفة في الكيفيات والصفات الحسية صورة واحدة تقربي بينهما ، وتجعلنا ندرك تشابهها . وقد كشف لنا بذلك ما بين العلوم المختلفة عن علاقات وصلات، وأمكن تحويل بعضها إلى البعض الآخر، فعندما أدرك العلماء بأن الكهرباء والمغناطيسية والصوت والضوء عبارة عن موجات لها طول معين؛ تمكنوا من تحويل أحدها إلى الآخر .

يُعَدُّ التعبير الكمي عن المفاهيم والقوانين العلمية والصياغة الرياضية الدقيقة للنتائج العلمية مقياساً لمدى تقدم أي علم من العلوم؛ ولذلك يعتبر علم الرياضيات وعلم الفيزياء من أكثر العلوم تقدماً؛ لاستخدامها اللغة الرياضية الدقيقة، وبالمقارنة نجد أن العلوم الاجتماعية أقل تقدماً لافتقارها إلى التعبير الكمي الدقيق؛ الذي من شأنه أن يجمع ما يبدو لنا مختلفاً تحت قانون واحد [1].

٢ ــ التعميم:

يمتاز العلم بأنه يجمع الأشياء المتشابهة في الصورة، والتي قد تبدو لنا مختلفة تحت قانون واحد ، فالعلم عندما يدرس جزئيات فإنه يهدف من دراستها إلى التوصل إلى قانون كلي وعام تخضع له جميع الحالات التي درسها، وجميع الحالات المتشابهة الممكنة التي يشاهدها و لم يدرسها ، وذلك لأن العلم لا يقوم إلا على ما هو كلي وعام يسمح لنا بالتنبؤ بكل حالة متشابهة للحالات التي استقرأناها وعممناها؛ إذا ما توفرت ظروف مماثلة للظروف التي أوجدت الحالات المشاهدة.

٣ ــ إمكان اختبار الصدق :

لا بد من أن تكون قضايا العلم قابلة لأن تختبر للتأكد من صدقها ، وذلك بأن تخضعها، أو تخضع نتائجها للتحقيق التجريبي، فكل ما تقرره القضية العلمية يجب أن يكون قابلاً للملاحظة أو التجربة ، حتى نتحقق من عدم كونه مجرد فرض غير

---

(١) حسن عبد الحميد ، محمد مهران ، مرجع سابق ، ص١٨ .

موضوعي أو فلسفي، أو مجرد تخمين ذاتي أو حكم شخصي ، مما لا يحق للعالم أن يقدمه إلينا . فكل قضية غير قابلة للتحقق منها، أو اختبارها تجريبياً ليست قضية علمية. وبذلك يختلف العلم عن غيره من المعارف مثل الفن والتصوف والعواطف والأحاسيس؛ التي لا يشترك فيها إثبات.

ويجب أن تكون القضية العلمية صادقة في جميع الظروف والمناسبات؛ حتى تكون ثابتة الصدق ، ومعنى ذلك أنه يجب أن يصدق في كل زمان ومكان إذا توافرت ظروف مشابهة للظروف؛ التي صدقت فيها للمرة الأولى. وليس معنى ذلك أن هذا الإثبات مطلق ، فبعض الحقائق العلمية تعيش أو تسود لفترة ، قد تطول أو تقصر يتعرض بعضها للسقوط أو الزوال، أو على الأقل للتعديل نتيجة لما يكشف أو يخترع من وسائل الرصد والقياس وأدوات التجريب وإمكانيات التحكم، وإدخال ظروف جديدة لم تراع من قبل ، وهذا يؤدي إلى تغير الحقيقة العلمية ، فالحقيقة العلمية المتاحة هي حقيقة نسبية متطورة ، يصنعها العلماء شيئاً فشيئاً ، وليست صادقة صدقاً كلياً ، فهي تتميز بقابلية التكذيب، أي: أنها معرضة للسقوط في يوم ما بظهور ما يثبت عدم صحتها .

٤ ــ الموضوعية :

يجب على العالم ألا يتدخل في الظاهرة التي يقوم بدراستها على نحو يجعله يصل إلى قانون لها يعبر عن أمانيه وتحيزاته وأفكاره وأحكامه المسبقة ، بدلاً من أن يعبر عن الواقع الموضوعي الذي يدركه المشاهدون، أو الملاحظون على نحو واحد تقريباً إذا اتصفوا بالنزاهة العلمية؛ التي تمنع ذواتهم وأمانيهم من التدخل في الظاهرة .

٥ ــ التحليل : تعتبر خاصية التحليل من الخصائص الهامة للمعرفة العلمية ، حيث يقوم الباحث أو العالم بتحليل الظاهرة؛ التي يبحثها وتحديد جزئياتها والعلاقة بينها وبين الكل ، ويساعد ذلك في تفسير الظاهرة التعرف على أسبابها، وكيفية التعامل معها.

٦ ـ اتصال الباحث :

يبدأ الباحث بحثه دائماً من حيث انتهى الباحثون الآخرون ، وعندما ينتهي هو يبدأ اللاحقون ، وعلى هذا النحو يتطور العلم ويحدث التقدم ، ويكون البحث متصلاً، وبذلك يختلف العالم أو الباحث عن الفيلسوف ، فالعالم أو الباحث لا يهدم كل ما توصل إليه غيره ليبدأ من لا شيء أو من فراغ . أما الفيلسوف فهو عادة ينتقد كل من سبقوه من الفلاسفة ، ويهدم فلسفتهم؛ ليبدأ فلسفته التي ينتقدها ويهدمها اللاحقون ليقيموا فلسفاتهم التي تختلف عن فلسفات غيرهم ، وكأن الفلاسفة يفضلون العيش في فيلات يقيمونها بأنفسهم ، ولا يرغبون أن يعيشوا كالعلماء في عمارات يسهمون في ازدياد علوها، وتعدد طوابقها [1].

٧ ـ التسليم ببعض المبادئ :

تنطوي المعرفة العلمية على التسليم ببعض المبادئ؛ التي لا بد من أن يقبلها العالم أو الباحث كبديهيات أو مسلمات ، حتى يستطيع أن يقوم بمشروعه العلمي، وأن يصل إلى قوانين عامة تسمح له بالتنبؤ، ومن أهم هذه المسلمات مبدأ الحتمية ، وهو الذي يضمن حدوث أي ظاهرة إذا توافرت شروط حدوثها ، ويضمن حدوثها على نحو ما حدثت إذا توافرت شروط مماثلة للشروط التي حدثت فيها للمرة الأولى ، كما يؤكد أنها لا يمكن أن تحدث إذا لم تتوافر هذه الشروط؛ لأنه لا شيء يحدث دون سبب أو علة . كما يجب أن يسلم العالم أو الباحث بمبدأ النسبية، بمعنى نسبية الحقائق العلمية.

ولا يتعارض التسليم بهذا المبدأ مع التسليم بمبدأ الحتمية، وذلك لأن الحتمية تتعلق بالوقائع والظواهر والقوانين الطبيعية أو الكونية أكثر من تعلقها بالإنسان؛ الذي يؤمن بهذا المبدأ، ويسلم به ، أما النسبية فهي لا تتعلق بالوقائع والحقائق الكونية، بل بالإنسان الذي يقوم بملاحظة الوقائع والظواهر التي يختارها ، ثم يقوم بالربط بين

---

(١) حسن عبد الحميد، محمد مهران، مرجع سابق ، ص١٧.

الوقائع المجردة ليكوّن الوقائع العلمية النسبية؛ التي تعتمد على خيال الباحث وإبداعه ، وعلى ما يختاره من وقائع مجردة ، وطريقة الربط بينها ، كما يتعلق بالإنسان الذي يستنتج منها فروضاً نسبية ، تعتمد على اختيار الباحث لها من بين التفسيرات الممكنة، تختبر بتجارب نسبية ، تعتمد على تصميم الباحث لها والشروط التي يدخلها فيها ، تتحول — إذا أيدتها هذه التجارب — إلى قوانين نسبية ما دمنا قد وصلنا إليها بطرق نسبية ، ولذلك فهي قابلة للتعديل والتغيير والسقوط إذا ربطنا بين الوقائع المجردة بطريقة مختلفة ، أو أخذنا تفسيراً آخر، أو صممنا التجارب على نحو مختلف، أو أدخلنا فيها شروطاً وظروفاً جديدة ، وكل هذا يعتمد على الباحث . كما يجب أن يقبل الباحث مسلمة أخرى يمكن تسميتها إنسانية الحقائق العلمية ، أي أن الإنسان هو صانع الحقائق العلمية ، ولا نقصد هنا أن الحقائق العلمية مجرد ابتكارات إنسانية خيالية؛ لأن العالم أو الباحث يبتكرها بالاعتماد على الواقع الذي يقوم بتنظيمه على نحو معين ، فهو لا يعكس الواقع كما هو ، وليس كمرآة مستوية لا تتدخل فيها تعكسه .وإنما الباحث أو العالم يقوم بإدراك ما يختاره من الوقائع المجردة على نحو تسمح به قدراته الإدراكية ، ويقوم بالربط بينها بعد أن يدخل عليها من التصحيح ومن التعديل ما يجعل لها صفات موضوعية قابلة للقياس، وبعد أن يضفي عليها لغة ملائمة تبرز ما هو مشترك بينها ، ويضع تفسيرات لها ، يقوم باختبارها على نحو يؤدي إلى الحقيقة العلمية؛ التي يعتمد في قيامها، وفي تطورها على الإنسان [1] .

٨ — البناء النسقي للحقائق العلمية :

تُعَدُّ خاصية البناء النسقي للحقائق العلمية من الخصائص الهامة للمعرفة العلمية، ويقصد بها أن الحقائق العلمية ترتبط ببعضها بعض في بناء نسقي ، فالعلم ليس مجموعة مفككة أو مبعثرة من الحقائق أو القوانين التي لا ترابط بينها ، بل هو مجموعة حقائق منظمة تنظيماً يسمح لنا بأن نستنبط بعضها من البعض الآخر ، أو أن نفسر بعضها

---

[1] احمد محمد مصطفى ، مرجع سابق ، ص٧٢ .

ببعضها الآخر ، وكلما تطور العلم فإن الحقائق والقوانين العلمية؛ التي لم يتم التوصل إليها تكون فينا بينها هيكلاً نظامياً، تبدو فيه تلك الحقائق والقوانين كسلسلة منتظمة ومترابطة تربط تلك الحقائق .

ـــ **وظائف البحث العلمي** : تتمثل وظائف البحث العلمي بـــ : الكشف ـــ التفسير ـــ تحديد العلاقات بين المتغيرات ـــ التنبؤ .

أ ـــ **الكشف** : مثال الجاذبية الأرضية التي تتحكم في سقوط الأجسام كانت موجودة منذ وجود الأرض والكواكب، ولكن قانون الجاذبية الذي يبين إن العلاقة بين الجسم الساقط وقوة الجذب له لم يكتشف حتى مجيء نيوتن ومراقبته لسقوط التفاحة من الشجرة .

ب ـــ **التفسير أو التوضيح** : هو توضيح وشرح العلاقات بين المتغيرات، مثال: إن هناك علاقة بين دقات القلب واستمرار الحياة ، هذه العلاقة تبقى في حدود الارتباط مالم تحقيها بعملية ثانية، ألا وهي تفسير عملية تقليص وأنقاض عضلة القلب وأثرها في دفع الدم ، وإيصاله إلى الشرايين؛ التي تنقل الدم إلى جميع أنحاء الجسم مزودة خلاياه بالغذاء والحياة .

ج ـــ **التنبؤ** : تحدد الغاية النهائية التي تسعى إليها من خلال العلم باتجاهين :

الأول: في منحى تفسير وتوضيح الظواهر الطبيعية الإنسانية كما تقول الدراسة الوظيفية، وقد تأكد هذا الاتجاه بعد النجاح؛ الذي حققه علم الحياة في محاولته لتفسير الظواهر البيولوجية .

الثاني: في منحى التنبؤ عن حدوث ظاهرات جديدة وحوادث مبنية على خبرات الماضي وفهم الحاضر، والفرق بين الاتجاهين فرق أساسي منهجي، يرتبط بالفلسفة السياسية ونمط التفكير في مجالات المعرفة الإنسانية بشكل عام . وقد أوجد هذا الاختلاف آثار كبيرة في تحديد أي المجالات من المعرفة الإنسانية، يمكن أن يخضع للبحث العلمي، وأيها يقع خارج نطاقه .

ماذا نقصد بالبحث العلمي :

لقد عرفه أرستر كول arthez cole بأنه ((تقرير واف يقدمه باحث عن عمل تعهده وأتمه على أن يشمل التقرير كل مراحل الدراسة؛ منذ كانت فكرة حتى صارت نتائج مدونة ، مرتبة ، مؤيدة بالحجج والأسانيد)) .

وعرف جون ديوي البحث العلمي بأنه: (الدراسة الفكرية الواعية التي يتبعها الباحث في معالجة الموضوعات؛ التي يقوم بدراستها إلى أن يصل إلى نتيجة معينة) [1].

وغاية البحث العلمي هي الوصول عن طريق البحث إلى الحقيقة ، سواء كان ذلك متفقاً مع ميول الباحث ، أو غير متفق إطلاقاً ، وهذا يؤكد أنه لا يجوز للباحث اختياره موضوعاً لدراسته ، وفي ذهنه مسبقاً نية تثبيته أو نقيض ذلك، وهذا يحتم عليه ـــ الباحث أن يختار الموضوع الذي يمكنه أن يثبته أو يعارضه تبعاً للمادة؛ التي سوف يحصل عليها ، فالمادة هي التي تقود الباحث إلى النتيجة التي يجب ألا تكون لها وجود ثابت في ذهن الباحث عند بدء البحث ، ومثال على ذلك أنه لو فرضنا أن العامل في ازدياد حالات، وتشرد الأحداث يرجع إلى الطلاق ، فهذا فرض ، ولكن بالبحث العلمي، والمادة التي يجمعها الباحث قد يتبين أن سببه يرجع إلى مشكلة الفقر ، وإن الطلاق ما هو إلا سبب ثانوي .

ويثير البحث العلمي الوعي، ويوجه الأنظار نحو مشكلة معينة ، ويقوم بوظيفة التبرير الكافي والسند الموضوعي لأنواع من القرارات، أو المشروعات، أو الجهود.

ويعتبر البحث العلمي اختراع واكتشاف، والاختراع هو تطبيق جديد لمعرفة قائمة بالفعل ، أما الاكتشاف فهو اكتشاف شيء جديد كاكتشاف قارة جديدة .

والتفرقة بين الاتجاه من جهة والتحقق والإثبات من جهة أخرى ، هو التأكيد بأن الاكتشاف يهتم بالخطوات الفنية والمنطقية؛ التي تؤدي إلى تنمية الأفكار التي تظهر

---

(1) أحمد عبد الله اللحلح ، البحث العلمي ، الدار الجامعية ـ الإسكندرية ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢ ص٣١ .

نتيجة التقدم العلمي . أما الأفكار، والتي قد تكون مثمرة أو غير مثمرة ، فهي تـدخل في إطار التحقق والإثبات .

وتتداخل المفهومات فيما بينها، فاختبار الفنيـة والمنطقيـة يـدخل في إطـار الاكتشاف، ونمو الأفكار يدخل في إطار التحقق والإثبات، إلا أن نتـائج اختبـارات التحقق الإثبات توحي على البحث في المستقبل ، وإذا أشـارت الـدلائل إلى خطـأ الأفكار ، يقوم الباحث بجهود جديدة داخل إطار الاكتشاف .

القواعد التي يجب مراعاتها عند إجراء البحث العلمي [1]:

١ ـــ القراءة الواسعة : التي تشمل كل ما نشر وكتب عن موضوع البحـث ، وعلى الباحث قراءتها بفهم وعمق؛ لأنه بناء على تلك القرارات سيحدد نتائجه .

٢ ـــ يجب على الباحث أن يكون موضوعياً ، وعـدم لجوئـه إلى التأمـل والخيال ، أو التعصب والانحياز، وأن يدع مشاعره وعواطفه جانباً، وأن يتحرر مـن كل فكرة سابقة عند قيامه بالبحث.

٣ ـــ يجب على الباحث أن يتجرد من الآراء الشائعة، وأفكار العامة .

لقد كان الاعتماد على الآراء الشائعة اتجاهاً طبيعياً في المراحـل الأولى لنشأة العلوم الطبيعية . وقد تخلصت العلوم الطبيعية من الآراء الشائعة، ومن ثم يتعين علـى الباحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية أن يتخلص منها .

٤ ـــ يجب على الباحث أن يدقق في فهم آراء الغير، وفي نقل عباراته، حتى لا يقع في الخطأ بسبب سوء الفهم، كما يجب على الباحث ألا يأخذ بآراء الغير على أنها حقيقة مسلم بها . فليدرس الباحث آراء غيره ودعائمها، فيقر منها ما يتأكد له صحته.

٥ ـــ يجب على الباحث أن يحدد مجال بحثه، وعلى سبيل المثال أنـه يـدرس ظاهرة الانتحار، فيجب عليه أن يحدد أولاً المقصود بالانتحار. وهـل بعـض صـور

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، مصدر سابق ص١٢٢ .

التضحية تعدّ انتحاراً . كذلك على الباحث أن يعين معاني المصطلحات المستخدمة، فإذا أراد بحث مستوى المعيشة للفلاح أو العامل؛ فلا بد من تحديد المقصود بالعامل والفلاح.

٦ ـــ يجب على الباحث أن يضع في اعتباره أن الظواهر مترابطة، ويؤثر ويتأثر كل منها بالآخر، أو قد تؤثر الحالة الاقتصادية في الحالة الخلقية مثال (السوق السوداء)، وكذلك تؤثر العقيدة الدينية في النشاط الاقتصادي . مثال البيئة الإسلامية، وتدني القيم الاقتصادية للخمر وغيره مما حرمه الإسلام .

٧ ـــ يجب على الباحث أن يحدد المنهج الذي سيتبعه عند إجراء البحث، وألا يقتصر بحثه على منهج واحد .

بينما تفسير الظواهر الطبيعية probabilistic هو تفسير استنباطي deductive والتفسير الأول أضعف من الثاني؛ نظراً لقدرته التنبؤية المحدودة[1] .

ثانياً : تميز العلم عن بعض المعارف الأخرى :

يحاول الإنسان منذ الخليقة فهم البيئة التي يعيش فيها، والتوصل إلى تفسيرات لما يحدث حوله ، واكتساب المعارف التي تزيد من قدرته على السيطرة على الطبيعة، وتسخيرها لخدمته ، واستخدم في ذلك عدة أساليب لاكتساب المعرفة ، منها السحر والأسطورة والفراسة والتنجيم والطب القديم، وغيرها من المعارف التي امتزجت بشيء من الخرافات، أو التخيلات غير المنطقية ، ولم يعتمد على منهج علمي صحيح ، فلم تكن تلك المعارف ذات أدلة مقنعة، ولم تكن استدلالاتها دقيقة ، ولم تكن نتائجها مؤيدة من الشواهد والبيانات . ولذلك لم تكن مناهجها وبالتالي نتائجها محل ثقة عامة، ولم تصل إلى درجة الثبات ، وهاتان صفتان يمتاز بهما المنهج العلمي ، ومع ذلك فهذه المعارف تتفق مع العلم في الهدف والغاية ، فجميعها يهدف إلى فهم

---

[1] أحمد بدر . مرجع سابق . ص١٩ .

الطبيعة،وينشد الوصول إلى معرفة أسرارها ، وذلك بغية التحكم فيهـــا، أو الـــسيطرة عليها .

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الثاني

العائلة والمجتمع

وجدت العائلة مع وجود المجتمعات ، كما أنها لم تكن بمنأى عن التطور الذي لامس تركيبها ووظائفها ، حيث عرف أشكالاً متعددة من الزواج، والوصال الجنسي، وصلات القربى .

العائلة ـــ الأسرة ـــ هي أدق جهاز في جسم المجتمع، ولا يمكن أن تستقيم أمور المجتمع، ومن ثم الدولة، وتتخلص من كل مظاهر الفوضى والاختلال إلا إذا استقر النظام الأسري . كما أننا نرى أن أهمية دراسة الأسرة في ميدان علم الاجتماع لا ترجع إلى حقيقة كونها الخلية الأولى للحياة الاجتماعية فحسب ، بل أيضاً كونها مسرح التفاعل الاجتماعي؛ الذي يتلقى فيه الكائن البشري أهم عملية اجتماعية، ألا وهي التنشئة الاجتماعية، وذلك منذ اللحظة الأولى التي يأتي فيها الكائن إلى الحياة . فالأسرة هي الوحدة الأساسية في أي تنظيم اجتماعي ، ومن مجموع الأسر يتكون المجتمع البشري، وفي قوة الأبنية الأسرية تتجلى قوة المجتمع ، وفي ضعفها ووهنها يتحدد ضعف المجتمع. وإن تقدم المجتمع يرتبط أو يتوقف بدرجة كبيرة على مدى تقدم الأسر المختلفة المكونة للبناء الاجتماعي الكلي . وإذا كان المجتمع يتكون من الأسر ، فلا يعني أن المجتمع أسرة كبيرة ، وهناك تمايز ما بين الأسرة والمجتمع ، حيث لكل منهما سمات خاصة به، وليس بالآخر . فالأسرة اتحاد يتميز على وجه الخصوص بطبيعته الخلقية والعاطفية ، والناحية العقلية فيها ثانوية وليست أساسية، والمبدأ الذي تقوم عليه الأسرة، يوجد في الوظائف العاطفية (كالحنان المتبادل بين الزوجين، وحنو الآباء على الأبناء، والبر بالوالدين.) [1]. أما المجتمع فإن التعاون فيه يمتاز على وجه الخصوص بطبيعة عقلية ، أما الناحية العاطفية فثانوية، ويطبق اليوم على هذا التعاون

---

[1] السيد محمد بدوي ، مرجع سابق ص ٣٦٧ ـــ ٣٦٨ .

اسم (تقسيم العمل)، وتقسيم العمل هذا هو السبب الأول في الاتساع، والتعقد المستمر؛ الذي يطرأ على المجتمعات، ويقسمها إلى فئات تتباين مصالحها.

أما أثر التطور المجتمع على وظائف العائلة ، فإنه مع التطور تقلّصت بعض وظائفها، حيث كانت قديماً بمثابة دولة المدينة أيام الإغريق ـــ مسؤولة اقتصادياً وسياسياً، أما في عصرنا الحالي ، بقيت وظائف للعائلة ، وليس هناك ما يشير إلى أنها ستزول ـــ إذا لم أقل أنها مستمرة، ولأمد طويل .

إن الأسرة ـــ كما يراها جورج موردوك ـــ هي خلية فريدة بالنسبة للوظائف التي تقوم بها للكائن البشري ، وإنه لا يوجد أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية قد نجح في إيجاد بديل مناسب وفعّال لمؤسسة العائلة النووية؛ التي يمكن أن تستند لها الوظائف التي تقوم بها العائلة النووية ، وإنه من المشكوك فيه أن ينجح أي مجتمع من المجتمعات في هذه المحاولة [1]. ومهما تبدلت تلك الوظائف ، فإن وظائفَ أساسية ما زالت، وستبقى لفترة طويلة، وهي :

١ ـــ تنظيم الزواج والاعتراف الاجتماعي بحق الجنسين في أن يعيشا في منزل واحد برباط اجتماعي، أي: تنظيم الناحية الجنسية لدى الأفراد والاعتراف اجتماعياً بإشباع تلك النواحي حسب نظم المجتمع وقوانينه.

٢ ـــ استمرار الجنس البشري، وتكاثره عن طريق إنجاب الأطفال، ولولا تلك الوظيفتان الأولى والثانية (الجنسية ـــ التناسلية) فإن المجتمع الإنساني سوف ينقرض.

٣ ـــ التنشئة الاجتماعية للأطفال، وتأهيلهم تأهيلاً اجتماعياً يمكّنهم من اكتساب عضويتهم في المجتمع ، بل ربما كانت المسؤولية الجماعية تجاه عملية التنشئة الاجتماعية أكثر من أي عامل آخر تلعب دوراً فعالاً في ربط العلاقات الاجتماعية المختلفة لأفراد العائلة .

---

[1] صالح علي صالح الزين ـــ مجلة الوحدة ـــ العدد ٥٠ ـــ الرباط ١٩٨٨ ص٩٩ .

٤ ـــ تأمين الاستقرار لأفراد العائلة؛ لأن وسط العائلة؛ وما يسوده من حب واطمئنان يساعد كثيراً على تفريغ الشحنات العاطفية ، ويزيل العديد من القلق والاضطراب؛ التي قد تنتاب الأفراد عند مزاولتهم بعض الأدوار الاجتماعية خارج العائلة ، فتعدد الأدوار الاجتماعية، وتناقض وظائفها بعض الأحيان هو من أهم بواعث القلق النفسي لدى الأفراد .

وعند البحث في دراسة خصائص العائلة العربية الإسلامية ، يجب عدم إهمال أثر النظام الاجتماعي؛ الذي صقل تحت تأثير مبادئ الشريعة الإسلامية.

أما المنطلقات النظرية لدراسة العائلة العربية فهي :

١ ـــ إن العائلة العربية مؤسسة اجتماعية ترتبط بأطر المجتمع وبتنظيماته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فهي نتاج تلك التنظيمات . ويتحدد تركيب العائلة بشكلها، كما أن وظائفها ترتبط إلى حد بعيد بخصائص المؤسسات الاجتماعية ووظائفها .

٢ ـــ إن العائلة العربية ليست مؤسسة سلبية، تتلقى التأثير فقط من مؤسسات اجتماعية أخرى ، بل هي أيضاً تمارس دوراً إيجابياً في تشكيل تلك المؤسسات .

٣ ـــ العائلة هي إحدى الركائز الأساسية التي يستند إليها المجتمع .

٤ ـــ العائلة العربية هي الإطار الذي يتم في داخله بناء شخصية الإنسان العربي، فهي من خلال وظيفة التنشئة الاجتماعية تسهم في بناء جيل يكتسب من صفات العائلة الشيء الكثير .

٥ ـــ إن التغيرات التي تحدث ضمن العائلة لا يمكن فصلها عن التغيرات التي تحدث في المجتمع .

٦ ـــ إن أي تحليل للعائلة العربية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الفروق الواضحة بين العائلة في المدينة أو الريف أو في البادية [١] .

---

[١] محمد صفوح الأخرس ـــ علم الاجتماع ـــ المطبعة الجديدة ـــ دمشق ١٩٨٣ ـــ ١٩٨٤ ص ٤٣ .

خصائص العائلة العربية في المرحلة التقليدية :

إن البحث عن خصائص العائلة العربية يعتمد على بعض البيانات التاريخية، التي بدورها تساعد على رسم صورة أقرب ما تكون لواقع العائلة العربية في عصور تاريخية سابقة، وهذه الصورة ستبقى الركيزة التي سنرتكز عليها عند المقارنة بين ذلك الواقع التقليدي للعائلة العربية وواقعها المتغير المتطور في عصور حديثة. ومن خلال عملية المقارنة هذه نستطيع أن نجيب عن سؤال يشكل محور دراستنا[1]. إن العائلة العربية الإسلامية التقليدية تشمل الزوج ، الزوجة (أو الزوجات) والأولاد غير المتزوجين ، بالإضافة إلى الأبناء المتزوجين وزوجاتهم وأطفالهم . وفي كثير من الأحيان تمتد لتشتمل على أخت الأب الأرملة، وأبائه المسنين، وبنين وبنات أشقائه وشقيقاته الأيتام . وهذا التحديد لمفهوم العائلة ينطبق على مجتمع القرية والمدينة على حد سواء .

أما الوحدة السكنية عند البدو الرحل فإنها تتألف من الرجل وزوجته وأطفاله غير المتزوجين ، ولكن هناك رباط وثيق من صلات القربى يجمع بين هذه الوحدة العائلية السكنية، ومجموعات عائلية أخرى في خيام متقاربة ، وتعمل في وظيفة اقتصادية موحدة ، ومع أن شكل رباط الدم يختلف من قبيلة إلى أخرى إلا أننا يمكن أن نحدد تركيبه العام حسب الشكل التالي :

إن القبيلة هي أعلى مستوى في درجة القرابة فإنها تنتمي أجزاء وفروع متعددة، فالقبيلة تقسم عادة إلى وحدات يطلق على كل منها اسم (عشيرة)، وكل عشيرة تنقسم بدورها إلى وحدات أصغر في سلم القرابة، ويطلق على كل واحد منها اسم (البطن)، والذي يتجزأ بدوره إلى وحدات أخرى يدعى واحدها (الفخذ) . و (الفخذ) بدوره ينقسم إلى مجموعات أصغر تسمى واحدها (الحمولة)، وهي بدورها تنقسم أيضاً إلى عائلات ممتدة .

---

(1) محمد صفوح الأخرس ـ علم الاجتماع ـ المطبعة الجديدة ـ دمشق ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ ص ٤٣١ .

ويلاحظ أن ما ينتشر في القرى هو الحمولة . أما العشيرة والفخذ والبطن ، فإن انتشارهم في المجتمعات البدوية ، والفرد هنا ـــ أي في تلك المجتمعات ـــ له كل الحقوق وعليه كل الالتزامات . وتنتشر ظاهرة الثأر في هذه المجتمعات أكثر من مجتمعات المدينة ، كما أنها توجد في مجتمعات الرعي والصيد أكثر من غيرها ، ولتركيب العائلة دور في الانتشار مجتمع القبيلة ـــ ومجتمع الزراعة، وتنحسر هذه الظاهرة كلما كان المستوى الثقافي في المجتمع جيداً ، وكذلك في حال البت السريع من قبل القضاء بحدّ من هذه الظاهرة، أما تعريف الثأر فهو انتقام الشخص المجنى عليه من الجاني، أو من أحد أقربائه، وذلك على يد الأقرباء والخلص للمجنى عليه .

إذا كان من الصحيح أن ظاهرة الثأر هي جريمة قتل ، إلا أنها لا تشملها، وإنما تتميز عنها في أمور عديدة .

إن جريمة الثأر ظاهرة تترابط عضوياً ووظيفياً مع بقية أنظمة المجتمع، وبصفة خاصة مع أسلوب الإنتاج المتبع .

إن التربة الخصبة التي تنمو فيها ظاهرة الأخذ بالثأر هي العائلة ، فالفعل العدائي يقع على أحد أفرادها، وهي بالتالي ترد العداء (فعل الثأر) على القاتل، أو من يرتبط معه بصلة القربى الحميمة [1] .

ما هي العائلة : إنها عبارة عن منظمة اجتماعية تتكون من أفراد يرتبطون ببعضهم بروابط عديدة ، وتلك الروابط هي التي جعلت العائلة البشرية تتميز عن العائلة الحيوانية؛ التي تخضع لأحكام ودوافع الغرائز البهيمية ، والتي تتناقض ووضعية العائلة البشرية التي تتمتع بأنظمة وعلاقات وطقوس سلوكية متطورة، يقرها المجتمع، ويبرر وجودها [2]. وإن للعائلة اليوم مكانة بارزة في المجتمع ، بل هي الركن الأساسي

---

[1] محمد صفوح الأخرس ، مرجع سابق ص ٤٤١ .

[2] إحسان محمد الحسن ، مصادر سابق ص ١١٨ .

في المجتمع الحديث ، إنها العنصر الاجتماعي الأول، ويتكون المجتمع من الأسر ، ولكنه هو نفسه ليس أسرة كبيرة .

أما تعريف العائلة فلم يتفق العلماء بهذا الخصوص على الرغم من أن العائلة هي من الوحدات الأساسية التي يتكون منها البناء الاجتماعي . قدّم كل من أسبنسر وجبرن ونيمكوف تعريفاً للعائلة بأنها عبارة عن منظمة دائمة نسبياً تتكون من زوج وزوجة مع أطفال أو دونهم، أو تتكون من رجل وامرأة على انفراد مع ضرورة وجود أطفال، أما برجس ولوك وهارفي ، فقط عرفوا العائلة بأنها جماعة من الأفراد تربطهم روابط قوية ناجمة عن صلات الزواج والدم والتبني ، وتعيش هذه الجماعة في دار واحدة، وإن ما قدمه برجس لا ينطبق إلا على العائلة النووية ، وهي عائلة صغيرة ووجودها يكون في المجتمع الصناعي ، أما سمات هذه العائلة فهي:

١ ـــ شرعية تمتع الأفراد بحقوق الملكية ، وجود القانون الكوني الذي يطبق على جميع الأفراد ... إنها ـــ العائلة النووية ـــ هي من أهم الظواهر الاجتماعية التي تميز المجتمعات الصناعية [1]. ولا تظهر تلك العائلة بارزة في المجتمعات الريفية نظراً للتناقض بينها وبين هذه المجتمعات، لاسيما إذا أشرنا إلى أن ما هو منتشر في المجتمعات الزراعية ـــ نموذج العائلة الممتدة ، والتي عرّفها البعض بأنه لها تنظيم اجتماعي أكبر من التنظيم الاجتماعي للعائلة النووية .

أما جي ميردوخ فقط ميز بين نوعين من العوائل الممتدة ، النوع الأول : هو العائلة الممتدة التي تتكون من عائلتين نوويتين، أو أكثر تربطهم علاقات اجتماعية قوية ناتجة من العلاقة القائمة بين الآباء والأبناء . والنوع الثاني : هو عائلة المزوجات المتعددات التي تتكون من عائلتين نوويتين أو أكثر، تربطهم علاقات اجتماعية أساسها الأب المشترك؛ الذي تزوج من عدة نساء، وكوّن عوائل نووية مترابطة .

---

[1] إحسان محمد الحسن ، مصدر سابق ص ١٢٠ .

بعد أن قدمنا المفهوم العلمي لمفهوم العائلة لا بد لنا من الإشارة إلى أنه يوجد ثلاثة علماء يهتمون بموضوع العائلة اهتماماً متزايداً، وهم العالم الاجتماعي والعالم السياسي والعالم السكاني. فالعالم الاجتماعي يهتم بموضوع العائلة بسبب كون المجتمع يتكون من مجموعة عوائل ، ويتجه هذا الاهتمام لكون العائلة مسؤولة عن التنشئة الاجتماعية للأفراد ، وما تزرعه في نفوسهم من قيم ومقاييس ومثل أخلاقية المجتمع، ويرجع سبب اهتمام السياسي بالعائلة إلى حقيقة مسؤوليتها عن نوعية السكان، فالعائلة من خلال ظروفها المادية والاجتماعية، وعبر قيمها نستطيع أن تمنح أفرادها التربية الجيدة، وتدفعهم نحو اكتساب المهارة والخبرة، وهذا ما يساعد على رفع نوعية السكان، وبالتالي تطور المجتمع في شتى الميادين والمجالات .

أما اهتمام العالم السكاني بالعائلة فيرجع إلى مسؤوليتها عن كمية السكان، فالعائلة من خلال نظام الزواج تستطيع إنجاب الأطفال الشرعيين؛ الذين يرفعون حجم السكان؛ بحيث يكون كافياً لاستغلال الموارد الطبيعية التي يملكها المجتمع، وفي حال تعادل كفة السكان مع كفة الموارد الطبيعية؛ فإن المجتمع يكون قادراً على إحراز التقدم والازدهار .

وإذا ما اختل التوازن ما بين حجم السكان وحجم الموارد الطبيعية ، فإن المجتمع سيتعرض إلى الفقر والاضطراب .

ماهية نظام الزواج وتطوره :

إن الزواج مؤسسة اجتماعية مهمة لها نصوصها وأحكامها وقوانينها وقيمها؛ التي تختلف من حضارة إلى أخرى . إنه نظام اجتماعي يحدد العلاقات بين الجنسين، ويعطي الأسرة صفتها الشرعية .

والزواج هو علاقة جنسية تقع بين شخصين مختلفين في الجنس، يشرعها، ويبرر وجودها المجتمع، وتستمر لفترة طويلة من الزمن يستطيع خلالها الشخصان المتزوجان البالغان إنجاب الأطفال، وتربيتهم تربية اجتماعية وأخلاقية ودينية يقرّها المجتمع،

ويعترف بوجودها وأهميتها. وقوانين الزواج تنص على ضرورة ترسيخ واستمرار العلاقات الاجتماعية والجنسية بين الشخصين المتزوجين . وإن العلاقات الجنسية التي تقع خارج نظام الزواج؛ فإنها غير شرعية، ويرفضها الدين والقانون والأخلاق.

إن الزواج من الناحية البيولوجية والاجتماعية هو معاشرة جنسية بين رجل وامرأة تتبعها مسؤوليات أبوية وتربوية مهمة تتولاها العائلة الجديدة . ويرى "وستر مارك" أن الزواج أساس تكوين ونشوء العائلة. أما المضمون الاجتماعي للزواج فإنه يتعلق بالموافقة الاجتماعية؛ التي تكون على شكل عقد شرعي توقعه الأطراف المعنية بذلك .

هناك أنواع مختلفة من نظم الزواج في العالم . فهناك النظام الآحادي للزواج، ونظام تعدد الزوجات، ونظام تعدد الأزواج [1] . وهناك زواج يستقر في البيت الأصلي للزوج، أو في البيت الأصلي للزوجة، أو يستقر في بيت جديد. وهناك قيود اجتماعية تلزم الفرد بمجتمعه العمل بها إذا ما أراد الزواج ، وتلك القيود ترجع لعدة عوامل، إما إلى الحسب والنسب ، أو للانتماء الديني ، أو العنصري ، أو القومية .. وإن الأحكام التي تلزم الفرد على الزواج من داخل جماعته تسمى بالزواج الداخلي... وأما الأحكام التي تلزم الفرد على الزواج من خارج جماعته فتسمى بالزواج الخارجي. وتحرم القوانين الكونية والشمولية للزواج زواج الآباء من بناتهم، أو زواج الأمهات من أولادهن.

لقد حاول لويس موزعان العالم الأنتربولوجي وضع نظام تطوري تاريخي للزواج أكد فيه أن الزواج الأمي كان سابقاً للزواج الأبوي.

أشكال الزواج :

يأخذ الزواج أشكالاً عدة ، ولكن أكثرها شيوعاً :

---

[1] إحسان محمد الحسن ، مرجع سابق ص ١٢٢.

١ ـــ الزواج المونوجامي : وهو الزواج الحاصل بين رجل واحد وامرأة واحدة، وهو الشكل الوحيد من الزواج السائد في المجتمعات التي تعتنق الديانة المسيحية، كما تأخذه معظم الشعوب الإسلامية ، على الرغم من أن الإسلام يبيح تعدد الزوجات ، حيث وضع ناظم دقيق لمثل تلك الحالات من الزواج، ونرى أن نظام تعدد الزوجات في الإسلام أوجد له مبرراته من خلال الأسباب، حيث إن هناك أسباب خاصة دعت إليها ظروف المجتمع الإسلامي في بدء ظهور الإسلام ، وهذا ما سمح للمسلمين بإعالة من استشهدوا دفاعاً عن العقيدة ، بالإضافة إلى أن هذا النظام ـــ التعدد ـــ سمح بتعزيز أواصر الوحدة والوئام بين القبائل ، وكذلك الانتقال بالمجتمع الإسلامي من حالة الفوضى الشاملة في الزواج إلى حالة من التنظيم .

وهناك أسباب إنسانية لهذا التعدد ، كعدم إنجاب الزوجة ، وكبديل للطلاق وغير ذلك .

ومع كل هذه المبررات نجد أن الإسلام قيّد مسألة التعدد بشرط أساسي، وهذا الشرط هو العدالة التامة ، وأي عدالة !! مما يجعل نظام الزوجة الواحدة هو الشيء الحتمي ، وإن الإقدام على التعدد في حالة الضرورة القصوى فقط ، ولا غير ذلك .

٢ ـــ الزواج البوليجيني : وهو الزواج الحادث بين رجل واحد وامرأتين أو عدة نساء، ومن الأسباب التي تدعو إلى الأخذ بالنظام البوليجيني :

أ ـــ قسوة الحياة في بعض المجتمعات على أفرادها من الرجال .

ب ـــ كثرة الأعمال التي تعهد إلى الزوجة ، كما هو الحال بين بعض القبائل الإفريقية، وحيث يلجأ الرجل إلى زوجة أخرى كي يخفف عبء العمل عن الزوجة الأولى .

ج ـــ كثرة الزوجات علامة امتياز، لا سيما للأغنياء ، كما هو الحال في كثير من القبائل التي تعيش في القارة الإفريقية ، والتي تُعد صاحبة عزوة بمقدار ما تملك من الأبقار.

د ـــ الرغبة في الذرية إذا كانت الزوجة الأولى عاقراً ، والسؤال هنا السبب في عدم الإنجاب نتيجة وضع صحي أو مسائل أخرى، فلنفترض أن الزوج عاقر ، فهل تفعل زوجته شيئاً ، أو تتركه لتتزوج غيره ... لا أظن أنها تفعل ذلك على الإطلاق ، وهكذا نجد أن المرأة هي التي تضحي في هذا المجال أكثر من الرجل بشكل عام.

٣ ـــ الزواج البوليندري : وهو الزواج الحادث بين امرأة ورجلين، ويطلق على هذين [1] النوعين الأخيرين الزواج البوليجامي .

٤ ـــ الزواج الزمرة: ويحصل ذلك بين عدة رجال وعدة نساء .

تختلف النظم في ناحية مركز الزوجات القانوني، وأهمية كل منهن في الأسرة، فبعض المجتمعات تعاملهن على قدم المساواة في الحقوق والواجبات، والبعض يفرق بينهن ، فيجعل إحداهن مثلاً زوجة أصيلة ينتسب إليها جميع أولاد الرجل منها . ويسود الاتفاق عادة بين الزوجات من هذا النوع ، وتكون الزوجة الأولى صاحبة الأمر والنهي . لقد أباح الإسلام تعدد الزوجات ، ولكن بعد أن وضع شروطاً وقيوداً، وبالتالي يمكن أن يتزوج الرجل مثنى وثلاث ورباع ، على ألا يجمع في عصمته في وقت واحد أكثر من أربع زوجات ، وسوّى الإسلام بين الزوجات في الحقوق والواجبات ، كما أوجب على الرجل أن يعدل بين نسائه ، قال تعالى في كتابه العزيز: ((فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة)) سورة النساء الآية ٣ . ((ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم)) سورة النساء الآية ١٢٩ . فتعدد الزوجات إذاً نظام مباح قانونياً ، ولكنه محدد بشرط يجعل من نظام الزوجة الواحدة أمراً حتمياً بحسب الواقع .

---

[1] عبد الحميد لطفي ، مرجع سابق ص١١٢ .

وإن من يفهم روح الدين وحكمته لا يسعه إلا القول بأن هذا التشريع قد شُرّع للالتجاء إليه في حالة الضرورة القصوى فقط.

الطلاق : هو عملية فسخ عقد الزواج؛ الذي وقعه كل من الرجل والمرأة، وهذه العملية تساعد كلاً من الطرفين على الزواج ثانية .

والطلاق يختلف عن الفصل، أي فصل الزوج عن زوجته لأسباب معينة، فالفصل يعطي الحق للزوجين بالإقامة في أماكن مختلفة شريطة عدم زواجهما مرة ثانية؛ لأنهما لا يزالان يحتفظان بمنزلتهما الزوجية.

كما يختلف عن البطلان، أي بطلان شرعية الزواج في حالة اعتبار الزواج زواجاً شرعياً . وإن حالات البطلان والفصل والطلاق توجد تقريباً في جميع المجتمعات الإنسانية التي تتميز بأنواع مختلفة من الحضارات، وتوجد كذلك حتى في المجتمعات البدائية البسيطة. غير أن الظروف التي تستوجب منح الطلاق للأطراف المعينة تختلف من مجتمع لآخر، ومن فترة زمنية معينة لفترة أخرى [1] .

إن التعدد ليس بمشكلة طالما أنه في طريق الزوال بسبب الوعي الثقافي، ووطأة الظروف الاقتصادية ، وكذلك إزالة الأسباب التي كانت تدعو للتعدد، وهي متنوعة من ثقافية واجتماعية ، إنما المشكلة الخطيرة هي الطلاق ، ومن الأسباب الحقيقية عدم الإنجاب ، بالإضافة إلى أسباب أخرى .

ومن خلال الإحصائيات وجد أن نسبة الطلاق في مصر أعلى نسبة في العالم ٣,٧١ % ويعود ذلك إلى طرفي المعادلة، فمن ناحية الزوج تودي الكراهية ، أو الزواج بامرأة أخرى ، أو عجز الزوج، أو سوء معاملة الزوج ، والإدمان على المخدرات .. أما من ناحية الزوجة ، عقم الزوجة ـ سوء الأخلاق ـ مرض الزوجة ـ ارتكابها جريمة الزنى ، إهمال الزوجة لواجباتها ...

---

[1] عبد الهادي الجوهري: قاموس علم الاجتماع ـ الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث طبعة ٣ ١٩٩٨ ص١٤٤ .

أما العوامل الاجتماعية التي تكون وراء مشكلة الطلاق فإنها تختلف حسب درجة الثقافة.

فمثلاً الطلاق يحدث في الأوساط الشعبية لاستخفاف الرجال بالحياة الزوجية، والنظر إلى الزوجة مجرد متعة ، كما أن عدم فهمهم لحكمة الطلاق، واعتقادهم أنه حق مطلق للرجل يستخدمه كما يشاء؛ مما جعلهم يستخدمونه لأتفه الأسباب ، وإن دلّ ذلك على شيء فإنما يؤكد انتشار ذلك في غياب الثقافة والتعليم وسيادة الجهل .

أما في الطبقات المتوسطة فإن من أسباب الطلاق سواء اختيار الزوجة ، فكثير من الشبان يضعون نصب أعينهم ميزات معينة كالثراء أو الجمال أو اسم الأسرة ، دون أن يعنوا بالاتفاق في الميول والطباع وكفاءة كل من الزوجين للآخر .

أما في الأوساط المثقفة ، فإن الطلاق يحدث لعدم استقرار العلاقات بين الرجل والمرأة، فقد دخلت في حياتها الاجتماعية أوضاع جديدة كالاختلاط بين الجنسين ، وكذلك القيام بالعمل خارج البيت . لكن هذه الأوضاع لم تغيّر شيئاً من عقلية الرجل الذي ما زال يريد أن يحتفظ بسيادته على المرأة ، على الرغم من محاولته التأقلم مع المستجدات، ولكن الرواسب والتقاليد القديمة ... رغم ثقافته — لم تسيطر على ذكورته؛ مما يدفعني للقول : إن المرأة تتعرض لقهر ثلاثي الأبعاد يتمثل أولاً :

في القهر الذي يتعرض له المجتمع الكبير الذي تعيش فيه .

ويتجلى ثانياً في القهر الاجتماعي الطبقي داخل المجتمعات العربية .

ويتبدّى ثالثاً في القهر الناجم عن كون المجتمع العربي مجتمعاً ذكورياً، يتسلط فيه الرجال عليهن ، مما جعلها تحسّ بالدونية والاستضعاف وعدم الأمان مهما كانت قدراتها وملكاتها الموضوعية، هذا بشكل عام، وهناك استثناءات في هذا المجال، وقد قدّم للمرأة في مجتمعنا الكثير من أجل أن تلعب الدور الفعال في هذا المجتمع، وهي أهل لذلك ، إلا أن الظروف الموضوعية لم تساعدها ، بل أضافت لها متاعب جديدة من حيث ضغط الوقت ، ودون أن تميز الأسباب التي تخفف عنها الأعباء ، وعدم تنازل

الزوج عن سلطته ، جعلته مستمراً في الأحجام عن مساعدة زوجته في الأعباء المنزلية؛ مما جعلها تنوء بالأحمال المثقلة والملقاة على عاتقها ـــ لاسيما إذا كانت موظفة ـــ حيث يصبح دوامها اليومي لا يقل عن ست عشرة ساعة؛ بالإضافة إلى مسافات الطريق إلى العمل ، وبالتالي تفقد الراحة ، والتي هي بحاجة ماسة إليها ، وهذا إيذاناً بالذبول الباكر نتيجة الجهد الكبير الذي تبذله (أعمال المنزل ـــ تربية الأطفال ـــ العمل خارج المنزل) .

النتائج الخطيرة الناجمة عن الطلاق :

دمار كامل للأسرة ولأفرادها، حيث يحرم الأطفال من النشأة الطبيعية في رعاية الوالدين؛ مما يجعل أولئك الأطفال يعيشون الاضطراب النفسي، وسوء التكيف مع الوسط الاجتماعي .

أما في الأسر الفقيرة ، فيؤدي الطلاق إلى التشرد والانحراف والإجرام . كما أنه يجب أن لا ننسى ما يثيره الطلاق من إثارة الضغينة والحقد بين العائلات ربما تؤدي إلى الإجرام . فما بالنا انعكاساته السلبية على المجتمع ؟

مشكلة علاج الطلاق:

إن الطلاق شأنه في ذلك شأن تعدد الزوجات قد شرع لحكمة، وهذه الحكمة تتلخص في أن الطلاق يصبح أمراً محتوماً أنه أبغض الحلال عند الله إذا تعذرت الحياة الزوجية، واستنفدت جميع الوسائل لإصلاح ذات البين، وإعادة الوئام بين الزوجين[1]. ويجب إشراك الهيئات الدينية كافة لإفهام الناس الحكمة الكامنة وراء السماح بالطلاق، وأنه إنما شرع لتفادي الأضرار بالزوجين؛ لا ليكون وسيلة لهدم الأسرة من أجل أتفه الأسباب . ويجب العمل على تطوير التشريعات كيلا يكون متروكاً هذا السلاح بيد الرجل، يشرعه في وجه المرأة متى أراد ...، وهذه الإشكالية قائمة في مجتمعاتنا العربية

---

(1) السيد محمد بدوي ، مرجع سابق ص ٣٨٣ .

لا سيما أن الرجل حتى لو كان مثقفاً — لم يستطع التأقلم مع التطور؛ الـذي يؤكـد على الحوار، واحترام الآخر على قاعدة الشراكة الأخلاقية والوجدانية .

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الثالث

التنشئة الاجتماعية [1]

يُعَدُّ موضوع التنشئة الاجتماعية من أهم الموضوعات الأساسية في علم الاجتماع ، نظراً لارتباطه بقضايا نظرية في نطاق هذا العلم، وتأثره بمفاهيم علمية في نطاق ميادين أخرى في العلوم الاجتماعية، وفي مقدمتها علم النفس الاجتماعي ، وتبرز أهمية هذا الموضوع بالإضافة إلى ذلك لارتباط نتائجه بقضايا تتعلق ببناء شخصية الإنسان الاجتماعي ، كما كان لاستخدام معطياته التطبيقية جاذبية لدى رجال السياسة .

ينظر علماء الاجتماع إلى الإنسان بوصفه مخلوقاً يخضع لعملية التنشئة الاجتماعية؛ التي بمقتضاها تتحول غرائزه الحيوانية؛ لتتطابق مع نظرية الحياة في مجتمع إنساني.

وبمقتضى التنشئة الاجتماعية يكتسب الفرد الثقافة، ويستوعب قيم المجتمع وأهدافه ـــ إذ إن لدى الفرد استعداداً لأن يفعل ما يعدّه المجتمع صحيحاً ومقبولاً [2] .

وتعنى التنشئة الاجتماعية ، من ناحية رئيسية ، بنقل التراث الحضاري وخبرات الأجداد وقيمهم وعاداتهم إلى الأحفاد ، ومنهم إلى الأجيال القادمة . إنها وسيلة الاتصال الرئيسية بين الماضي والحاضر ، والحاضر والمستقبل ، فيها ومن خلالها. وفي نطاق الأسرة يلقن الطفل قيم الجماعة ومثلها وأهدافها ، وما تعتز به في تاريخها الطويل، استناداً إلى ذلك، ومن هذا المنطلق عُدَّت عملية التنشئة الاجتماعية عملية

---

(1) محمد صفوح الأخرس ـــ علم الاجتماع ـــ المطبعة الجديدة دمشق ١٩٨٣ ـــ ١٩٨٤ من ص٥١٥ ـــ ٥٣١.

(2) مقدمة في علم الاجتماع ، ترجمة وتقديم مجموعة من الباحثين : محمد الجوهري ـــ علياء شكري ـــ السيد محمد الحسيني ـــ محمد علي محمد دار المعارف بمصر ١٩٧٤ ص ١٠٢ .

تطبع مع الواقع، وتمثيلاً لأهدافه، وانضباطاً بأوامره وقيمه ومعطياته ، ذلك هو الوجه المحافظ لعملية التنشئة الاجتماعية .

ومن جانب آخر ، عُدَّت التنشئة الاجتماعية وسيلة من وسائل التغيير الاجتماعي، بما يمكن إدخاله من قيم جديدة لعقول الأطفال، وهم في مرحلة اكتشاف واقعهم الاجتماعي . فالمجتمع الذي يمر بمرحلة تحول اجتماعي سريع يجابه معضلة أساسية، تتمثل في تصارع قيم العائلة التقليدية المحافظة مع قيم بعض المؤسسات العصرية؛ التي ترتبط بالسلطة، وتقود عملية التغير الاجتماعي ، فتتنازع شخصية الطفل تلك القيم بين مد وجذر ، بين جاذب باتجاه القديم والمحافظة عليه ، ومؤثر باتجاه التحرر منه، وتمثل معطيات المستقبل . وتكمن أهمية التنشئة الاجتماعية بالإضافة إلى ذلك في كونها وسيلة أساسية في خلق ولاءات اجتماعية جديدة بالإضافة إلى إسهامها في عملية التكيف الاجتماعي . وهذا المفهوم للتنشئة الاجتماعية يرتبط بشكل مباشر بمفهوم السلطة ، وأسلوب اتخاذ القرارات .

وتتباين العوامل الاجتماعية المفسرة لأسلوب التنشئة بتباين الأوضاع التعليمية للزوج والزوجة، كما تتباين الأساليب المفضلة لتربية الأطفال عند كل من الأب والأم، ومفهوم كل منهما لمسألة الإصلاح وعوامله.

إن نقطة البداية في بناء جيل المستقبل يجب أن تبدأ من الطفل وتتطور وتتقدم مع تطوره في مراحل نموه المختلفة ، ولعل أهم توظيف وأقله كلفة يكمن في أسلوب التنشئة الاجتماعية ، وتربية الأطفال على مفاهيم مستمدة من واقع الأمة، ومصير الشعب، وتطلع الجماهير .

وسوف نعكف في هذا الفصل إلى توضيح أسس التنشئة الاجتماعية ومفاهيمها وأهميتها ، وكذلك ارتباطها بمفهوم السلطة والعوامل الاجتماعية المفسرة لتباين أسلوب التنشئة الاجتماعية،وأثر التنشئة الاجتماعية في عملية الإصلاح الاجتماعي والارتباط بينها وبين موضوع الأطفال وواقع الشباب العربي،والاتجاهات نحو ميلاد الجيل الجديد.

أولاً ــ التنشئة الاجتماعية: مفهومها، تعريفها، أهميتها، أدوارها :

يتحدد معنى التنشئة الاجتماعية من خلال فهم معناها وتعريفها كي نصل إلى رؤية أعمق في تنشئة الجيل الجديد؛ باعتبار أن هذه العملية هي من أهم القضايا التي يتناولها علماء النفس والاجتماع على حد سواء بالدراسة والتحليل؛ بعد أن أدركوا أهميتها وأدوارها المختلفة في تلقين الأبناء ثقافة الأجداد وتراثهم على مر العصور ، وباعتبارها العملية التي تخص مسألة التكيف الاجتماعي، وصهر الفرد في البوتقة الاجتماعية من خلال رؤية صحيحة للواقع الاجتماعي، وللأدوار الاجتماعية .

أ ــ مفهومها وتعريفها : هي عملية تلقين أعضاء المجتمع ثقافة المجتمع، ويتم بها اختصار هذا المدى الواسع من الإمكانيات السلوكية إلى عدد محدود من الأنماط السلوكية الواقعية؛ التي يرتضيها المجتمع ويتقبلها ، وتمكن الفرد من اكتساب عضويته في المجتمع والبقاء فيه . فالتنشئة ما هي إلا عملية تعلم وتربية ، وتقوم على التفاعل الاجتماعي، وتهدف إلى اكتساب الفرد سلوكاً ومعايير مناسبة لأدوار اجتماعية معينة تمكنه من مسايرة جماعته، والتوافق الاجتماعي معها ، وتكسبه الطابع الاجتماعي، وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية . فالتنشئة الاجتماعية هي عملية اندماج الفرد في المجتمع في مختلف أنماط الجماعات الاجتماعية ، واشتراكه في مختلف أفعال المعايير الاجتماعية عن طريق استيعابه لعناصر الثقافة والمعايير والقيم الاجتماعية؛ التي تتكون على أساسها سمات الفرد ذات الأهمية الاجتماعية [1].

ومما لابد من الإشارة إليه أنه طالما للتنشئة الاجتماعية الأهمية الكبرى في تحديد معالم شخصية الفرد ، فإن هذا لا يعني أن هناك عوامل أخرى غير اجتماعية تؤثر في نمو الشخصية منها الوراثة والبيئة والغذاء والتعلم، وعدد من العوامل الأخرى مثل أعمار الوالدين والمرض والانفعالات وعوامل المناخ [2].

---

(1) أرمسيوف : أصول علم الاجتماع ــ دار التقدم ــ موسكو ترجمة سليم نوما ١٩٩٠ ص١١٨ .

(2) حامد عبد السلام زهرة ــ علم النفس الاجتماعي ، القاهرة ــ مطبعة دار العالم العربي طبعة ٤ ١٩٧٧ ص٢١٦ .

والأسرة هي أول بيئة تتولى هذه الأعداد .... والتنشئة الاجتماعية عملية ديناميكية مستمرة ، تبدأ منذ ولادته الفرد، وتستمر حتى مماته .... والتثقيف الاجتماعي هو صورة من صور التنشئة الاجتماعية باعتباره وسيلة موجهة تعتمد على أسس عملية في سبيل خلق تزايد التكيف في سلوك الفرد بما يتفق وقيم المجتمع وأهدافه التي يطمح إليها[1] .

ويرتبط مفهوم التنشئة الاجتماعية بمفهوم التطبع الاجتماعي ، حيث يشير التطبع بالنسبة للمجتمع إلى الطريقة التي تنقل فيها الثقافة، ويطبع الفرد فيها بطابع المجتمع المنظم وطرائق حياته . وتبدأ منذ الطفولة وتستمر خلال البلوغ ، أما بالنسبة للفرد فإن التنشئة الاجتماعية هي إعطاء الحياة العضوية معناها الإنساني، وتحويلها إلى الشعور بالتميز الذاتي للشخصية ، حيث يصبح الفرد قادراً على تنظيم وتركيب سلوكه، ومنحه المثل والقيم والأهداف [2].

ب ــ أهميتها :

لقد أصبح موضوع تربية الجيل علماً مستقلاً قائماً بذاته يهدف إلى تهذيب سلوك الفرد وتوجيهه وجهة خيرة . فهو إذاً وسيلة موجهة تعتمد على أسس علمية؛ لأجل خلق اتزان في سلوك الفرد ، بما يتفق وقيم المجتمع وأهدافه التي يطمح إليها ، من هنا كان أثر التربية الاجتماعية لا يقتصر على الطفل وحده، بل يمتد إلى المجتمع عامة .

وللتنشئة الاجتماعية أدوار رئيسية، وهي :

١ــ دورها في عملية التراث الحضاري :

تنتقل خبرات الأجداد وتراثهم إلى الأطفال والشباب عن طريق الآباء في العائلة والأقران في المؤسسات التربوية ، والثقافية، والسياسية، ومن هنا كانت العائلة إحدى المؤسسات الاجتماعية التي تصل الماضي بالحاضر، وتربط الحاضر بالمستقبل . فهي

---

(١) الدكتور محمد صفوح الأخرس ، التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالتنشئة السياسية ، ص (٢٥)

(٢) الدكتور محمد صفوح الأخرس ، بعض المفاهيم السوسيولوجية في التنمية والتخطيط ، ص(٦١) .

بالإضافة إلى أنها تزود الجنس البشري بعناصر فتية لبقاء المجتمع واستمراره، فإنها تعمل على استمرار الحضارات الإنسانية وتقدمها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية. وسوف تبقى هاتان الوظيفتان (استمرار الحضارات الإنسانية، والجنس البشري) من أهم الوظائف الأساسية للعائلة عبر التاريخ، وفي المجتمعات المختلفة .

٢ ــ دورها في عملية التكيف الاجتماعي :

من المتعارف عليه في الدراسات الاجتماعية أن إحدى الوظائف الأساسية للتربية هي تسهيل عملية التكيف الاجتماعي مع البيئة ، ويتم ذلك عن طريق تلقين الفرد مبادئ وقواعد عامة تتوارثها الأجيال عبر تاريخها الطويل، فالإنسان ابن البيئة الاجتماعية، وهو أكثر المخلوقات الحية اعتماداً على غيره في مراحل نموه الأولى لأنه يعتمد طوال سنوات عديدة على خبرات الأجداد ، وحصيلة تجاربهم المستمدة من تفاعلهم مع البيئة المادية، وتعاون بعضهم مع بعض في مؤسسات مختلفة .

٣ ــ دورها في خلق ولاءات اجتماعية جديدة :

عندما يتبلور الولاء الاجتماعي في مراحل متقدمة من التطور ، حول مؤسسات أكثر فاعلية في بناء المجتمع الحديث ، تصبح قضية التنشئة الاجتماعية في المنزل أقل أهمية علماً بأنها لن تفقد أثرها مادامت العائلة موجودة ، وتقوم بوظائفها ضمن إطار المجتمع ومؤسساته المختلفة .

وفي الوطن العربي ما زالت العائلة تلعب دوراً بارزاً في عملية التنشئة الاجتماعية، ولذلك فإن البحث في أسس التربية في المنزل، ومنعكساتها على صعيد المجتمع ، يُعَدُّ مسألة هامة يجب أن توجه إليها الأنظار .

ثانياً ــ عناصر التنشئة الاجتماعية:

هناك عناصر للتنشئة لدى الفرد ولدى المجتمع .

لدى الفرد الدوافع الاجتماعية والحاجات النفسية الأخرى التي تدفع الفرد دفعاً للانتماء إلى جماعة، وبالتالي بدء عملية التنشئة الاجتماعية والتطبيع الاجتماعي؛ التي تنتهي بعملية الاندماج الاجتماعي .

ـــ قابلة للتعلم، وتغير سلوكه نتيجة للخبرة والممارسة، وقدرته على التفاعل الرمزي، وتعلم الرموز، واكتساب اللغة .

ـــ القدرة على التعاطف، وتكوين علاقات عاطفية مع الآخرين .

ـــ أما في المجتمع :

ـــ الضغوط الاجتماعية المختلفة التي توجهها الجماعة لأفرادها حتى يعدلوا فرديتهم، واتجاهاتهم الخاصة لمصلحة معايير الجماعة .

ـــ المعايير الاجتماعية التي تبلورها الجماعة كموازين للسلوك الاجتماعي.

ـــ الأدوار الاجتماعية التي تتطلب الجماعة من كل فرد القيام بها .

ـــ المؤسسات الاجتماعية مثل الأسرة والمدرسة، وجماعة الرفاق، ووسائل الإعلام.

أما أساليب عملية التنشئة الاجتماعية، فإنها تعمل على تعزيز وتدعيم بعض أنماط السلوك المقبولة اجتماعياً ، وعلى استبعاد البعض الآخر غير المقبول اجتماعياً .

ومن أهم سمات عملية التنشئة الاجتماعية :

ـــ سلوك الفرد يرتبط تدريجياً بالمعاني؛ التي تتكون عنده عن المواقف التي يتفاعل فيها .

ـــ هذه المعاني تتحدد بالخبرات السابقة التي مر بها الفرد، وعلاقة تلك الخبرات بالمواقف الراهنة .

ـــ الطفل يولد في جماعة قد حددت معاني معظم المواقف العامة التي تواجهه ، وكونت لنفسها معايير السلوك فيها .

ـــ الطفل يتأثر بهذه المعاني منذ ولادته، وتنمو شخصيته في مراحلها الأولى بحسب هذه المعاني .

ثالثاً : العوامل المؤثرة في عملية التنشئة الاجتماعية :

الثقافة :

الثقافة هي مجموع ما يتعلم وينقل من نشاط حركي ، وعادات، وتقاليد، وقيم، واتجاهات، وأفكار، وتكنولوجيا، وما ينشأ عنها من سلوك يشترك فيه أفراد المجتمع ... وتؤثر الثقافة في تشكيل شخصية الفرد والجماعة عن طريق المواقف الثقافية العديدة، ومن خلال التفاعل الاجتماعي المستمر .

وهكذا تحدد الثقافة السلوك الاجتماعي للفرد والجماعة عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية، ولقد قام ((كاتل)) بدراسة لأهم العوامل أو المتغيرات الثقافية التي تؤثر في عملية التنشئة الاجتماعية ... وهي كالآتي : حجم الجماعة ، والضغط الثقافي والرفاهية ، والمحافظة على التقاليد ونظام السلطة ، والتكامل الثقافي والسروح المعنوية .

٢ ـــ الأسرة :

تتكوّن الأسرة عبر الزواج والإنجاب، وتتحول إلى أهم عوامل التنشئة الاجتماعية، وإنها أقوى الجماعات تأثيراً في سلوك الفرد ، إنها المدرسة الاجتماعية الأولى للطفل ... وتتميز الأسرة بعدة خصائص تبلور أهميتها في عملية التنشئة الاجتماعية:

ـــ هي الوحدة الاجتماعية الأساسية والأولى التي ينشأ الطفل في كنفها، وهي المسؤولة الأولى عن تنشئته اجتماعياً .

ـــ إن الأسرة تُعَدُّ النموذج الأمثل للجماعة الأولية التي يتفاعل الطفل مع أعضائها وجهاً لوجه، ويُعَدُّ سلوكهم سلوكاً نموذجياً .

أما عن العلاقات الأسرية وأثرها في عملية التنشئة الاجتماعية فتجملها فيما يلي:

العلاقة بين الوالدين :

إذا كانت الأسرة تعيش سعادة زوجية ووفاقاً في العلاقات بين الوالدين؛ فإن ذلك يؤدي إلى خلق شخصية متكاملة عند الطفل توفر له الأمن والاطمئنان . أما الخلافات التي تقود إلى تعاسة في العلاقات الزوجية ، فإنه ينجم عن ذلك تفكك أسري، وسلوك غير مستقر وتوتر ، فيكوّن ذلك لدى الفرد سلوكاً مضطرباً كالغيرة والخوف والقلق وعدم الإتزان الانفعالي .

أما العلاقة بين الوالدين والطفل :

إذا كانت مشبعة بالحب والقبول والثقة ، تساعد الطفل على الاتزان وحب الآخرين والثقة بهم ، أما إذا كانت العلاقة ما بينهم — الوالدين والطفل — سلبية ، فإن ذلك يؤثر تأثيراً سيئاً على النمو، وعلى الصحة النفسية للطفل .

العلاقات بين الإخوة :

إن العلاقات بين الإخوة القائمة على المساواة ودون تفضيل طفل على آخر يؤدي ذلك إلى النمو النفسي للطفل ، وهذا يتطلب توفر مناخ أسري يتسم بإنتاج الأمن والحب، وتنمية القدرات عن طريق اللعب والممارسة الموجهة ، وكذلك احترام الآخرين والتعاون ، بالإضافة إلى تكوين الاتجاهات السليمة بالتغذية والكلام والنوم ، وتكوين الأفكار السليمة .

ـ المدرسة:

إنها المؤسسة الاجتماعية الرسمية التي تقوم بوظيفة التربية ونقل الثقافة المتطورة إن الطفل عندما يبدأ تعليمه في المدرسة؛ فإنه قد قطع شوطاً في التنشئة الاجتماعية في الأسرة، وبالتالي فإنه يكون مزوداً بالكثير من المعايير الاجتماعية والقيم والاتجاهات، وفيما يلي بعض مسؤوليات المدرسة في التنشئة الاجتماعية:

ـــ تقديم الرعاية النفسية للطفل، ومساعدته في حل مشكلاته .

ـــ تعليمه كيف يحقق أهدافه بطريقة ملائمة، تتفق مع المعايير الاجتماعية .

وهناك مسؤوليات أخرى. أما عن العلاقات الاجتماعية في المدرسة وأثرها في عملية التنشئة الاجتماعية فتوجز بما يلي :

العلاقات بين المدرس والتلاميذ ، وكذلك ما بين التلاميذ بعضهم ببعض، والعلاقات بين الأسرة والمدرسة، حيث يجب أن تبقى مستمرة وعلى اتصال مستمر لأي طارئ في سلوك التلميذ، وتقوم المدرسة بتحويل الكائن الاجتماعي إلى كائن متعلم من خلال وسائلها التعليمية والتدريسية، ويتحقق ذلك عن طريق :

١ ـــ نقل التراث المعرفي للفرد من جيل إلى جيل عبر العملية التعليمية .

٢ ـــ تبسيط التراث الثقافي بسبب الكم الهائل للتراث الثقافي وتنوعه ، فتقوم المدرسة بتبسيط هذا الكم حتى تتلاءم وأعمار الناشئة .

٣ ـــ تنقية التراث الثقافي ، حيث تقوم المدرسة باستبعاد ما علق بهذا التراث من خرافات وأساطير .

٤ ـــ التماسك الثقافي والاجتماعي، فتقوم المدرسة بتقديم ثقافة واحدة لأبناء المجتمع ، مما يصهرهم في بوتقة منسجمة واحدة .

٥ ـــ تنمية أنماط سلوكية واحدة ، عبر طرح مفاهيم جديدة تستبعد التعصب بكل أنواعه .

٦ ـــ إعداد المنشأ معرفياً وأخلاقياً وتقنياً وبدنياً .

٤ ـــ جماعة الرفاق :

إنها تؤثر في معايير الفرد الاجتماعية ، ويتوقف مدى تأثر الفرد بجماعة الرفاق على درجة ولائه، ومدى تقبله لمعاييرها وقيمها واتجاهاتها. ومن أهم خصائص جماعة الرفاق ذات الأثر في عملية التنشئة الاجتماعية : تقارب الأدوار الاجتماعية ، ووضوح المعايير السلوكية، ووجود اتجاهات مشتركة، ووجود قيم عامة .

٥ ــ وسائل الإعلام :

توثر وسائل الإعلام المتنوعة بما تنشره من معلومات وحقائق وأخبار ووقـائع وأفكار وآراء ، ومن أهم خصائص وسائل الإعلام التي تبرز أثرها في عملية التنـشئة الاجتماعية أنها غير شخصية ، وأما عن أثر وسائل الإعلام في عملية التنشئة الاجتماعية ، فإنها تنشر معلومات متنوعة في المجالات كافة تناسب كل الأعمار، وإشباع الحاجات النفسية مثل الحاجة إلى المعلومات والتسلية والأخبار والمعارف والثقافة العامة ...

٦ ــ دور العبادة :

تقوم دور العبادة بدور كبير في عملية التنشئة الاجتماعية؛ لما تتميز بهـا مـن خصائص فريدة، أهمها: إحاطتها بهالة من التقديس ، وثبات وإيجابية المعايير السلوكية التي تعلمها للأفراد ... أما عن أثر دور العبادة في عملية التنشئة الاجتماعية، فإنها تعلم الفرد والجماعة التعاليم الدينية بما يضمن سعادة الفرد والمجتمع، وكذلك تنمية الضمير عند الفرد والجماعة ...

رابعاً ــ التنشئة الاجتماعية ومفهوم ((السلطة)) :

إن تلقين الأفكار والمبادئ إلى أفراد أية مؤسسة، سواء أكانـت اجتماعيـة أم سياسية أم ثقافية تربوية؛ يتأثر إلى حد بعيد بمفهوم ((القوة)) في المؤسـسة . ونعـني بذلك أسس السلطة، وكيفية تمركزها ، فإذا كانت السلطة تعسفية وجـائرة تـستمد وجودها من مركز قوة غير مشروعة ، فإنها تميل نحو استخدام العنف والقسر في فرض آرائها ، والعكس صحيح أيضاً . وإذا كانت السلطة في خدمـة الجمـاهير تـستمد وجودها من مصالحهم، فإنها تميل نحو استعمال أسلوب الديمقراطية الموجهة في اتخـاذ القرارات، وتنسيق الأفكار. ويتم ذلك عن طريق مناقشات موجهة لتلك الآراء مـن خلال المؤسسات الاجتماعية والسياسية الممثلة لصالح الجماهير.

وينطبق هذا الرأي في ربط مفهوم التنشئة مع مفهوم السلطة وأسسها على معظم المؤسسات الاجتماعية بدءاً من سلطة الأب في المنزل، وانتهاء بسلطة الدولة في المجتمع، ومروراً بسلطة المعلم في المدرسة، والمدير في المصنع .

أ ــ تعريف السلطة :

يعرف علماء الاجتماع السلطة بأنها القوة التي تبدو شرعية في نظر الذين تمارس عليهم، وذلك من المفروض أن تكون قائمة على العدل ، وعندما ينتفي العدل يزول الأساس الشرعي للسلطة ، وتصبح قوة جائرة القصد، منها إرهاب الأفراد .

ب ــ مستويات السلطة :

للسلطة مستويات عديدة هي :

١ ــ سلطة المدرس : فالخوف من سلطة المدرس في المدرسة يعني عند بعض الطلاب احترامه وتقديره ، وبمعنى آخر فإن بعض المدرسين يستمدون سلطتهم في قاعة الدرس من خوف الطلاب من العقاب ، علماً بأن المدرس الناجح يجب أن يستمد سلطته في قاعة الدرس من حب الطلاب له، وثقتهم به، لا الخوف منه ، وإن كان ذلك يحتاج إلى أناة وصبر؛ فإنه أفضل له من اللجوء إلى العنف والقمع وفرض العقوبة الصارمة، وطرد بعضهم من قاعة الدرس، ليرهب الفئة الباقية من الطلاب، وهذا الطريق.. مع سهولته قصير ولا يحقق أياً من أهدافه، فالمدرس هو صاحب سلطة مستمدة من مهنته ، فالمهنة تعطيه إذاً قوة يستطيع أن يستخدمها إذا أراد في القمع، وإن شاء في التوجيه والإقناع . إن سلطة المدرس إذا ما استمدت من حب الطلاب وثقتهم المبنية على الاقتناع والصداقة، فهي سوف تبقى وتدوم بعد الانتهاء من العام الدراسي .

٢ ــ سلطة الأب :

وما ذكر عن سلطة المدرس ينطبق أيضاً على سلطة الأب في المنزل، فمن المعروف في ((المجتمعات الأبوية)) أن السلطة تتمركز في العائلة حول الأب ، ومنها إلى المجتمع ككل ، فيصبح المجتمع الأبوي مجتمع الرجال دون النساء، ومجتمع الآباء دون الأبناء .

وسلطة الأب في تلك المجتمعات مستمدة من كونه المعيل الأول للعائلة، وموفر الأمن والاطمئنان لها . وهذا يعطيه قوة غير محدودة لفرض رأيه، وممارسة سلطات القسر والضغط والزجر والعقاب على أفراد العائلة ، لأنه هو الذي يملك مصادر الإنتاج في العائلة، ويدير أمورها الاقتصادية والمعاشية والاجتماعية والثقافية وغيرها من نشاطات، فرأي العائلة مستمد من آرائه، وكلماته هي العليا دائماً، دون الأخذ بعين الاعتبار آراء بقية أفراد العائلة . فالأب قد يدفع ابنه إلى مهنة يرى أنها تكفل له مستقبلاً جيداً ، وفي سبيل ذلك يرغم ابنه على سلوك طريق محدد، دون الأخذ بعين الاعتبار إمكانات الابن ورغباته ، فيرضخ الابن كذلك مرغماً لما فرضه والده عليه . ولكن هذا الابن مصيره الإخفاق ، ومسؤولية ذلك تقع على عاتق والده؛ الذي قرر مستقبل ابنه بالنيابة عنه قسراً أو عنوةً ، مثلما يقرر زواج ابنته دون الأخذ برأيها .

٣ ــ سلطة القانون :

من المعلوم أن التنظيم القضائي يقوم بوظائف اجتماعية متعددة ، وهو مكلف بتسوية المنازعات المختلفة بين الأفراد والدولة ، وبين الأفراد بعضهم مع البعض الآخر، فهو إذاً جهاز غايته إقرار العدل بين أفراد المجتمع . والقيمة المعنوية التي ترتبط بمنزلة القضاة الاجتماعية تعد سنداً أساسياً لسلطتهم ، وهم استناداً إلى تلك السلطة يقومون بقمع مخالفات قانون العقوبات ، ويضمنون احترام القيم الاجتماعية المستمدة من أهداف الجماهير ، فإنه من الطبيعي أن يعمد الأفراد إلى المطالبة بتغيير القانون؛ بحيث تصبح أصوله مستمدة من مصالح الجماهير، وحماية حقوقها المشروعة .

٤ ــ سلطة الدولة :

تحكم الدولة بوساطة مؤسساتها استناداً إلى اعتراف المجتمع بشرعيتها، وحماية مؤسساتها لحقوقهم المختلفة ، فثقتهم بها ، وثقتها بهم مستمدان من اعترافهما بشرعية وجود كل منها ، وإذا حصل تناقض بذلك، ومارست القمع والإرهاب لفترة خوفاً من العقاب ، ثم ينقضون عليها .

وعندما تلتحم مصالح الدولة القائمة مع مصالح الجماهير، فإنها تستمد قوتها من قوتهم ومشاركتهم بتسيير أمورها، ويتم كل ذلك عن طريق ممارسة الديمقراطية من خلال مؤسسات سياسية فعالة . ويتمثل أساس الاقتناع بشرعية السلطة في مبدأين اثنين :

أولهما : الإيمان بأن السلطة السياسية تعمل لصالح الجماهير والشعب .

ثانيهما: إن أسلوبها في العمل لا يعتمد على الإرهاب والعنف ، بل على الإقناع، وإثارة الوعي، والثقة المتبادلة، ومشاركة الجماهير في أمور السلطة .

ج ــ الحرية والمسؤولية :

إن المطالبة بربط مفهوم السلطة بمفهوم المصلحة والمشاركة لا يعني بحال من الأحوال ترك الأفراد يمارسون حريتهم بصورة مطلقة ودون رقابة أو توجيه ، إنما ينبغي ربط الحرية بالمسؤولية . فالإنسان مسؤول لأنه حر ، كما أنه أيضاً يكتسب أبعاد حريته كاملة عندما يفهم مسؤولية عمله الفهم الصحيح ، ويتم ذلك عن طريق الرقابة الشعبية . وقد يكون من السهل قمع حرية من يجهل كيف يمارس حريته ، إلا أنه من الأفضل تعويده على ممارسة هذه الحرية، حيث يكفل بناء القاعدة السليمة للحياة الديمقراطية الملتزمة بأهداف الجماهير، وبمسؤولية .

د ــ التنشئة الاجتماعية وأسلوب اتخاذ القرارات :

إن مشاركة أفراد العائلة في اتخاذ قرار معين، وهو ما يعبر عنه عادة بأسلوب اتخاذ القرارات، يرتبط على المدى البعيد بمفهوم المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية.

وبمعنى آخر إن إشراك الإنسان مرة بعد مرة وهو طفل في أعمال العائلة، وتسيير شؤونها يؤثر إلى حد كبير على سلوكه وهو رجل ، فيعمل على المشاركة في تقرير مصير أمته من خلال مؤسسات اجتماعية أكثر تعقيداً من العائلة . كما أن غرس أفكار تنبع من أهداف الجماهير وضمير الأمة ، في نفوس الأطفال وهم صغار بفرق علمية ومدروسة، يخلق أجيالاً تتعدى ولاءاتهم حدود العائلة الضيقة إلى ولاءات أوسع وأغنى ، ويحقق قدراً من الانسجام بين أفراد المجتمع .

فالعائلة التي تتخذ قراراتها اعتماداً على فرض رأي معين من أحد أطراف السلطة في المنزل ، يمكن أن تنتج أفراداً يقبلون باتخاذ قرارات من الأعلى دون مشاركة الجماهير بها ، أو إعطائها دوراً تحمل مسؤولياتها من خلاله .

هـ ـ التنشئة الاجتماعية وعملية الضبط الاجتماعي :

إن التحرر الاجتماعي هو خطوة أولى في طريق التقدم الاجتماعي ، وهو يتطلب دراسة جادة لواقع العلاقات الاجتماعية، وتحليلاً علمياً يرتكز على أسس ثابتة لطبيعة الظواهر الاجتماعية المختلفة ، والوقوف على الأسباب والدوافع التي تكمن وراء هذه الظواهر، وملاحظة الارتباط الكامن بينها ، عسى أن نتمكن من القضاء على كل ما من شأنه أن يساهم في خلق تخلخل اجتماعي ، يسؤدي بالضرورة إلى الوقوع في تناقضات عديدة، وخاصة في مجال العلاقات الاجتماعية . وتكمن أهمية التحرر الاجتماعي في ناحيتين هامتين على الأقل :

١ ـ التحرر الاجتماعي كشرط أساسي لكل تقدم حقيقي .

٢ ـ التحرر الاجتماعي كعامل يسهم في تحقيق التوازن الاجتماعي .

إن تعميق أسس التحرر الاجتماعي يتطلب تشريح ظواهر التخلف تشريحاً مفصلاً ، وعرض الظواهر هو أولى الخطوات الواعية في طريق الدراسة التحليلية، وفي هذا المجال فإننا سوف نتناول بالحديث إحدى هذه الظواهر، وهي ظاهرة (الكذب) عند الأطفال.

ونحن إذ نتناول هذا الموضوع ، فإننا نأخذه كظاهرة اجتماعية لها مدلولاتها على صعيد المجتمع، كما أن لها مسبباتها ودوافعها في النظم الاجتماعية ، وتأخذ تعابير تتفق والمرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع خلال مسيرته . وعلى هذا الأساس فإن أية محاولة لإيجاد العلاج الملائم لها ، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية والظروف البيئية التي ساهمت في تكوينها. وعندما ينتشر الكذب بين أفراد مجموعة من الناس، ويتعارف عليه على أنه صيغة في التعامل يؤدي غرضاً، أو وظيفة اجتماعية ، ويدخل في تفاعل عضوي مع بقية الأنظمة ، نقول عندئذ: إنه أصبح ظاهرة اجتماعية لها مدلولات أساسية ، وهذه الظاهرة تعتبر ((ظاهرة سليمة)) إذا ارتبطت بشروط الحياة الاجتماعية ((وظاهرة معتلة)) إذا انفصلت عن تلك الشروط . وسنفصل قليلاً في ظاهرة الكذب عند الأطفال، وظاهرة الكذب عامة لدى معظم الأطفال في أغلب المجتمعات، ولكنها تظهر في المجتمعات النامية بشكل أوسع لارتباطها بأطر العائلة أولاً، وبأسلوب التنشئة الاجتماعية ثانياً ، وطبيعة النظم الاجتماعية ثالثاً . فالأطفال يقومون عادة بأفعال متعددة يعد الكبار بعضها غير لائق وشيء ، إلا أن بعض تلك الأفعال قد أصبحت عامة، وتنطبق على كل الأطفال في العالم دون اعتبار لاختلاف الحضارات والأنظمة الاجتماعية .

وعلى هذا فإننا نستطيع أن نعرف الكذب اجتماعياً بأنه : أسلوب يلجأ إليه الإنسان للتخايل على الواقع أو تشويهه . أو بمعنى آخر هو محاولة للتمويه عن شيء قد حصل فعلاً . ويمكن اعتباره في هذه الحالة وسيلة خداعية للتكيف مع وضع جديد يلجأ إليه الفرد عندما يشعر بفقر الوسائل الحقيقية في تأمين ذلك ، والكذب إما أن يكون شيئاً عارضاً غير مقصود (Unintentional) أو معتمداً يقصد به غرض معين (intentional) ومعظم حالات الكذب هي من النوع الثاني .

ومن الملاحظ أن الكذب عند الأطفال يظهر بشكل واضح في سنوات ما قبل الدراسة، وهو يتعمق بشكل أقوى في مراحل الطفولة المتأخرة . ويتعلم الطفل من

تجاربه الخاصة أو من أقرانه طرقاً متعددة ومتنوعة للخداع والكذب ، فقط يتظاهر بالمرض ليتجنب الذهاب إلى المدرسة ، وقد يلجأ إلى افتعال الحوادث، ونقل كلام من شخص لآخر ، دون أن يكون لذلك أي أساس من الحقيقة والواقع . إن الناظم لكل هذه الحيل هو (أسلوب الكذب) ولذلك عدّه بعض علماء النفس الاجتماعي بأنه من أكثر الأساليب التي يلجأ إليها الطفل تحايلاً في تعامله مع الآخرين .

ويمكننا بشكل عام أن نجمل الدوافع التي تقف وراء الكذب عند الأطفال، فهو إما كذب بقصد اللعب، وينجم عن اعتقاد الطفل بأن اختراع حادث معين مدعاة للتسلية واللهو، فهو في هذه الحالة نوع من الخيالات التي يتصورها الطفل، أو كذب أناني . ويلجأ إليه الطفل عادة ليخدع الآخرين حتى يحصل على ما يريد، وهو يشكل في هذه الحالة نازعاً أنانياً، أو كذباً ناجماً عن الارتباك . وسببه عدم قدرة الطفل على نقل الحوادث بالتفصيل وبالدقة فقط يشاهد الطفل مشهداً معيناً ، ويحاول نقل وقائع ذلك المشهد أو الحادث إلى ذويه ، لكنه يعجز بحسب وضعه وإمكاناته العقلية عن نقل التفاصيل الدقيقة ، فيشوه بذلك كثيراً من معالمه دون قصد . فالكذب في هذه الحالة يشكل غرضاً غير مقصود بحد ذاته . وقد يستخدم الطفل الكذب كوسيلة دفاعية (Mechanism) لأن الأطفال الذين يخضعون لتربية قاسية، ويعاقبون بصورة مستمرة على أقلّ خطأ يرتكبونه ، يلجؤون عادة إلى أسلوب الكذب للهروب من العقاب ، فقط أصبح راسخاً عندهم أن قول الحقيقة، أو الاعتراف بالخطأ متلازم مع العقاب بشتى صوره وأشكاله . وهذه الوسيلة يكتشفها الطفل عن طريق التجربة، ومن خبرات سابقة، وهي تكون وسيلة مؤقتة في البداية، ومن ثم تصبح درعاً واقياً . وقد تصبح في بعض الأحيان أيضاً جزءاً من الشخصية تلازم الطفل في مراحل متقدمة من العمر . أو يستخدم الطفل الكذب كوسيلة لإثارة الانتباه، باعتبار أن الأطفال الذين يخضعون لاضطهاد نفسي واجتماعي يتمثل في عدم اهتمام العائلة والأقران والمجتمع بهم؛ يلجؤون إلى إثارة انتباه الآخرين ، وإشعارهم بأن هذا الكائن الحي يستحق منهم ما

يطلبه من اهتمام ورعاية . وإن أشد ما يؤلم الطفل أسلوب المقارنة المتحيز المتبع عسادة بطريقة غير سليمة بين الطفل وإخوته الصغار وأقرانه ممن يملكون إمكانات متفاوتـــة ، فهذا الأسلوب يدفع الطفل إلى شن حملة مضادة تهدف إلى التأكيد على أنه ليس أدنى من أقرانه وأخوته في الأهمية . وهذه الحملة تتمثل في الكـــذب والخـــداع واختـــراع القصص والأحداث التي لا تمت إلى الواقع بصلة. وقد يكون الكذب لدى الطفل كذباً غيرياً بقصد الغيرة ، ويلجأ الطفل عادة إلى هذا النوع من الكذب ليحمـــي شخـــصاً عزيزاً عليه، فيتبع أسلوب تلفيق الحوادث، ويسبغها على ذلك الشخص؛ ليرفـــع مـــن شخصه أمام الآخرين . وإن الضغط الذي يمارس على الطفل يشده لأن يسلك السلوك اللائق الذي يشجع بعض الأطفال على الكذب الأطفال الأكبر ســـناً يكـــذبون، أو يلومون الآخرين ليتجنبوا العقاب الذي يعلمون أنهم يستحقونه.

فإذا دفع بعض الأطفال للكذب وهم صغار خوفاً من فقدان الحب والحنـــان ، فإنهم ولا شك سوف يلجؤون إلى أساليب أكثر خداعاً وكذباً خوفاً مـــن الحرمـــان المادي الذي هو أقسى أنواع الحرمان اضطهاداً أو عذاباً ، وبالتالي فهـــو مـــن أبـــرز الأسباب النافعة للتحايل والكذب .

إن علاج هذه الظاهرة يستمد مقوماته وعناصره من الدوافع والأسباب التي جعلت الطفل يسلك هذا السلوك . إذ إن خنق هذه الدوافع وهي في المهد، ووضـــع الحواجز بينها وبين أن تنشط لتزداد فعاليتها ، ومراعاة الظروف الموضوعية التي تكتنف حياة الطفل ، هي عوامل كفيلة بوضع حد لانتشار هذه الظاهرة ونموها . وأهم تلـــك العوامل على الإطلاق فتح المجال أمام مواهب الطفل للنمو، وخلـــق الثقـــة بنفـــسه، وإمكاناته على صعيد العائلة والمجتمع والمدرسة، وتحرير الطفل من الاضطهاد النفـــسي والاجتماعي والفكري الذي يمارس عليه . وألوان الاضطهاد السابقة هي أحد الينابيع الأساسية للكذب والخداع .

Damascus University

الفصل الرابع

التغير الاجتماعي، وتعريفه

إن التغير حقيقة موجودة، بل إنه ضرورة حيوية للمجتمعات الإنسانية؛ كي يستمر بقاؤها ونموها . وظاهرة التغير ليست حديثة ، وإنما منذ القدم ، فهذا الفيلسوف اليوناني هراقليطس الذي استرعت انتباهه ، وأشار إلى ذلك بفكره أن الإنسان لا يستطيع أن ينزل إلى البحر مرتين[1] ، وتكون المياه هي التي تغيرت ، إذ أن تلك المياه في المرة الثانية ليست هي كالأولى؛ لأنها في جريان مستمر وتبدل دائم كلما مارس الإنسان ذلك ، وعلينا أن نؤكد حقيقة أن التغير الاجتماعي، هو من المجالات الهامة التي يهتم بدراسته علم الاجتماع ، ليس هناك جانب من جوانب الحياة الاجتماعية نال الاهتمام الذي ناله موضوع التغير الاجتماعي ومع ذلك نجد بعض علماء الاجتماع يسعون إلى المحافظة على الأوضاع القائمة، وعدم الرغبة في مواجهة التناقضات التي يشهدها المجتمع المعاصر[2]، وهو من أكثر المشكلات التي يواجهها ذلك العلم ، حيث التبدل والتغير المستمر للمجتمعات من حيث تطورها ونموها ، وإن لم تكن على وتيرة واحدة ، فمن تلك المجتمعات ما يكون التغير بطيئاً ، ومنها ما تكون أسرع من سابقتها ، ويتوقف ذلك على نمط المراحل التي مرت ، أو تمر بها هذه المجتمعات من زراعة أو صناعة ... ، فالتغير الاجتماعي صفة أساسية[3] من صفات المجتمع نتيجة لتيارات اجتماعية، وعوامل ثقافية واقتصادية وسياسية، يتداخل بعضها في بعض تأثيراً . فمفهوم التغير الاجتماعي يدل على الفعالية التي تحدث من خلالها تغيرات

---

(1) مجموعة من المؤلفين فهمي سليم الغزوي وزملاؤه الأربعة : المدخل إلى علم الاجتماع ، عمان ـ دار الشرق ٢٠٠٥ ص ٢٨٥ .

(2) مقدمة في علم الاجتماع : ترجمة وتقديم مجموعة من الباحثين ، بـ محمد الجوهر بـ ومحمد علي محمد دار المعارف بمصر ١٩٧٤ ص١٦٠ .

(3) السيد محمد بدوي : مبادئ علم الاجتماع ، دار المعارف بمصر ١٩٧٦ طبعة ٤ ص٢٧٧ .

جوهرية في البنيان الاجتماعي، والمهام الخاصة بالأجهزة الاجتماعية . وقد عرّفه " ماكينوس" بالتحول في تنظيم المجتمع ، وفي أنماط الفكر والسلوك عبر الزمن .

أما فارلي فقد عرّف التغير الاجتماعي بأنه التبدل في أنماط السلوك والعلاقات الاجتماعية والنظم والبناءات الاجتماعية [1] .

إن حقيقة (التغير الاجتماعي) هذه شغلت عقول الكثير من المفكرين، ولا تزال تثير عدداً كبيراً من المسائل؛ التي لم يجد لها علم الاجتماع حتى الآن إجابات شافية، ضمن أمثلة هذه المسائل: ما الاتجاه الذي يسير فيه التغير الاجتماعي ؟ وهل يتجه إلى هدف معين أو كارثة ؟ وما الشكل أو الأشكال التي يتشكل بها التغير الاجتماعي؟ وهل هو في عصرنا الحاضر أسرع مما كان عليه الماضي ، وكيف سيكون في المستقبل؟ وما مصدر التغير الاجتماعي ؟ هل مصدره استعارة الشعوب بعضها عن بعض ، أو أنه يعتمد على القوة المبدعة في العقل الإنساني تبعاً لحاجات كل شعب؟ وفي النهاية نطرح التساؤل الذي يقود إلى ما يجب عمله لضبط عملية التغير الاجتماعي والتحكم فيها ، وهل باستطاعتنا ذلك ؟ فإذا ما حصل نكون قد نظمنا هذه العملية. لتوجيهها في الاتجاه الذي يحقق أمانينا .

إن ما طرحنا من أسئلة يؤكد ما لهذه الأسئلة من صلة وثيقة بمصير الإنسانية؛ لأن أي تغير في المجتمع ينعكس أثره على الإنسان بالضرورة [2] .

ومن الواضح أن موضوع التغير الاجتماعي لم يشغل العقول إلا بعد نشأة علم الاجتماع، ووضع أسسه ونظرياته العلمية ، وإن هذا التغير صفة أساسية من صفات المجتمع، ولا يمكن أن يخضع لإرادة معينة ، بل إنه نتيجة لتيارات اجتماعية وعوامل ثقافية واقتصادية وسياسية، يتداخل بعضها في بعض، ويؤثر بعضها في بعض .

---

[1] إبراهيم عثمان : مقدمة في علم الاجتماع ، دار الشروق عمان ـ ١٩٩٩ طبعة ١ ص ٣٣٣ .

[2] السيد محمد بدوي ، للتفصيل العودة إلى كتاب مجموعة من الباحثين فهمي سليم الغزوي وزملائه كتاب المدخل إلى علم الاجتماع، ورد سابقاً ، مرجع سابق ص ٢٧٦ .

لخص ويلبرت مور wilfert moore الصفات الرئيسية للتغير في المجتمع المعاصر على النحو التالي :

١ ـــ بحث التغير الاجتماعي السريع كثيراً أو (دائماً) في أي مجتمع أو ثقافة.

٢ ـــ ليست التغيرات مؤقتة، كما لا يمكن عزلها مكانياً، أي أن التغيرات تحدث في سلسلة متتابعة، وليس في صورة أزمات (مؤقتة)، ويتبعها فترات هادئة من التغير، وتميل النتائج إلى الامتداد في أقاليم بأكملها، وفي العالم بأكمله فعلاً .

٣ ـــ وإذا كان التغير الاجتماعي محتمل الحدوث في كل مكان فقط تكون نتائجه هامة في (كل مكان) .

٤ ـــ تزداد نسبة التغير المعاصر كثيراً عن نسبته في العصور السابقة، سواء أكان التغير مخططاً أم ناشئاً عن نتائج ثانوية نابحة عن الابتكارات المقصودة .

٥ ـــ وتبعاً لذلك تنتشر التكنولوجيا المادية بسرعة، وكذلك الاستراتيجيات الاجتماعية، ويتجمع تأثيرها الصافي، أو يتراكم على الرغم من الزوال السريع نسبياً لبعض الإجراءات .

٦ ـــ فيؤثر حدوث التغير الطبيعي في مدى أوسع من الخبرة الفردية، والجوانب الوظيفية للمجتمعات في العالم الحديث ـــ ولا يرجع ذلك إلى أن تلك المجتمعات أكثر (تكاملاً) من كل الجوانب ، بل لأنه في الواقع لا يوجد خاصية من خصائص الحياة ليست حصينة على توقع التغير، أو أن التغير المادي يحدث بها [1] .

التغير الاجتماعي : هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة محددة من الزمن . وقد يكون هذا التغير إيجابياً، أي تقدماً، وقد يكون سلبياً، أي تخلفاً . أي ليس هناك من اتجاه محدد للتغيير . وتتضح

---

[1] عبد الهادي الجوهري ـــ قاموس علم الاجتماع ـــ الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث طبعة ثالثة ١٩٩٨ ص٦٦ ، ٦٧ .

عملية التغيير عندما يطرد البناء الاجتماعي (النظم) التي لم تعد قادرة على أداء ما هو مطلوب منها .

عوامل التغير الاجتماعي:

اتجه علماء الاجتماع منذ منتصف القرن التاسع عشر نحو تحديد عدد من العوامل؛ التي تتفاعل معاً في إحداث تغيرات في المجتمعات كافة.

إن طبيعة التغيير الاجتماعي وفعاليته واتجاهاته تتوقف على العوامل والأسباب التي ساهمت في إحداثه من جهة ، والقوى التي استبدعت ضرورة هذا التغيير الاجتماعي .

من جهة ثانية والظروف الفريدة للمكان والزمان التي حصلت فيهما من جهة ثالثة. وفيما يلي شرح لأسباب وعوامل التغيير الاجتماعي:

١ ــ البيئة الطبيعية :

للبيئة التأثير الكبير على الثقافة والبناء الاجتماعي في المجتمع ، وكان قديماً للوسط الجغرافي تأثيره الواضح على اتجاه النشاط الإنساني ، ولم يزل، ولكن ليس بالحدة السابقة نفسها بسبب التقدم العلمي والصناعي الذي ساعد الإنسان على إزالة الكثير من العوائق والانتصار عليها ، بخلق بيئة اصطناعية كإقامة بحيرات وسدود وزراعة شجيرات تتناسب والبيئة الصحراوية، وكل ذلك لا يعني أن تأثير الوسط الجغرافي زال نهائياً .. إنما التأثير من الطرفين الطبيعة والإنسان ، وليس كالسابق فقط من الطبيعة .

٢ ــ السكان :

ويشتمل العامل السكاني على ثلاثة مجالات:

المجال الأول : الحجم العام، أي: معرفة عدد السكان لمنطقة محددة العوامل، في فترة زمنية محددة .

المجال الثاني : تركيب السكان ، وتشتمل على معرفة العمر ، والنوع، ومكان الإقامة، والحالة التعليمية ...

المجال الثالث : النمو، والذي يحكمه ثلاثة عوامل، هي الولادة والوفاة والهجرة.

فالشعوب التي تنمو بسرعة ، ونسبة المواليد مرتفعة ، فإنها بحاجة إلى مصادر ومتطلبات ملحة للوافدين الجدد ، وإذا لم يتحقق ذلك؛ يتشيط هجرة الشعوب، والنزوح بحثاً عن مصادر الرزق، وتجاهياً للفوضى والاضطرابات ... أما السكان الذين يتزايدون بمعدلات بطيئة ، أو الذين يتعرضون للجروب والأوبئة ، فإنهم يواجهون خطر الانقراض — وإن كان ما يعانيه عصرنا الحالي هو تفاقم الزيادة السكانية — على الرغم المؤثرات والندوات الدولية التي تنبه على الخطر القادم من تلك الزيادة.

إن الحجم السكاني له تأثير كبير على العلاقات الاجتماعية بين أفرادها، وهي علاقات بدائية، كل يعرف الآخر، والعكس بالعكس عندما تكون المجتمعات مكتظة بالسكان، فالعلاقات بين أفرادها ثانوية رسمية، وتظهر مؤسسات جديدة، وهيئات نظامية رسمية تحل محل الجماعات غير الرسمية .

٣ — العامل الأيديولوجي :

لا بد من الإشارة إلى أن جميع النظريات الاجتماعية التي فسرت عمليات التغير الاجتماعي في القرن التاسع عشر قد تحولت إلى نظريات تطورية في طابعها وخصائصها. ومن أشهر هذه النظريات: النظرية المادية التاريخية التي طرحها كيارل ماركس، والتي أراد بها توضيح المراحل الحضارية التي تمر بها المجتمعات الإنسانية، وأسباب التغير الاجتماعي، والعلاقة بين الأساس المادي للمجتمع والبناء الفوقي، مع دراساته لموضوع الصراع الطبقي، وأثره في اندلاع الثورة الاجتماعية التي يستمخض

عنها انتقال المجتمع من مرحلة حضارية معينة إلى مرحلة أخرى تتميز بالتشعب والتطور والرقي [1].

أما هربرت سبنسر فقد فسَّر ظاهرة التغير الاجتماعي تفسيراً علمياً ، حيث اعتقد بأن المجتمع يتحول من مجتمع بسيط بتركيبه ووظائفه إلى مجتمع معقد ومتشعب. أما ماكس فيبر فقد عبر عن أفكاره حول التغير الاجتماعي من خلال دراسته لجذور وأصل الرأسمالية . وكانت بمثابة انتقاء للآراء التي طرحها ماركس في نظريته المادية التاريخية ، واعتبر فيبر أن الأيديولوجية البوتستانتية عامل مهم في التغير الاجتماعي .

٤ ــ الأحداث السياسية الكبرى :

استخدم هذا المصطلح من قبل عالم الاجتماع " روبرت نيسبت " للدلالة على الوقائع والسلوكات التي تحدث عشوائياً، وبطريقة غير متوقعة، وتؤثر في مجريات التغير الاجتماعي ، مثل ما حدث عام ١٩٩٠ من انهيار الاتحاد السوفياتي ، ولنتصور مدى التغير الذي يحدثه نشوب حرب نووية ، ربما فيما بعد سيكون سلاح الإنسان الحجر .

٥ ــ الابتكار الثقافي: يوجد ثلاثة مصادر متميزة للابتكار الثقافي، وهي الاكتشاف والاختراع والانتشار.

الاكتشاف: هو تصور مسبق لأحد مظاهر الحقيقة الموجودة أصلاً . كاكتشاف القارة الأمريكية، والدورة الدموية... وهذه الاكتشافات بدورها تؤدي إلى تغيرات ثقافية قد تتراكم، وتكون مصدراً للتغير الاجتماعي إذا ما وضعت موضع الاستخدام .

الاختراع: هو استخدام جديد لمعلومات موجودة أصلاً من أجل الإنتاج أشياء جديدة لم تكن موجودة من قبل ، والاختراعات قد تكون مادية كالسيارة والكهرباء،

---

[1] إحسان محمد الحسن ، المدخل إلى علم الاجتماع ، دار الطليعة بيروت ١٩٨٨ طبعة ١ ص ١٧٩ .

أو اجتماعية (عبودية ـــ قوانين ـــ ديمقراطية). إن جميع الاختراعات تعتمد على المعرفة، والمكتشفات، والمبتكرات السابقة ....

الانتشار:

إن عملية الانتشار الثقافي تتضمن امتداد العناصر الثقافية المادية والفكرية من مجتمع لآخر ، وإن بعض علماء الاجتماع أمثال كروبر أشار إلى أن الانتشار هو المصدر الرئيسي للثقافة والتغير الاجتماعي . إن معظم التغير الاجتماعي المعاصر والحديث ما هو إلا انتشار من الثورة الصناعية؛ التي تبنتها المجتمعات المتقدمة إلى مجتمعات أقل تطوراً. إن للانتشار فضلاً كبيراً على جميع مجتمعات الأرض؛ لأن الابتكار أو الاكتشاف الذي يظهر في مجتمع ما لبث أن يجد طريقه إلى بقية المجتمعات، وينقل معه إليها آثاره الإيجابية أو السلبية. وتزداد أهمية الانتشار اليوم أكثر من أي وقت مضى؛ بسبب التطور المذهل لوسائل الاتصالات بكل أنواعها ، وما العولمة إلا نموذج لذلك، والتي تحمل في طياتها السلب والإيجاب في عصرنا الراهن .

٦ ـــ الفعل الإنساني :

يشكل الفعل الإنساني أحد مصادر التغير الاجتماعي؛ الذي يتم من خلال القادة العظماء والحركات والأفعال الجماعية لأعداد كبيرة من الناس. وعلماء الاجتماع يرفضون هذا المنحى؛ معللين رفضهم أن التاريخ يصنع الأفراد، وليس العكس .

٧ ـــ التكنولوجيا:

هي تطبيقات عملية ذات جذور علمية ومعلوماتية، وهي تُعَدُّ مصدراً رئيسياً للتغير الاجتماعي .. إن معظم المخترعات التكنولوجيا مبنية على وجود المعرفة العلمية، فكلما زاد تقدم المجتمع في هذا المجال حظي بالتغير التكنولوجي، والتغير الاجتماعي السريع . وقد ناقش "الفن توفلر" بأننا نعيش في حالة مستمرة من الصدمة المستقبلية،

وأضاف بأننا نعيش في مجتمع متغير، تحدث فيه التغيرات بصورة سريعة يصعب التحكم بها أو تعديلها .

إن التغير التكنولوجي يترك أثره على كل بقعة ومساحة في المجتمع، فالتقدم الطبي يساعد على تخفيض معدل الوفيات، وارتفاع العمر المتوسط للإنسان. وكتب "وليم أوجبرن" بخصوص ذلك: إن التطورات التاريخية والسمات الثقافية هي نتاج التكنولوجيا.

إن التطور السريع للتكنولوجيا دفع إلى حدوث تغيرات في المجالات الاجتماعية، حيث أخرج المرأة من المنزل، وأدخلها إلى عالم الحياة العامة، ولا سيما المصنع والمكتب، وغير هذا التطور التكنولوجي برزت ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، وما صاحب ذلك من تفكك الحياة الريفية، وتعقيد في الحياة المدنية، كما ساعد على تغير نظام القيم بصورة عامة، وظهور قيم وعادات وتقاليد اجتماعية جديدة.

عوائق التغير الاجتماعي:

كثيراً ما توجد عقبات أمام التغير الاجتماعي تقلل من سرعته الطبيعية، التي يسير عليها في مجتمع من المجتمعات، أو توقف من سيره لفترة من الفترات.

ومعرفة هذه العقبات لها أهميتها، خصوصاً في نظر أولئك الذين يرغبون في أن يكون عالم الغد خيراً من عالم اليوم ، أمثال الإصلاحيين والاختصاصيين الاجتماعيين، حيث يحاولون من الاستفادة من خاصية تغير المجتمعات لضبط اتجاهات هذا التغير، وتوجيهها نحو الغاية الإصلاحية المنشودة . ولكن إذا كان أولئك الإصلاحيون يقلقون إذا ما أثيرت عقبات أمام برامجهم الإصلاحية ، فما بالك إذا كان هناك فئات كثيرة من المجتمعات لا ترتاح لحركة التغير، لا سيما تلك المجتمعات التي تعيش العزلة، فإن مثل تلك المجتمعات تفضل حالة الاستقرار والثبات على عاداتهم وتقاليدهم . وهناك

عاملان أساسيان يعملان على تعويق النمو الثقافي، وبالتالي على تعطيل المتغير الاجتماعي[1].

العامل الأول: هو ركود حركة الاختراع، أو النشاط الإبداعي.

العامل الثاني: وجود فئات في المجتمع لا تقبل الاختراعات الجديدة، ولا تستسيغها؛ لما ترى فيها من إزعاج لأنماط الحياة التي تسير عليها.

مما تقدم نجد أن عملية قبول التغير ليست سهلة في المجتمعات الإنسانية، وليست على سوية واحدة؛ مما يدفعنا إلى الإشارة إلى هذه العوائق:

١ ـ الرغبة في المحافظة على الثقافة التقليدية:

فتلك المجتمعات المحافظة على التقاليد والعادات تقود هذه المجتمعات إلى رفض الجديد، والمحافظة على القديم على الرغم من الانتقادات الموجهة إليه، إلا أنهم يصرُّون على ضرورة المحافظة على هذا التراث، والذي يُعَدُّ ميراث المجتمع من الأجيال السابقة. مثال تحريم ذبح البقر في الهند عند الهندوس، وعلى الرغم من خطأ هذا الاعتقاد فإنه ما زال مستمراً.

٢ ـ العزلة الاجتماعية:

إذا ما نظرنا في أحوال قرية نائية منعزلة نجد أن سكانها يعيشون بالطريقة نفسها التي كان يعيش عليها أجدادهم منذ قرون مضت. فنجد طريقة بناء المنازل لم تتغير، وأنواع الأثاث لم يدخل عليها أي عنصر جديد، وتمسك الناس بأوضاع وتقاليد معينة ينم عن الجمود، وما ذلك إلا لأن إمكانية الاختراع في قرية نائية قليلة جداً. زاد على ذلك إن العزلة نفسها تحول دون وصول الاختراعات التي ظهرت في جهات أخرى، مما يجعل تلك المجتمعات بمنأى عن التغير. وربما تكون العزلة قسرية فرضتها قوى استعمارية خارجة عن إرادة الشعب.

---

[1] سيد محمد بدوي، مصدر سابق ص٢٨٦.

٣ ــ ركود حركة الابتكار والتجديد:

تعود هذه الظاهرة إلى انخفاض المستوى العلمي والثقافي، وإلى عدم تقدير الباحثين ورعايتهم، وعدم توفر القدرات المادية لامتلاك المخترعات التكنولوجيا، ونقص الموارد الاقتصادية، وتدني المستوى الاجتماعي؛ بحيث لا توجد الحاجة الملحة إلى الابتكار والاختراع .

٤ ــ الطرائق السياسية:

إن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى تبعثر جهود السلطة وإمكانياتها، كما يؤدي إلى هجرة الأدمغة إلى الخارج؛ مما يقلّل من فرص فاعلية التغير الاجتماعي.

٥ ــ عدم التجانس السكاني :

قد يتكون المجتمع من أقليات وطبقات بينها تناقضات اجتماعية حادة ، الأمر الذي يؤدي بالمجتمع إلى التشرذم ، وتبديد إمكانات المجتمع بشكل لا يساعد على تقدم المستويات الاجتماعية .

التغير الاجتماعي والتغير الثقافي والفرق بينهما :

يقصد بالتغير الاجتماعي: أنواع التطور التي تحدث تأثيراً في النظام الاجتماعي، أي: التي تؤثر في بناء المجتمع ووظائفه . التغير الاجتماعي أمر حتمي يمر به كل مجتمع، وإن ظاهرة التغير شرط قيام المجتمعات وبقائها وتطورها، وعلى ذلك فليس التغير الاجتماعي إلا جزءاً من عملية أكبر وأوسع من عمليات التطور في المجتمع، وهي تلك التي يطلق عليها اسم التغير الثقافي. ويشتمل التغير الثقافي على كل تطور أو تحول في عنصر من عناصر الثقافة، سواء أكان ذلك في الفن أم العلم أم في الصناعة أم في الفلسفة ، كما يشتمل فوق ذلك على كل التغيرات التي تحدث في أشكال النظام الاجتماعي وقواعده .

وسنقدم مثالاً عن الظاهرتين :

الأولى : من ظواهر التغير الاجتماعي: حركة التصنيع الشاملة.

الثانية : من ظواهر التغير الثقافي العام: التغير الذي طرأ على اللغات الأوروبية بعد انفصالها عن الأصل الآري ، وإذا نظرنا في الظاهرة الأولى وجدنا أنها قد أحدثت تغيرات في نظم المجتمع؛ من حيث علاقة العامل بصاحب رأس المال، ومن حيث التنظيم الاقتصادي والسياسي للمجتمعات الحديثة .

أما الظاهرة الثانية فإنها لم تنبعث و لم تؤثر في النظام الاجتماعي للشعوب التي تتكلم إحدى اللغات التي تنتمي إلى الشعبة الآرية، و لم تكن إلا مجرد ظاهرة لغوية تنتمي إلى التغير الثقافي أكثر من انتمائها إلى التغير الاجتماعي، ومجمل القول [1] :

إن التغير الثقافي أوسع في معناه من التغير الاجتماعي ، إنه كل ما يطرأ من تبدل في جانبي الثقافة، سواء أكان مادياً أم معنوياً . إنه تغير يحدث في جميع نواحي المجتمع مثال : اللغة ، الفن ، الفلسفة ، التكنولوجيا ، فكل ذلك يعدُّ تغيراً ثقافياً ، ولذلك فإن التغير الثقافي يضم التغير الاجتماعي ، وباختصار نستطيع القول بأن كل تغير اجتماعي يعد تغيراً ثقافياً ، وليست كل التغيرات الثقافية تقع في دائرة التغير الاجتماعي .

نظريات التغير الاجتماعي [2]:

اهتم علماء الاجتماع في موضوع التغير الاجتماعي ، ورأوا أن ذلك يرتبط بموضوع اتجاهات وأهداف التغير ، حيث إنه لا يكون على نمط واحد طالما أن أهدافه وبيئاته الحضارية تكون مختلفة . ويمكن تصنيف التغير إلى الأشكال التالية :

١ ــ التغير الاجتماعي الدائري:

إن مضمون التغير الاجتماعي الدائري، بأن الظواهر الاجتماعية مهما تكن أنواعها وصورها تتكرر بين آونة وأخرى . وتكرارها يعتمد على الظروف الموضوعية والذاتية التي تمر بها المجتمعات، وهذه المجتمعات تمر بفترات جمود وتخلف ، لا تعقبها

---

[1] السيد محمد بدوي ، مرجع سابق ص٢٧٨ .

[2] إحسان محمد الحسن ، العودة إلى كتاب المدخل إلى علم الاجتماع، ص١٨ .

فترة تطور ونهوض وازدهار. إن هذه النظرية ترتكز على فكرة تشبيه الكائن الاجتماعي بالكائن الحيواني من ناحية النشأة والتكوين والنضج، ثم الهرم والشيخوخة. فكما أن الإنسان يولد وينمو ويهرم ويموت فإن المجتمع كذلك يمر في هذه المراحل التحويلية نفسها. ويترتب على هذا القياس التشبيهات بالاعتقاد بأن هناك قانوناً يجعل المجتمع يسير في خط دائري. فالمجتمع في بدايته يكون بسيطاً، ثم تزداد درجة قوته، وأخيراً الكهولة والانهيار، وممن اتخذوا هذا المنحى من الباحثين الاجتماعيين ابن خلدون عندما اتخذ العصبية في بناء الدولة ومراحل تطورها إلى أن تضمحل إلى الانهيار، وكذلك" أرنولد توينبي " الذين اتخذوا من المدنيات، ومراحل نموها، ثم انحلالها.

٢ ـ التغير الاجتماعي الخطي:

تفترض نظرية التغير الاجتماعي بأن جميع ظواهر وعمليات ونظم المجتمع تتغير باستمرار، وتغيرها هذا يكون نحو أهداف محددة ومرغوب فيها. علماً بأن التغير لا يتمخض عنه تكرار الحوادث التي وقعت من الزمن الماضي، بل يتمخض عنه وصول المجتمع إلى مراحل سامية ومتطورة، تتميز بالفاعلية والقدرة على تلبية طموحات الإنسان والجماعة.

ظهرت هذه النظرية في القرن التاسع عشر، وتزعم أنها اتجاهات تقدمية في كل الظروف. وإن المؤسسات والنظم الاجتماعية التي تكوّن البناء الاجتماعي تبتدئ بسيطة التركيب، ثم تنمو وتزداد تعقيداً ودقة. وذهب بعض أنصار هذه النظرية إلى أن تطور المجتمعات يتم على مراحل ثلاث، وهي مرحلة التوحش، ومرحلة البربرة، ومرحلة المدنية، ومثال على ذلك تطور نظام الزواج من مشاعية، ثم مرحلة الزواج الجماعي؛ أي أن جملة ذكور يتزوجون من جملة إناث، بحيث يكون كل فرد من الجماعة زوجاً لكل الزوجات، وكل واحدة من الزوجات زوجة لكل الأزواج، ثم تطور الزواج الجماعي إلى زواج فيه تعدد مع وحدانية الزوجة. ثم تطور هذا النوع من الزواج إلى نظام تعدد الزوجات بامرأة واحدة.

ونلاحظ في الحياة الاقتصادية أيضاً مبدأ اطراد التقدم مع التسلسل من بساطة التركيب إلى تعقده . فقط كان النظام الاقتصادي في المجتمعات البدائية جمع ما تجود به الغابات من ثمار، ثم تقدم الإنسان وعرف الصيد ، واعتمد عليه في إشباع جميع حاجاته من غذاء وكساء وأدوات، وتقدم الإنسان في مرحلة تالية، حيث استأنس الحيوان، واعتمد الإنسان في حياته الاقتصادية على الرعي ، وتابع تقدمه فزرع الأرض واستقر بها، وأخيراً انتهى به الأمر إلى مرحلة الصناعة، وهي أشد النظم الاقتصادية تعقيداً ، وأكثرها دقة .

٣ ــ التغير الاجتماعي التطوري:

ساد الاعتقاد في القرن التاسع عشر بعد ظهور كتاب داروين (أصل الأنواع) بأن تغير المجتمعات الإنسانية يخضع إلى قانون التطور؛ الذي يجعل حركة التغير تسير عبر مراحل تطورية متعاقبة من الأبسط إلى الأعقد ، وأطلق على هذا بالاتجاه التطوري الأحادي الامتداد . ويعني الالتزام بهذا الاتجاه التأكيد على أن مراحل التطور هي نفسها من حيث العدد، والتكرار، والتعاقب في التاريخ التطوري لكل أمة ولكل جماعة.

يشير المفكر الفرنسي "سان سيمون "إلى المراحل التطورية التي تمر بها البشرية جمعاء هي ثلاث مراحل عقلية : المرحلة التخمثية، والمرحلة شبه التخمثية، وأخيراً المرحلة الوضعية .. كما قام" هربرت سبنسر " بعدة محاولات هدفها تطوير نظرية "كونت "، واستطاع "سبنسر" اكتشاف نظرية تطورية حديثة طبقها على الحياة الاجتماعية تطبيقاً علمياً واقعياً . إذ أشار بأن الحياة الاجتماعية تتطور من حياة بسيطة إلى حياة معقدة، ومن حياة متجانسة إلى حياة مختلفة، والمجتمع يتميز بتكامل الكل واختلاف الأجزاء. وهنا لا بد من الإشارة بان سبنسر أول من استعمل اصطلاح البقاء للأصلح . لكن الفرق بين آراء "كونت" و"سبنسر" هو أن " كونت " اعتقد بأن المجتمع هو كائن اجتماعي حي ، بينما أشار سبنسر إلى الفروق بين الكائن الاجتماعي

والكائن الحيواني؛ التي تتجسد في فاعلية الكائنين، وقدرتهما على التغير من نمط إلى آخر .

أما علماء اليوم الذين يقومون بدراسة التطور الحضاري ، فإنهم لا يؤيدون شرعية الادعاء بثبوت وتناسق المراحل التاريخية التي تمر بها المجتمعات .

فالباحثون المعاصرون يدركون أهمية التطور باعتباره حقيقة تتجسد في تبديل الأوضاع العامة للمجتمعات المعاصرة، كما أنهم لا يفترضون أن تطور المجتمعات بالاتجاهات المعقدة يمكن أن ينجم عنها أحداث إنسانية [1] .

٤ ـ تغير الانتشار الحضاري :

الانتشار هو انتقال المركبات الحضارية من مواطنها الأصلية إلى مجتمعات أخرى تتبناها بشكل من الأشكال، وتتأثر بها اجتماعياً وحضارياً وتكنولوجياً. والانتشار هو أساس جوهري من أسس التغير الحضاري في المجتمعات كافة . وتزداد أهمية الانتشار اليوم أكثر من أي وقت مضى بفضل وسائل الاتصال السريع، وفي مقدمتها الراديو والتلفزيون والفيديو والكتب والمجلات والسفر عبر القارات والأقطار . ونلاحظ أنه كلما زادت فرص الاتصال المجتمع بالعالم الخارجي كلما زادت سرعة تطوره الحضاري، وتلاشت الفروق الحادة ما بين الريف والمدينة؛ بسبب ذلك الانتشار المذهل في التطور.

التغير الاجتماعي المخطط:

إن هذا النوع من التغير هو الذي يتماشى مع مبدأ تدخل الدولة في تنظيم وبرمجة شؤون المجتمع، وذلك من أجل تحقيق الصالح العام. وإن التغير الاجتماعي المخطط موجود في جميع المجتمعات مهما تكن إيديولوجيتها، وإن كانت المجتمعات الاشتراكية تعتمد أكثر من المجتمعات الرأسمالية في تغيرها ونموها على التخطيط المركزي.

---

[1] فهمي سليم الغزوي ، المدخل إلى علم الاجتماع ، مصدر سابق ص ٣٠٦ .

إن أول من كتب حول التغير الاجتماعي المخطط هو العالم الاجتماعي "فرنك وود" الذي اشتهر في بداية القرن العشرين، حيث أشار أنه من الصحيح القول بأن التغير الاجتماعي هو شيء تلقائي حتمي لا يمكن ضبطه، أو تحديد معالمه ، فالتغير الاجتماعي يمكن التخطيط له مقدماً، والتكهن بآثاره ومنعكساته، كما يمكن السيطرة على زخمه، ووضع السبل والأساليب التي يمكن أن تحقق أهدافه وبرامجه .

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الخامس

التوجيه المهني والتنمية المجتمعية

يتطلب مني قبل البدء في تناول هذا الموضوع التأكيد أن تسليط الضوء على التنمية الاجتماعية بشكل مفصل، لا يعني ذلك إطلاقاً أنه ليس من أهمية للتنمية الاقتصادية، أو فصلها عن التنمية الاجتماعية، وكأنه لكل من التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية طريق مغاير للآخر، وليس من علاقة بينهما، وإن ذلك يجانب الصواب؛ لأنه من البديهي أن التنمية التي تنهض بالمجتمعات، وتساهم في تطورها وتقدمها لا بد من أن تكون تنمية شاملة متنوعة (اقتصادية ـ اجتماعية ـ ثقافية ـ إنسانية...) عندئذ تحقق ما تصبو إليه من مسار التطور والتقدم للمجتمعات بشكل متوازن، أما إذا اعتبر بعض الباحثين أهمية نوع من التنمية، والاستغناء عن الأنواع الأخرى، فإن ذلك لا يخدم مفهوم التنمية الشاملة، فمثلاً إذا تم الاكتفاء بالاعتماد على التنمية الاقتصادية، واعتبارها الأساس، وهي الكل، وليس من أهمية لغيرها نرى أن هذا النوع من المسار لا يخدم مفهوم التنمية الشاملة، بل ينطبق على ذلك مفهوم تنمية عرجاء، تعرقل مسار المجتمع في تطوره، وتوازنه.

بعد هذا التوضيح المقتضب الذي أشرت إليه، والذي كان لا بد منه، ولضرورة البحث والتقيد بمساره المحدد بالتوجيه المهني، والتنمية المجتمعية، سيكون بإلقاء الضوء على التنمية الاجتماعية، ودور التوجيه المهني في دفع عجلتها وتطويرها، والعمل على اختزال الوقت نتيجة ما يقدمه التوجيه المهني، وما لذلك من دور إيجابي في خدمة الأفراد والجماعات؛ الذين يساهمون في بناء مجتمعاتهم، وتطورها.

ـ تعريف التوجيه:

هو عملية إنسانية تتضمن مجموعة من الخدمات التي تقدم للأفراد لمساعدتهم على فهم أنفسهم، وإدراك المشكلات التي يعانون منها، والانتفاع بقدراتهم ومواهبهم

في التغلب على المشكلات التي تواجههم؛ مما يؤدي على تحقيق التوازن بينهم وبين البيئة التي يعيشون بها؛ حتى يبلغوا أقصى ما يستطيعون الوصول غليه من نمو وتكامل في شخصياتهم [1] ، والتوجيه يستند أساساً إلى فلسفة دمقراطية على أساس منح الحرية للفرد؛ كي يستفيد من المعلومات، ويختار من بين الفرص العديدة المتاحة، ويتخذ قراراته فيما يتعلق بشؤون حياته. وتقوم عملية التوجيه على عدة أسس تربوية واجتماعية؛ تتخلص في اختلاف عملية التوجيه بمعناها الفني في عملية التعلم بمعناها الضيق المحدود. فبينما يهتم التعليم بالمواد الدراسية، نجد عملية التوجيه تهتم بإشباع حاجات التلاميذ التي تنشأ في مجالات الحياة المختلفة، وفي أبعاد النمو المختلفة، كما تختلف عملية التوجيه عن معنى النشاط المدرسي والمنهج؛ لأنها تستند إلى خدمات قائمة على أسس وأهداف واضحة، وهي ليست جزءاً من المنهج المدرسي على أية حال، بل إن خدمات التوجيه تستغل المنهج والنشاط المدرسي لتحقيق أهدافها، كما تقوم بدور فعال في تعديل المنهج، وتخطيط برامج النشاط بما يساعد على تحقيق أهداف التوجيه.

التوجيه المهني :

يهدف بصفة عامة إلى مساعدة الفرد على تفهم حقيقة نفسه بالطريقة التي تمكنه من بذل قدراته، واستغلال مواهبه في الناحية التي تعود عليه وعلى المجتمع بالفائدة، والمنفعة الكاملة. كما يقصد بالتوجيه معاونة الفرد على التكيف مع البيئة التي يعيش بها، والاعتماد على نفسه للوصول إلى قرارات حاسمة تتعلق بشؤونه الخاصة لحل مشكلاته. ويختلف الأفراد من حيث قبولهم لمبدأ المساعدة، فالبعض يعتمد على نفسه بثقة في حل مشكلاته، ولا يحتاج سوى إمداده بالمعلومات التي تعينه على حلها، وهناك البعض الآخر يفتقد الثقة بنفسه في حل ما يعترضه من مشكلات، ويعمل على تكليف شخص آخر لحل أموره، ويعود ذلك لمرحلة الطفولة التي عاشها إن كان

---

[1] سيد عبد الحميد مرسي والإرشاد النفسي والتوجيه التربوي والمهني، مكتبة الخانجي بمصر ١٩٩٢ ص ٨٥ .

يتحمل المسؤولية، أم يعتمد على الغير ولا يتحمل أية مسؤولية. وليس المقصود بالتوجيه التسلط، بل المقصود من التوجيه هو الإرشاد والمساعدة في حل المشكلة؛ التي تواجه الفرد.

ويفترض التوجيه دائماً وجود مكان في المجتمع لكل فرد إن كان ميدان التربية والتعليم، أو في الميدان المهني، أو الميدان الاجتماعي... ولذا يهدف التوجيه إلى معاونة الفرد في الكشف عن إمكانياته، ومقارنتها بفرص الحياة المتاحة له، ومساعدته على إيجاد مكان لنفسه حتى يستطيع حياة متزنة تساعده في إسعاد أقرانه والمجتمع الذي يعيش فيه.

وينقسم التوجيه إلى أنواع ثلاثة:

١ ـــ التوجيه التربوي أو التعليمي .

٢ ـــ التوجيه المهني .

٣ ـــ التوجيه الاجتماعي .

وعلى الرغم من هذا التقسيم النظري لتلك الأنواع؛ فإنه غير سار المفعول من الناحية العملية، ويرمي التوجيه المهني بصفة خاصة إلى تحقيق غرضين:

أولهما: مساعدة الأفراد على التكيف مع البيئة .

ثانيهما: تيسير عملية الاقتصاد الاجتماعي عن طريق الاستخدام الصحيح للقوى العاملة. ولكي تصل إلى تحقيق هذين الغرضين يجب أن نسلم بأن لكل فرد قدراته، واستعداداته، وميوله، وميزاته الشخصية ... ولذا يمكن القول بأن التوجيه المهني عملية مزدوجة، تهدف إلى معاونة الفرد على تفهم حقيقة نفسه وقبولها على ما هي عليه، وكذلك مساعدته على فهم مجتمعه، والتكيف مع بيئته، أي: أنها عملية اجتماعية اقتصادية.

أهداف التوجه المهني:

تتلخص أهداف التوجه المهني فيما يأتي:

١ـــ مساعدة الأفراد على تحديد الأهداف المهنية التي تتفق مع قدراتهم، وحاجاتهم الاجتماعية، وكذلك تدريبهم للاستعداد للعمل في المهن التي اختاروها لأنفسهم، والتي تلائمهم.

٢ـــ استنباط الصفات والخواص الجسمية والعقلية اللازمة لنجاح الأفراد في حياتهم العملية.

٣ـــ تنمية روح الاحترام والتقدير للأعمال المفيدة للمجتمع، وبالتالي بث الرغبة في العمل، مما يعين الفرد على أن يتخذ مكانه المناسب في المجال المهني.

٤ـــ النظر بعين الاعتبار إلى استغلال وقت الفراغ في كل نشاط يعود على الفرد والمجتمع بالفائدة.

وينقسم التوجه المهني إلى المراحل الآتية:

١ـــ اختيار المهنة: لكي تطمئن إلى تحقيق الهدف من اختيار المهنة؛ يجب أن تكون الأساليب التي تتبعها مبنية على أساس علمي سليم، مع الابتعاد عن التقليد والمحاكاة للدول الأخرى.

٢ـــ التدريب المهني: أصبح ضرورياً وملزماً من قبل المؤسسات تدريب عمالها وموظفيها، ويؤدي ذلك إلى الحصول على موظفين أكفاء، يؤدون إنتاجاً عالياً، كما أن التدريب يعطيهم شعور الأمن في عملهم، وإثارة الروح المعنوية ورفعها، ويسهل التدريب عملية الإشراف على العمال، وبعد انتهائهم من التدريب لن يكلف المشرف سوى وقت ضئيل لتصحيح الأخطاء الطفيفة التي قد تقع من العامل.

٣ـــ التشغيل: ويقصد بالتشغيل مساعدة الفرد على أن يجد لنفسه عملاً يناسبه بعد أن تمّ تدريبه، ويتضمن ذلك معاونة المرشد للفرد حتى يتعرف على قدراته وإمكانياته، ثم مقارنتها بفرص العمل المكفولة في المجتمع بالاستعانة بالمعلومات المهنية، وبعد ذلك تبدأ مرحلة الإعداد المهني، والخطوة التي تلي ذلك هي البحث عن عمل، وقد يظن البعض أن عملية البحث عن عمل لا تحتاج لأكثر من طرق باب العمل، ثم

استلام الوظيفة التي يرغب فيها، ولكن الواقع يختلف عن ذلك، فالبحث عن عمل يحتاج إلى خطة مرسومة ومدروسة بشكل دقيق، حتى يوفر الوقت والجهد، ويحقق النجاح[1].

٤ـ التكيف مع البيئة المهنية: إن عملية التكيف المهني ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتوافق الفرد مع بيئته المنزلية والاجتماعية، فإذا ما نشأ الفرد منذ الصغر على الإخلاص والتفاني بالعمل وتحمل المسؤولية، فإن هذه العادات تلازمه وتساعده في الكبر على السير في طريق النجاح، وإذا ما صادف الفرد صعوبات تعترض طريق نجاحه في عمله، فمن واجب المشرف على العمل أن يحيله إلى أخصائي التوجيه المهني والإرشاد النفس، وبعد تكوين صورة واضحة عن سبب المشكلة، يقدمون الحل الذي يساعده على السير في طريق الحل الصحيح.

مقارنة بين الانتقاء المهني والتوجيه المهني:

قبل إجراء المقارنة ما بين الانتقاء المهني والتوجيه المهني لا بدَّ من التعريف بالانتقاء المهني والاعتبارات؛ التي تؤخذ بعين الاعتبار للانتقاء.

ماذا تعني عملية الانتقاء المهني؟

إنها تتلخص في اختيار الصالحين من المتقدمين للأعمال المختلفة إذا ما طابقت قدراتهم وخبراتهم مستلزمات الأعمال والوظائف الشاغرة، ونجد أمامنا في هذه الحالة عملاً واحداً لراغبين كُثر يريدون الالتحاق به؛ ولذا فإن محور الاهتمام في هذه الحالة هو الوظيفة، أو العمل ذاته، بعكس الحال في التوجيه المهني إذ يتركز الاهتمام فيه بالفرد دون العمل، والهدف الأساسي من الانتقاء المهني هو اختيار أصلح الأفراد، وأقدرهم على إنجاز العمل بنجاح.

ومن الناحية العملية هناك عدة اعتبارات في الانتقاء المهني،تتلخص فيما يلي [2]:

---

[1] مرجع سابق صـ ٢٧٥ .

[2] د. سيد عبد الحميد مرسي ، مرجع سابق .

١ـــ تعديل سياسة الإمداد بالرجال: تتبع المؤسسات والمنشآت الصناعية عدة وسائل للحصول على العمال والموظفين، ولكن الوسائل المتبعة مرتجلة، وهناك حاجة ماسة إلى البحث والدراسة العلمية للوقوف على أنسب الوسائل؛ التي تتبع في الحصول على الموظفين والعمال.

٢ـــ المقابلة: تهدف مقابلة الانتقاء إلى معرفة ما إذا كان طالب الوظيفة - المؤهلات والخبرات التي تتطلبها الوظيفة وبأي درجة، ويستخدم عادة نوعان من المقابلة في الانتقاء المهني: **الأولى:** قصيرة لا تتجاوز الخمس دقائق لمعرفة بعض البيانات الأولية عن طالب الوظيفة. **الثانية:** تستغرق وقتاً أطول من الأولى، وتتناول بعض التفاصيل بإسهاب للوقوف على قدرات الشخص وإمكانياته وخبراته، ومن الأفضل أن يقوم بإجراء المقابلة أفراد مدربون، ولديهم خبرة.

٣ـــ طلب الالتحاق بالوظيفة: يعتبر طلب الالتحاق أحد الوسائل المستخدمة في الانتقاء المهني، وخاصة في أمر مراحله، ويعد هذا الطلب عادة في صيغة مقننة تشتمل على بيانات عن حياة الشخص طالب الوظيفة، يكتبها الشخص بنفسه، ويستخدم الطلب لغرضين أساسيين في عملية الانتقاء:

الأول: للمعاونة في إنشاء ملف كامل للموظف أو العامل للرجوع إليه عند الحاجة.

الثاني: لمعاونة القائمين بعملية المقابلة للحصول على معلومات عن الطالب قبل مقابلته.

٤ـــ الاختبارات النفسية: تؤدي الاختبارات النفسية خدمة مهمة في المجال المهني للمعاونة في الانتقاء والتصنيف المهني، مع التأكيد أن الاختبارات النفسية في الانتقاء المهني والغرض من استخدامها مرتبطاً كل الارتباط بالعوامل؛ التي تنبئ بالنجاح في العمل، وزيادة الإنتاج، بالإضافة إلى اختصار الزمن قياساً بالاختبارات التي تجري في التوجيه المهني.

بعد أن تناولنا الانتقاء المهني، وماذا يعني، والعبارات التي تقدمنا بها في الانتقاء المهني تأتي في البحث مقارنة بين التوجيه المهني والانتقاء المهني، وإن هناك فروقاً ما بين الاثنين نستطيع أن نلخصها بما يلي [1]:

١ــ يتركز الاهتمام أثناء التوجيه المهني بالفرد نفسه، فلدينا في هذه الحالة فرد واحد وعدة وظائف أو أعمال لاختيار ما يناسب الفرد منها.

أما في الانتقاء المهني فيتركز الاهتمام بالعمل، فلدينا هنا عمل واحد وعدة أفراد، يختار الأصلح منهم لإنجاز العمل بكفاءة.

٢ــ إذا كان من الصحيح بأن الوسائل المستخدمة في العمليتين ــ التوجيه المهني والانتقاء المهني ــ لا يختلف كثيراً ، إلا إن التركيز في التوجيه المهني ينصب على تحليل قدرات الفرد وإمكانياته، ثم إمداده بالمعلومات المهنية اللازمة، بينما يزداد الاهتمام بتحليل العمل، وتحديد مستلزماته ومواصفاته أثناء الانتقاء المهني.

٣ــ تستخدم الاختيارات النفسية في الحالتين، إلا أن استخدامها في التوجيه المهني يرتبط باحتياجات الفرد، وتستخدم على أوسع نطاق إذا ما لزم الأمر. أما في حالة الانتقاء المهني فإن استخدام الاختيارات مرتبط باحتياجات العمل ومقتضياته، وتستخدم في أضيق نطاق .

٤ ــ تستخدم المقابلة في الحالتين بطرق متفاوتة، ففي التوجيه المهني يهدف المرشد إلى تحليل مشكلة الفرد، ومعاونته على حلها، ومساعدته على التكيف مع بيئته المهنية، بينما تهدف المقابلة أثناء الانتقاء المهني إلى تقييم قدرات الفرد وإمكانياته لمعرفة ما يتلاءم منها مع مطالب العمل.

٥ــ يهدف التوجيه المهني إلى استغلال الأعمال لصالح الأفراد، بينما يهدف الانتقاء إلى استغلال القوى البشرية لصالح العمل.

---

[1] للتفصيل العودة لكتاب الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي والمهني للمؤلف سيد عبد الحميد مرسي من ص ٢٩٠ ــ ٢٩٢ .

وعلى الرغم من وجود هذه الفروق بين العمليتين من الناحية التطبيقية البحتة، إلا أن هذه الفروق تنعدم تقريباً في الناحية العملية، فالفرد وحدة متكاملة، ولا يمكن فصل ناحيته المهنية عن نواحي التكيف الأخرى، ومن الطبيعي أن يتعرض الفرد لضغط عملية الانتقاء حتى يحصل على العمل، وحينئذ يجد برامج التوجيه المهني متاحة له في المصنع أو المؤسسة التي يعمل بها لضمان توافقه، وتكيفه المهني، وبالتالي اضطرار تقدمه، وخاصة في عمله؛ مما يؤدي على زيادة إنتاجه.

التوجيه التربوي ومسلماته الأساسية:

يهتم التوجيه التربوي بمساعدة الطلاب على اختيار نوع الدراسة الملائمة لهم، والالتحاق بها، والتوافق معها، والتغلب على الصعوبات التي تعترضهم في دراستهم وفي الحياة المدرسية بوجه عام.

ويعرَّف التوجيه التربوي " تلك العملية التي تهتم بالتوفيق بين الطالب بما له من خصائص مميزة من ناحية، والفرص التعليمية المختلفة، ومطالبها المتباينة من ناحية أخرى، والتي تهتم أيضاً بتوفير المجال الذي يؤدي إلى نمو الفرد وتربيته [1].

ويختلف التوجيه التربوي عن التربية بأنه يساعد الفرد على انتقاء أفضل المجالات التربوية له، في حين أن التربية ترمي إلى إفادة الفرد أقصى فائدة ممكنة ، إذاً التوجيه عبارة عن مساعدة الفرد على حل مشكلاته، أما التعليم فهو استخدام الوسائل المختلفة التي تحقق بها التربية أهدافها، ويرى بعض المربين أن التربية توجيه، والتوجيه تربية، من منطلق أن كلاً من التربية والتوجيه يستهدف نمو الفرد إلى أقصى ما تسمح به إمكانياته، وإن كلاً منهما يستخدم أساليب متشابهة، ولكن الواقع إنهما يختلفان من حيث إن التربية أشمل من التوجيه، وهي بهذا المعنى تتضمن التوجيه، وتشمله، كما أن التوجيه يتميز بأن له أهدافاً محدودة إذا ما قورنت بأهداف التربية، وباستخدام وسائل وأساليب خاصة لا تستخدم في التربية.

---

[1] د. سيد عبد الحميد مرسي ؛ مرجع ورد ذكره.

أما من ناحية وظائف التوجيه التربوي؛ فيمكن حصرها في ثلاث وظائف رئيسية هي:

١ــ المساعدة في اختيار نوع الدراسة، وما يتصل بذلك من تقديم البيانات والمعلومات اللازمة لأنواع الدراسة المختلفة، والعوامل المؤدية إلى النجاح في الدراسة، سواء أكانت هذه العوامل عقلية أم انفعالية أم اجتماعية، وما قد يكون بينها من تعارض مثل التعارض بين الاستعداد والميل أو بين الميل الشخصي والعوائق الاجتماعية.

٢ــ مساعدة الطلاب على الاستمرار في الدراسة، أو التحول إلى العمل، وما يتصل بذلك من عوامل اجتماعية أو عقلية أو انفعالية.

٣ــ معاونة الطلاب على النجاح في الدراسة والتغلب على الصعوبات ونواحي النقص، سواء كانت في الاستعدادات أو في المهارات.

إن المسلمات الأساسية للتوجيه التربوي تقوم على أساس التسليم بقضايا عامة لا يمكن أن يقوم دونها، وهذه القضايا العامة مشتقة من دراسة الطبيعة البشرية، كما إنها مأخوذة عن طبيعة المجال الذي يعمل فيه التوجيه، وتتلخص أهم المسلمات الأساسية لعملية التوجيه التربوي في النقاط التالية:

١ــ إن الفروق بين الأفراد فروق ذات أهمية بالنسبة لسلوكهم في مجال الدراسة.

لعل من أبرز الفروق بين الأفراد تلك الفروق الجسمية، ثم الفروق في القدرة على التعلم .. وفي عملية التوجيه يصبح الاهتمام بالفروق بين الأفراد أمراً ضرورياً وهاماً، ويمكن القول بأن هذه الفروق قد تزيد أو تقل وفقاً للجهود التي تبذل في مجال التربية والتعليم.

٢ــ إن الفروق التي توجد في الفرد الواحد هي فروق ذات دلالة وأهمية بالنسبة لسلوكه في مجال الدراسة؛ فالفرد لا يختلف عن غيره من الأفراد فحسب، بل إن خصائصه تختلف الواحدة عن الأخرى قوة وضعفاً، سواءاً كانت هذه الخصائص

صفات جسمية أم عقلية أم انفعالية، فقد يكون الفرد شديد الذكاء، ولكنه غير متوازن الشخصية .

٣ــ إن الفرد في نموه الدراسي والمهني يخضع للمبادئ العامة للنمو، كما أنه يخضع في سلوكه الدراسي والمهني للمبادئ العامة للسلوك.

إن النمو الدراسي والنمو المهني ليسا سوى مظهرين من مظاهر النمو، ولذا فهما يتأثران بمستوى نضج الفرد، كما يتأثران أيضاً بالعوامل الوراثية والاجتماعية، فاختيار نوع الدراسة ليس منفصلاً عن سن التلميذ، أو عن ظروفه الاقتصادية والاجتماعية، كما أن اختيار مهنة معينة يتأثر بمستوى النضج الانفعالي والاجتماعي الذي وصل إليه الفرد . وأهم مبادئ النمو التي يمكن أن تنطبق على النمو الدراسي والمهني هي أن النمو عملية مستمرة تتم بسرعة تختلف من فرد إلى آخر، وإن عمليات النمو لا تتكرر في الفرد الواحد، وإنما تتمايز في أنماط ونماذج معينة، وإن النمو يتجه إلى التعقيد والتركيب .

٤ــ إن الدراسات والمهن المختلفة تستلزم من الأفراد مطالب مختلفة حتى ينجحوا فيها: تختلف كل دراسة عن غيرها، كما تختلف كل مهنة عن الأخرى، في الصفات والخصائص التي ينبغي توافرها في الأفراد الذين يلتحقون بها، فالدراسات العلمية مثلاً تتطلب استعدادات أكاديمية تختلف عن تلك التي تستلزمها الدراسات الأدبية. وكذلك الأمر بالنسبة للمهن المختلفة فإن كل مهنة ــ كالهندسة ــ تختلف من ناحية الاستعدادات التي ينبغي توافرها في المشتغلين بها عما تستلزمه مهنة الطب، كما أن التدريب اللازم لكل مهنة يختلف في كل حالة.

٥ــ إن الفرد بحاجة إلى التوجيه في مجالات الدراسة والعمل: يحتاج الأفراد في فترات من حياتهم للمساعدة الفنية التي يقدمها الموجه، سواء أكانت هذه المساعدة في ميدان الدراسة أم في مجال العمل، وقد نشأت هذه الحاجة نتيجة لتعدد الدراسات وتنوع المهن التي يمكن للفرد أن يلتحق بها؛ مما يتعذر معه على الشخص أن يحيط بها

بمفرده، وأن يقرر ما يراه بشأنها دون الحصول على مساعدة الأختصاصيين، وتختلف هذه المساعدة من فرد إلى آخر، فالبعض يحتاج إلى المساعدة المستمرة التي تتناول أكثر من جانب من جوانب الدراسة أو العمل، والبعض الآخر يحتاج إلى مساعدة بسيطة تتناول ناحية محددة.

٦ــ إن المجتمع بحاجة إلى التوجيه التربوي والمهني لكي يحقق الأهداف التي يرجوها لأفراده وجماعاته: فلكل مجتمع حاجاته التي لا تُشبع إلا من خلال التوجيه التربوي والمهني السليم، ففي المجتمعات النامية لا بد من توجيه تربوي ومهني دقيق؛ لمواجهة مطالب النمو الاقتصادي والاجتماعي التي تمر بها.

ولقد أثبتت الممارسة التطبيقية للتوجيه أن كثيراً من الأفراد لا يعلمون حقيقة مطالب المجتمع الدراسية والمهنية. إن التقدم لمهنة يحتاج إليها المجتمع أو الدراسات التي تمهد لها، يتيح للفرد فرصة كبيرة للالتحاق بها، والتكيف معها، والتقدم فيها، وفي ذلك فائدة كبيرة للفرد والمجتمع على السواء.

النظريات الاجتماعية والاقتصادية في الاختيار المهني [1]:

١ــ نظرية كورمبولتز وميتشيل وجيلات في الاختيار المهني:

قام مجموعة من العلماء بوضع هذه النظرية، وذلك في عام ١٩٧٥، وتعتمد نظريتهم على أساس أن هناك العديد من العناصر خارج قدرة الفرد، تلعب دوراً هاماً في مجرى حياته كلها، بما في ذلك قراراته واختياراته التربوية والمهنية، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن درجة حرية الفرد في اختياره المهني هي أقل بكثير مما يعتقد، وإن توقعات الفرد الذاتية ليست مستقلة عن توقعات المجتمع منه، والمجتمع بدوره يفترض أن يقدِّم فرصاً مهنية معينة ترتبط بالطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الأفراد، كما أشاروا إلى تأثير الأسرة كعامل رئيسي ومهم في اختيارها، والتكيف معها، وناقش

---

[1] للتفصيل العودة إلى د. عماد عبد الحميد الشيخ حمود، الإرشاد المهني منشورات جامعة دمشق ٢٠٠٧ــ ٢٠٠٨ ص ٢٧٨ ــ ٢٨١.

بعضهم المصادفة كعامل رئيس ومهم في اختيارها والتكيف معها. وهذا ما أشار إليه باندورا، وأضاف بأن الظروف الاجتماعية والصدف لا تعمل بمعزل عن الخصائص الفردية، بل إن تفاعل العوامل الاجتماعية والفردية معاً هو الذي يمكن أن يقرر أثر المصادفة في حياة الإنسان، وبنتيجة هذه النظرية يمكن القول: إن المحيط الاجتماعي هو المسؤول عن اختيار الفرد لمهنة ما، والاستمرار بها، وليس خبرات الطفولة، أو مفهوم الذات، وسعي الفرد وراء تحقيق صورته عن نفسه، ولا طبيعة نمط الشخصية، وإنما تلعب العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الدور الأهم والأكبر، ومن هذه العوامل:

١ــ الطبقة الاجتماعية التي ينتمي لها الفرد.

٢ــ المستوى الاقتصادي والثقافي للأسرة.

٣ــ الخلفية العرقية والدينية والقومية.

٤ــ الأسرة وطموحات الوالدين، وأثر الأخوة والأخوات والقيم التي يؤمنون بها.

٥ــ البيئة والمجتمع المحلي.

٦ــ المدرسة.

٧ــ الضغوطات الاجتماعية، وفرص العمل المتاحة، وتوزيع سوق العمل.

٨ــ إدراك الفرد لدوره في المجتمع كقائد أو كتابع، ومدى تطابق هذا الإدراك مع إدراك الآخرين له.

٩ــ وضع المرأة ومكانتها في المجتمع، وما يتاح لها من فرص.

١٠ــ منطقة السكن ومستواها.

٢ــ النظرية الموقفية في الاختيار المهني:

يرى أصحاب هذه النظرية أن هناك عوامل خارجة عن قدرة الفرد، ولا يستطيع التحكم فيها، تلعب دوراً أساسياً في سيرته المهنية، بما في ذلك قراراته

واختياراته الدراسية والمهنية، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه بأن درجة حرية الفرد في عملية الاختيار المهني أقل بكثير مما يعتقد، فهو يجد أن توقعاته الشخصية ليست مستقلة عن توقعات المجتمع الذي ينتمي إليه، كما يعتقد أصحاب النظرية أن البيئة الاجتماعية التي يعيش ضمنها الفرد بما فيها معتقداته وأسلوب حياته لها دور هام في عملية اتخاذ القرار المهني وفي تطور الفرد الوظيفي... ويرى ليبست أن للخلفية العرقية للفرد، ودخل الأسرة، ومستواها الاقتصادي وقيمها والأخوة والأصدقاء وجماعات الضغط الاجتماعي، كلها تحتل دوراً هاماً في عملية اتخاذ القرار المهني للفرد، وهذا الاتجاه يتناقض مع أصحاب النظريات التي تولي اهتماماً كبيراً بدور طرق التنشئة الاجتماعية والغرائز في عملية الاختيار المهني.

من خلال ما تحدثنا فيما سبق، يتأكد لنا معرفة الحقيقة الأساسية، وهي أن المعرفة مسألة أساسية في عملية التنمية، و لم يعد امتلاك الثروات هو العامل الوحيد المحدد لمكانة الدول وقدرتها؛ بل القدرات العلمية وامتلاك وسائل المعرفة عامل مهم في هذا المجال، ويساعدنا ذلك في إدخال التنظيم على الواقع، وتوضيح المنهجية، وللمعرفة أهمية بالغة لا سيما في وقتنا المعاصر لما تحدثه من تغيرات بمعدلات متسارعة، لها أثرها في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية والثقافية، تتضح معالمها بشكل جلي، حتى أصبحت المعرفة السمة البارزة في هذا العصر؛ بل هويته الأساسية، ولا يمكن تصوره بمعزل عنها، استطاع بها اكتساب دلالات وتحولات كثيرة لها انعكاساتها على كل مجالات الحياة المختلفة، لما لها من علاقة عضوية بالتنمية الإنسانية[1]، إذ إنها أحد المكتسبات الأساسية للبشر، يتم بها بناء قدراتهم، وعظيم رخائهم، ولكونها أيضاً عنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج، ومحدداً أساسياً للإنتاجية، تتبدل بفعلها مصادر المزايا النسبية التقليدية من كثافة نسبية في الموارد، إلى كثافة نسبية في المهارات والمعرفة الفنية والابتكارية والتقانة المتطورة.

---

(1) مجلة العربي، العدد ٥٤٥ نيسان ٢٠٠٤ ص١٠٣.

وغني عن البيان أن مضمون المعرفة لا يقتصر على التعليم والتعلُّم والدروس المستفادة من خبرات العمل والحياة، وإنما يتسع في منظومة كبيرة تنتشر في جميع جوانب النشاط الإنساني، وتغطي مجالات ومواضع كثيرة متشابكة تجمع بين ثلاثية المعرفة العلمية (الإبداع والتجديد والابتكار)، ومعرفة الإنسانيات، ومعرفة مختلف أنواع الفنون، وتتعداها أيضاً إلى ما يتصل بوسائل الإعلام والبنى الأساسية للاتصال، وكذلك البنى التنظيمية لنقل وتوطين التقانة والبنى الاجتماعية والسياسية والثقافية والتاريخية والاقتصادية والقانونية، وحريات الرأي والتعبير والتنظيم اللازمة لاكتساب المعرفة إنتاجاً ونشراً، وبالرغم من أهمية الإنجازات التي حققها الوطن العربي في مجال اكتساب المعرفة في شتى مجالاتها، وتوافر رأسمال إنساني مهم فيها، فإن وطننا بأقطاره ما زال يعاني نقصاً في مجال إنتاج المعرفة ونشرها؛ مما جعله أقرب ما يكون إلى التابع لمصادر المعرفة الحديثة والأجنبية، وتحديداً الغربية منها، ويمكننا أن نلخّص وبإيجاز إلى أهم نقص أسباب إنتاج ونشر المعرفة وتوطينها بكفاءة في الدول العربية فيما يلي:

١ــ تدنّي مستوى التعلم، على الرغم من التقدم في تعميم التعليم ورفع مستواه، الذي بقي كمياً إلى حد ما، لم يستطع تحقيق تطوير نوعي في قدرات الكوادر البشرية، وتلبية احتياجات التنمية الشاملة، ومثال على ذلك البطالة المنتشرة بين الخريجين، والتي تعزى إلى تضخم التعليم النظري على حساب التخصصات العلمية.

٢ــ انخفاض مستوى البحث والتطوير في الدول العربية، وتتجسد هذه الإشكالية بمحدودية عدد المراكز البحثية وإمكانات المؤسسات وقلة مواردها المالية، وإدارتها بأسلوب بيروقراطي إضافة إلى ابتعادها عن النشاط الإنتاجي، وتطوير المجتمع وتحديثه، ويكفي الإشارة إلى ضآلة الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير في الدول العربية، حيث لا يتجاوز ٠,٢ % من الناتج القومي للدول العربية، بينما تتراوح هذه النسبة في الدول المتقدمة ٢,٥ % و ٥ % من دخولها القومية.

ويتبين لنا مما أشرنا إليه أن الدول العربية تعاني نقصاً كبيراً في كل جوانب المعرفة، وفي هذا تأثير سلبي على التنمية بشقيها الإنساني والاقتصادي، ومثال على ذلك فإن خمس سكان الدول العربية لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب، ولا يتوافر لنصفهم السكن الملائم، ويعاني ربع سكان الدول العربية الأمية الأبجدية (حوالي ٦٨ مليون نسمة) فما بالنا إذا ما أشرنا إلى ما يعانيه أولئك من الأمية الحضارية ؟

إن الثراء الحقيقي لأي شعب هو حصيلة قدرة الأفراد والجماعات فيه على العمل والإنتاج الكمي والكيفي، والفقر الحقيقي يكمن في زيادة عدد العاجزين عن المساهمة في تنمية مجتمعهم ، أو غير متأهلين، ولذا نرى أن جوهر البعد البشري للتنمية يتلخص في وعي الناس بضرورة التنمية وبأهدافها وبدورهم فيها، ويستتبع ذلك تغيير الظروف المعوقة للتنمية، سواء في داخل الناس من أفكار وقيم ومعتقدات وسلوك، أو في خارج الناس في واقعهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وغيره، ويستتبع ذلك بذل جهد بشري ومكثف لتدور عجلة التنمية الشاملة بأقصى سرعة ممكنة [1].

وقبل الشروع بالكتابة عن التنمية المجتمعية ، لا بدَّ من تعريف التنمية بإطارها العام.

التنمية: تشمل النمو والتغير، وإنها تشتمل على النواحي الاقتصادية والاجتماعية، كما إنها ذات أبعاد كمية وكيفية، إنها صيحة حرب على التخلف.

التنمية: هي تطوير لأوضاع المجتمع من حالة يقف عندها إلى أخرى أفضل.

التنمية: تشتمل على عملية التنمية حركة المجتمع بكل قطاعاته نحو أهداف واضحة ترتبط بشروط التقدم الإنساني.

ركّز المفهوم الحديث للتنمية، وخاصة في الكتابات القومية العربية على ضرورة اعتماد الدولة للتخطيط بوصفه الأداة المناسبة؛ لتحقيق التنمية في المجتمع التي ينظر إليها على أنها أكثر من تحقيق النمو الاقتصادي. فهي أي التنمية يجب أن تتضمن أيضاً

---

[1] مجلة دراسات عربية العدد ٩ تموز ١٩٨١ ص٤٣ .

تحسين مستوى المعيشة للمواطنين، وإتاحة الفرص المناسبة أمامهم للمشاركة في صنع القرار، ودمجهم جميعاً في دولة عصرية بوصفهم مواطنين لهم نفس الحقوق، وعليهم الواجبات نفسها [1] .

التنمية: تعني اطراداً ونمواً مقصوداً ومخططاً ومحدداً، له وظائف وأهداف، وهذا ما يدفعنا للتمييز ما بين النمو والتنمية؛ فالنمو عملية تلقائية، بينما التنمية عملية إرادية مخططة.

أشار هربرت سبنسر إلى أن النمو ظاهرة مشتركة بين المجتمعات البشرية والأجسام العضوية . وقد حدَّد ((الدقس)) نقاط الاختلاف بين مصطلحي النمو الاجتماعي والتغير الاجتماعي بما يلي :

١ ــ يشير النمو إلى الزيادة الثابتة نسبياً والمستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة، أما التغير فيشير إلى التحول في البناء الاجتماعي والنظام والأدوار، وقد يكون هذا التحول إيجابياً أو سلبياً .

٢ ــ يكون النمو بطيئاً على عكس التغير؛ الذي يكون سريعاً، ويتضمن قفزات إلى الأمام وإلى الخلف.

٣ ــ يغلب على النمو التغير الكمي، بينما التغير يغلب عليه التغير الكيفي، وذلك لأن النمو يتعلق بالغالب بالجانب المادي من المجتمع، أما التغير فيتعلق بالجانب المعنوي .

٤ ــ النمو عملية تلقائية، لا دخل للإنسان فيها وغير مخططة. أما التغير فهو عملية موجهة وإرادية مقصودة.

٥ ــ يسير النمو في خط مستقيم، أما التغير فلا يكون مسيره مستقيماً باستمرار كان لا بد من هذا الاستطراد حول تعريف التنمية، وما الفرق بينها وبين

---

(١) مجد الدين عمر خيري خمش ، علم الاجتماع الموضوع والمنهج دار مجدلاوي ــ عمان ١٩٩٧ ص٢١٧ .

النمو، ومن ثم النمو الاجتماعي والتغير الاجتماعي؛ كي نصل إلى تعريف التنمية الاجتماعية.

تعرف التنمية الاجتماعية بأنها العملية التي تم بموجبها إشباع حاجات الأفراد، وعن طريق التعبئة المثلى لجهودهم.

وهنا نرى أن مفهوم التنمية الاجتماعية هو أقرب المفاهيم للتغير الاجتماعي مقارنة بمفاهيم التحول ـــ التطور ـــ التقدم ، وللتغير الاجتماعي جوانب ثلاثة:

١ ـــ التحول : هو تغير مستمر الحركة في اتجاه واحد قد يكون نحو التقدم أو نحو الخلف .

٢ ـــ التطور : هو التغير نحو النمو من شكل مبسط إلى شكل أكثر تعقيداً .

٣ ـــ التقدم : هو تغير يتجه دائماً إلى الأمام للوصول إلى الأهداف المطلوب تحقيقها .

ولقد عرفت هيئة التنمية الدولية تنمية المجتمع بأنها ((عملية للعمل الاجتماعي تساعد الناس في المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ، حيث يقومون بتحديد احتياجاتهم الجمعية والفردية، والتعرف على مشاكل حياتهم الجمعية، كما يقومون برسم الخطط الكفيلة بسد هذه الاحتياجات، وعلاج تلك المشكلات، وتنفيذ هذه الخطط معتمدين في ذلك على الموارد الذاتية للمجتمع إلى أقصى حد ممكن [1].

وإن المفهوم الحديث للتغير الاجتماعي يتطابق ومفهوم التنمية الاجتماعية بالرجوع إلى مضمون المفهومين. لكن المفهوم (المطلق) يعني التحول أو التبدل الذي يطرأ على البناء الاجتماعي متضمناً تبدل النظام الاجتماعي والأدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي (إيجابياً أو سلبياً) في هذه الحالة فقط تختلف عن التنمية التي هي في المحصلة النهائية ذات بعد إيجابي باستمرار، أي: أن التنمية الاجتماعية (إيجابية دائما في حين أن التغير الاجتماعي قد يكون أيضاً تراجعاً. وهكذا فالتنمية الاجتماعية هي

---

[1] مجلة المعرفة. وزارة الثقافة السورية العدد ٢٥٨ آب ١٩٨٣ ص٣٨ .

تغير موجه مقصود يتناول البناء الاجتماعي بهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية والنهوض بالمجتمع إلى أعلى درجات التقدم .

إن للتنمية اتجاهاً على المستوى العالمي أو المستوى المحلي، التي تنحصر في التحرر، وفي توفير سبل المعيشة، ويمكن حصر اتجاهات دراسة التنمية في أربعة هي :

أولاً : دراسة التنمية من خلال المراحل التاريخية والتطور.

ثانياً : دراسة التنمية من خلال التغير الجذري للنسق الاجتماعي.

ثالثاً : دراسة التنمية في شكل واجب تنظيم لا يعبر عن تاريخ أو إيديولوجية.

رابعاً : دراسة التنمية وتحليلها من خلال الاعتقادات والقيم التي يعتنقها الأفراد.

ولهذا يمكن أن نبرز ثلاث اتجاهات ذات طابع إيديولوجي تسيطر على طبيعة التنمية في عالم اليوم:

١ ــ **الاتجاه المحافظ**: وهذا الاتجاه يرفض البعد التاريخي في دراسة الواقع، ومن ثم لا يربط ربطاً واضحاً بين النمو الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي، ويرتبط بهذا الاتجاه المنظور البرجماتي.

٢ ــ **الاتجاه الوضعي** : يرون أنصار هذا الاتجاه أن التنمية يمكن أن تتحقق من خلال تعديلات وظيفية، دون مساس بتكامل النسق الاجتماعي.

٣ ــ **الاتجاه الماركسي**: الذي ينبثق من تصورات مختلفة تركز أساساً على تغيير الأساس المادي للمجتمع، وما يستتبع ذلك من تغيرات في نظم المجتمع، وبالتالي يكون طريق التنمية هو التغير الشامل لبناء المجتمع؛ الذي تفرضه حتمية المجتمع.

وإذا طرحنا تساؤلاً: لماذا التنمية؟ نجد الجواب أن المتطلبات العصر الحديث جعلت من التنمية قضية إنسانية ملحة. وإن عمليات التنمية في كل مستوياتها قومية كانت أم محلية، وفي كل ميادينها اقتصادية أم اجتماعية هي صورة من صور التغير الحضاري هي انتقال من نمط قائم من أنماط الحياة إلى نمط آخر.

واقع التنمية في الوطن العربي :

هناك أزمة تنمية، ولها أسباب خارجية، وسياسات داخلية: الخارجية منها كان الفكر الغربي، وما زال يسلّم بنظرية " مراحل النمو " التي تفسر التخلف بأنه مجرد تأخر تاريخي، وبالتالي فإنه ما دامت البلدان النامية تحقق معدلات نمو أعلى من الدول المتقدمة، فإنها ستصل بعد بضع عشرات من السنين إلى مستوى الدول المتقدمة.

وفي داخل كل دولة نامية كانت الدعوة هي تشجيع التفاوت في الدخول؛ لأن أصحاب الدخول العالية هم وحدهم القادرون على الإدخسال والاستثمار، ولأن التجربة التاريخية للدول الرأسمالية أثبتت أن الرخاء يتساقط من أعلى كالمطر الخفيف حتى يروي بالتدريج أرض الفقر في قاع المجتمع، فتقل حدة التفاوت بارتفاع دخول أدنى الطبقات. ولكن الواقع يكذب هذه الصورة الزاهية. فمعدل نمو الناتج القومي على مستوى العالم الثالث كله رقم مضلل بطبيعته، وإن العالم الثالث يضم ٧٠% من المجتمع إنساني كبشر، إلا أن دخله الإجمالي بما في ذلك دول النفط لا يتجاوز ٣٠% من الدخل العالمي [1] . هذا من جهة. ونرى من جهة ثانية بأن الواقع المفجع في العالم الثالث يرجع إلى سببين :

الأول: الاستغلال المؤلم من قبل الرأسمالية العالمية لبلدان العالم الثالث .

الثاني : خطأ الاستراتجيات المتبعة للتنمية في العالم من الدول الغربية والهيئات الدولية، من حيث أنها عجزت عن مواجهة مطالب الجماهير، وأدت إلى زيادة الفوارق بين الطبقات ومزيد من التبعية للدول الرأسمالية.

وعندما نقوّم تكنولوجيا في مجتمع معاصر دون أن تكون ذات صلة وثيقة بالعلم الفاعل في هذا المجتمع؛ فإنها تكون تكنولوجيا شكلية مستوردة، وبكل أسف فإن الوطن العربي يخضع لهذه التبعية التكنولوجية، حيث إن العلاقة غير المتكافئة بين البلدان المتخلفة والدول الرأسمالية المتقدمة، ولهذه الحالة أسبابها أهمها أن بلداننا استقلت حديثاً

---

[1] مجلة الطليعة المصرية العدد ١٩٧٥ ص١٥ .

ومدى الصعوبات التي تعاني منها بعد الاستقلال على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، مما خلق هوة كبيرة ما بين أحوالها المعيشية وأحوال الدول المتقدمة، مما جعلها تواجه في الواقع معادلات صعبة يمكن تلخيصها بما يلي:

١ــ التفاوت في المستوى المعيشي بين الدول النامية والدول المتقدمة صناعياً.

٢ــ التفاوت بين تطلعات الشعوب وبين إمكانات الدول النامية ومواردها.

٣ــ التفاوت بين المجتمعات الريفية والحضرية في الدولة الواحدة.

في هذا الإطار السياسي والاجتماعي ظهرت تنمية المجتمع كمنهج تستطيع الدول النامية أن تنهض من خلال الإمكانات المتاحة واستثمارها بالشكل الأمثل، ومما لا شك فيه علينا أن نشير بأن أي محاولة فكرية لتحليل مفهوم تنمية المجتمع؛ ينبغي أن نضع في الحسبان هذه الحقائق:

١ــ إن أكثر من نصف السكان في الدول النامية يعيشون مجتمع ريفي.

٢ــ أن الريفيين ما زالوا في أوضاع معيشية لا يحسدون عليها على الرغم من كل الاهتمامات للنهوض لهذا القطاع؛ ليصل إلى مستوى المجتمعات الحضرية.

٣ــ تتميز الدول النامية بظاهرة التغير السريع الشامل في مؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فتقوم تنمية المجتمع بمساعدة المجتمعات الريفية المتأقلم والأوضاع الجديدة، كما تعمل على تخفيف الآثار المرضية للهزات الاجتماعية، هكذا ظهرت تنمية المجتمع استجابة للحالة الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية، واستجابة لتطلعاتها نحو حياة أفضل.

مبادئ ومرتكزات التنمية الاجتماعية:

هناك خمسة مبادئ هي:

١ــ المبدأ الأول: إن الإنسان يجب أن يُعَدُّ العنصر الأساسي في التنمية الاجتماعية، فهو هدفها الأعلى، ووسيلتها الفعّالة.

فتنمية المجتمع تكون ناجحة عندما تتحول في حياة الفرد إلى عادات سلوكية فعالة وهنا يكون للتربية دور كبير، لأنها تعتبر سلطة اجتماعية ضابطة، وأداة للمراقبة الاجتماعية، ولازمة لاستقرار المجتمع.

٢ــ المبدأ الثاني: إن الفرد في المجتمع العربي كغيره في المجتمعات الأخرى يرتبط بمجتمعه وثقافته ارتباطاً عاطفياً شديداً، والفرد ينشأ ليلائم بمجتمعه، وتتنوع شخصيات الأفراد تبعاً لتنوع المجتمعات التي تربو فيها، فهو يتشكل وفقاً لمجتمعه، كما أن المجتمع يتشكل أيضاً بالفرد تبعاً لأهدافه وطموحاته، فالفرد لا يفنى في المجتمع، ولا يفنى المجتمع في الفرد، ولكنها أخوة بين الأفراد، وتماسك لبناء المجتمع بأفراده.

٣ــ المبدأ الثالث: من الواضح أنه يوجد دائماً تفاعل بين العوامل الفطرية والثقافية، ويميل علماء الأجناس إلى إبراز المدى الذي تعود فيه اختلافات الشخصية إلى تعديل الحاجات والقدرات البيولوجية والنفسية العامة، والتي يعد معظمها فطرياً، نتيجة للتدريب والحياة، وليس نتيجة للفروق الموروثة الخاصة والحاجات البيولوجية (تشتمل على الحاجة إلى الهواء والماء والطعام والنوم .....) وجميع الكائنات البشرية لديها هذه الحاجات، مثلها في ذلك مثل الحيوانات. أما كيفية إشباعها لهذه الحاجات فيعتمد على ثقافتهم، ويتميز الإنسان عن الحيوان بالدرجة الأولى في أن الإنسان ينتج أدوات العمل بهدف التأثير على الطبيعة، والقيام بتحويلها في سياق عملية إنتاجية ناشطة. أما الحيوان فعلى العكس، فإنه هو نفسه يتكيف ضمن ظروف الوجود [1].

إن الإنسان المتخلف اجتماعياً هو وليد بيئة اجتماعية متخلفة، ولكن علينا أن ندرك أن هذا التخلف ليس مجرد أمر مادي قابل للتغيير تلقائياً، ولكنه يرتبط بعوامل نفسية وعقلية تتصل بالفرد نفسه.

والتخلف يعاش على المستوى الإنساني كنمط وجود مميز، له ديناميانه النفسية والعقلية . والإنسان المتخلف منذ أن ينشأ تبعاً لبنية اجتماعية معينة؛ يصبح قوة فاعلة

---

[1] مجلة الطريق العدد الثالث كانون الأول ١٩٨٢ بيروت ص١٤٧ .

ومؤثرة فيها، فهو من ناحية يعزز هذه البنية، ويدعم استقرارها، ومن ناحية ثانية يقاوم تغييرها نظراً لارتباطها ببنيته النفسية. العلاقة إذاً جدلية بين السبب والمسبب (البنيـــة والنمط الإنساني الذي ينتج عنها) مما يحتم علينا الاهتمام بهما كليهما عند بحث حالة أحد المجتمعات المتخلفة، بغية وضع الخطط التنموية.

٤ــ **المبدأ الرابع**: إن التنمية الاجتماعية يجب أن ينظر إليها نظرة كليـــة، وأن تكون شاملة لجميع جوانب الحياة الاجتماعيـــة، بمـــا في ذلـــك الجوانـــب الثقافيـــة والاقتصادية والسياسية والروحية. ومن الخطأ التركيز في عملية التنمية على العوامـــل الاقتصادية دون غيرها، أو بالأحرى إهمال العوامـــل الأخـــرى، وقـــد أدرك معظـــم الاقتصاديين المعاصرين هذه الحقيقة، فاتجهوا إلى دراسة قـــضايا التخلـــف والتنميـــة معتمدين على نهج تكاملي، يأخذ في الاعتبار جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعيـــة. والتنمية الاقتصادية التي لا تواكبها تنمية اجتماعية منذ البداية يترتب عليها كثير مـــن المشكلات الاجتماعية، مثل: ضعف السلطة الأبوية، وتفكك الروابط القرابية؛ لذا فإن التنمية الاجتماعية ضرورية ولازمة للتنمية الاقتصادية، وضمان نجاحها واســـتمرارها، فعمليات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة في الوقت الحاضر تعتمد على المهـــارات الإنسانية أكثر من اعتمادها على رأس المال ، وتركز على تنمية البشر انطلاقاً مـــن أن النمو الاقتصادي هو وسيلة لتحسين وتوسيع خيارات الناس للوصول إلى حياة أفضل، ومن ثم تحسين مستوى انتفاعهم من قدراتهم، سواء في العمل، أو المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والسياسية [1]، والإنسان ذو الكفاية الإنتاجية المرتفعة الذي ينال قسطاً كافياً من التعليم، ويعش في سكن مريح، وتتوفر له الضمانات الكافية للعـــيش حياة آمنة في حاضره ومستقبله؛ هو الذي يستطيع أن يساهم بإيجابية في بناء المجتمـــع وتنميته.

---

[1] د. محمد أكرم الأحمر ، د. صابربطول ، التنمية البشرية، منشورات جامعة دمشق ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ ص١٥ .

٥ـ المبدأ الخامس: إن التنمية الاجتماعية، أو التغير الاجتماعي المرغوب لا بد له من التخطيط المسبق الصالح، والتوعية الواعية، والتوجيه السليم؛ ليمر ذلك التغير بسلام وبأقل مشاكل.. فقد أصبح التخطيط للتنمية بجميع أنواعها من الأسس التي تقوم عليها المجتمعات الحديثة، والتخطيط الاجتماعي هو محاولة لاستخدام الذكاء والخبرة العلمية في حل المشكلات الاجتماعية العامة؛ للسيطرة المنظمة على التغير الاجتماعي، وتوجيهه الوجهة الصالحة للمجتمع؛ حتى يصل إلى التجديدات التي يرغب فيها.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

المراجع العربية:

ـــ أحمد بدر أصول البحث العلمي ومناهجه ، الناشر المكتبة الأكاديمية ـــ الطبعة التاسعة ـــ ١٩٩٦.

ـــ أوسيبوف : أصول علم الاجتماع ـــ دار التقدم ـــ موسكو ترجمة سليم توما ١٩٩٠ .

ـــ إبراهيم عثمان ـــ مقدمة في علم الاجتماع ـــ دار الشروق ـــ طبعة ١ ـــ عمان ١٩٩٩.

ـــ أحمد عبد الله اللحلح ـــ مصطفى محمود أبو بكر ـــ البحث العلمي ـــ الدار الجامعية ـــ الإسكندرية ٢٠٠١ ـــ ٢٠٠٢ .

ـــ السّيد محمد بدوي : مبادئ علم الاجتماع ، دار المعارف بمصر ١٩٧٦طبعة ٤ .

ـــ إحسان محمد الحسن ، المدخل إلى علم الاجتماع ـــ دار الطليعة ـــ بيروت ١٩٨٨ طبعة أولى .

ـــ حسين عبد الحميد أحمد رشوان : مبادئ علم الاجتماع ومناهج البحث العلمي ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ١٩٩٨طبعة ٧ .

ـــ حسن عبد الحميد ، محمد مهران ، فلسفة العلوم ومناهج البحث ، القاهرة ، مكتبة سعيد رأفت، ١٩٨٠.

ـــ حامد عبد السلام زهران ـــ علم النفس الاجتماعي ، القاهرة ـــ مطبعة دار العالم العربي طبعة ٤ ١٩٧٧ .

ـــ حسن الساعاتي ، علم الاجتماع الخلدوني (قواعد المنهج) ، دار المعارف بمصر ١٩٧٥ ، طبعة ٣ .

ـــ د . حسن الساعاتي ـــ ابن خلدون مؤسس علم الاجتماع ـــ مكتبة الأسرة ـــ ٢٠٠٣ الطبعة الخامسة .

ـــ د.محمد علي محمد ، أصول الاجتماع السياسي، الجزء الأول ـــ دار المعرفة الجامعية ـــ الإسكندرية ١٩٨٧ .

ـــ د. حسن أبو حمود ، علم الاجتماع السياسي ، منشورات جامعة دمشق ٢٠٠١ ـــ ٢٠٠٢ طبعة ٢ .

ـــ د. محمد أكرم الأحمر ، د. صابر بلول ، التنمية البشرية، منشورات جامعة دمشق ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ .

ـــ د. محمد أحمد الزعبي، علم الاجتماع العام والبلدان النامية، مطبعة دار الكتاب، دمشق ١٩٨٨ـــ ١٩٨٩ .

ـــ د. معن خليل عمر ـــ نحو علم اجتماع عربي ـــ دار مجدلاوي ـــ عمان ـــ الأردن ١٩٩٢ .

ـــ د. حسن الساعاتي، علم الاجتماع الصناعي ، دار النهضة ، بيروت ، ١٩٧١.

ـــ دينكن ميتشل : معجم علم الاجتماع . ترجمة إحسان محمد الحسن ـــ دار الطليعة بيروت طبعة ١٩٨١.

ـــ سيد عبد الحميد مرسي الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي والمهني، مكتبة الخانجي بمصر ١٩٩٢ .

ـــ عبد الهادي الجوهري ، قاموس علم الاجتماع ـــ الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث طبعة ٣ ١٩٩٨ .

ـــ عبد الله إبراهيم ـــ علم الاجتماع (السوسيولوجيا) ـــ نشر المركز الثقافي العربي ـــ الدار البيضاء ـــ المغرب ٢٠٠١ .

ـــ عبد الحميد لطفي : علم الاجتماع ، مؤسسة الثقافة الجامعية . الإسكندرية ١٩٦٥.

ـــ عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ـــ سلسلة عالم المعرفة (٤٤) ١٩٨١م .

ـــ عبد الله إبراهيم ، علم الاجتماع ، نشر المركز الثقافي العربي ـــ الدار البيضاء ـــ المغرب ٢٠٠١ .

ـــ عبد الكريم اليافي ، تمهيد في علم الاجتماع ١٩٦٤ ، مطبعة جامعة دمشق طبعة ٤ .

ـــ ليلى عبد الوهاب ، مناهج وطرق البحث الاجتماعي أصول ومقومات ـــ المكتب الجامعي الحديث ـــ الإسكندرية ٢٠٠٠ .

ـــ محمد صفوح الأخرس ، علم الاجتماع ، المطبعة الجديدة ـــ دمشق ١٩٨٣ ـــ ١٩٨٤ .

ـــ محمد فايز عبد أسعيد ـــ الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي ـــ دار الطليعة بيروت ١٩٨٣.

ـــ مبادئ علم الاجتماع ـــ السيد محمد بدوي دار المعارف بمصر طبعة ٤ عام ١٩٧٦ .

ـــ مجد الدين عمر خيري حمش ، علم الاجتماع الموضوع والمنهج ـــ عمان دار مجدلاوي للنشر ١٩٩٩ طبعة أول .

ـــ محمد أحمد مصطفى . التعريف بمناهج العلوم . القاهرة . دار الثقافة للطباعة والنشر . ١٩٨٦ .

ـــ مجد الدين عمر خيري حمش ـــ علم الاجتماع الموضوع والمنهج دار مجدلاوي ـــ عمان ١٩٩٦ ـــ ١٩٩٧ .

ـــ مقدمة في علم الاجتماع ، ترجمة وتقديم مجموعة من الباحثين : محمد الجوهري ـــ علياء شكري ـــ السيد محمد الحسيني ـــ محمد علي محمد دار المعارف بمصر ١٩٧٤ .

ـــ مجموعة من المؤلفين فهمي سليم الغزوي وزملائه الأربعة : المدخل إلى علم الاجتماع ، عمّان، دار الشرق ٢٠٠٥ .

ـــ مجد الدين عمر خيري حمش ، علم الاجتماع الموضوع والمنهج دار مجدلاوي ـــ عمان ١٩٩٧ .

ـــ محمد محمد امزيان ـــ منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية سلسلة الرسائل الجامعية هيرندن ـــ فرجينيا ـــ الولايات المتحدة الأمريكية (٤) ١٩٩١ طبعة أول .

ـــ معن خليل عمر ـــ مناهج البحث في علم الاجتماع ـــ دار الشروق عمان ـــ الأردن ١٩٩٦.

ـــ محمود عودة ، أسس علم الاجتماع ـــ دار النهضة العربية للطباعة والنشر ـــ بيروت .

المجلات :

ـــ مجلة دراسات عربية العدد ٩ تموز ١٩٨١ .

ـــ مجلة الطليعة المصرية العدد ١٩٧٥ .

ـــ مجلة الطريق العدد الثالث كانون الأول ١٩٨٢ بيروت.

ـــ مجلة المعرفة. وزارة الثقافة السورية العدد ٢٥٨ آب ١٩٨٣ .

ـــ صالح علي صالح الزين ـــ مجلة الوحدة ـــ العدد ٥٠ ـــ الرباط ١٩٨٨ .

ـــ مجلة الوحدة ـــ العدد ٥٠ ١٩٨٨ .

المدقق اللغوي الدكتور خالد الحلبوني

حقوق الطبع والترجمة والنشر محفوظة لمديرية الكتب والمطبوعات

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University